

طبيعة علوم العترة والردوة بالإمامة والحجر قراءة تأصيلية

• المبحث الأول : أهل البيت عليهم السلام في الشرع .

• المبحث الثاني : طريق الإمامة .

• المبحث الثالث : هل الأعلمية لوحدها بدون الدعوة طريق لمعرفة الإمام ؟!

• المبحث الرابع : الدعوة والقيام تفصيلات تغيب عن الكثير من اعتقاد أئمة

العترة ؟

• المبحث الخامس : الأعلمية، الزائد عن الواجب، والقدر الواجب، وفضل

العلوم ؟

• المبحث السادس : علم الجفر ، وذكر شيء من الأخبار عن سادات العترة

وغيرهم من بني هاشم من علم الجفر والأحداث المستقبلية

أعربها : الكاظم الزيري

٦ ذو القعدة ١٤٣٩ هـ ، الموافق ١٩ يوليو ٢٠١٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

طبيعة علوم العترة والدعوة بالإمامة والجفر قراءة تأصيلية

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمين ، وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين ،
سفن النجا وعلامات الاهتدا ، ورضوان الله على الصحابة المتقين ، والتابعين لهم بخير وإحسان إلى يوم
الدين .

وبعد :

إنّ من لم يُميّز بين أصول المسائل وفروعها ، وما مكانه علوم الاعتقاد ، وما مكانه المعارف
العامة التي ليست تؤثر على أصول الاعتقاد ، ولا حتى على فروع الشريعة ، فأثّر له أن يكون صاحب
رسالة علمية يقدمها كمصدر هداية يكون معها على منهاج الدعاة إلى الخير ، بل إنّه بدون ذلك
سيكون سبباً في إضلال الناس من حيث علم أو جهل ، وإنّ من ذلك قضية مهمّة أشير إليها في هذه
الرسالة ، ألّف الباحث إلى ما قد يدقّ عليه ويخفى وجهه لما يُحيط بها من تحويل وتضخيم يُوجّهها إلى
أن تكون من أصول مسائل الاعتقاد أو من المسائل الدالة على الاعتقاد في الإمامة في أهل البيت (ع)
وذلك غير صحيح بمرة ، ألا وهي طبيعة علوم العترة المحمدية وارتباطها بمسألة الإمامة ، سواء كان ذلك
في علمية الفاضل القاعد على المفضول القائم الداعي ، أو سواء كان ذلك فيما يخصّ علم الجفر والإخبار به
، وستناول في أثناء ذلك بعض الإشارات المهمة حول ماهية طريق الإمامة الذي هو (الدعوة) ،
والغرض من ذلك كلّ أن يقف الباحث على طبيعة حال العترة في زمانهم كما هو حقّاً بعيداً عن هالات
الإمامة النصية وتلك الصبغة التي أبرز البعض الإمام بها من صفات علم الغيب متى شاء ، أو اختصاصه
بالجفر ، أو امتلاك تابوت الحكمة وسلاح رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله ، والكُتب السماوية
السابقة ، وغير ذلك من التصديرات لبعض الأخيار من ولد الحسين (ع) على أنّهم في زمانهم ومجتمعهم
على ذلك الحال ، ويُجيب هذا المبحث على كثيرٍ من التساؤلات التي تمرّ على الباحث في رحلته البحثية
والعلمية ، فأتناول ذلك من خلال عدّة مباحث مختصرة يترتب بعضها على بعض ، والله نسأله التوفيق
والإعانة .

المبحث الأول : أهل البيت (ع) في الشرع :

أهل البيت في الشرع هم أصحاب الكساء الخمسة وذرية فاطمة إلى انقضاء التكليف ، من كان منهم (من بني فاطمة) ينتسب إلى أمير المؤمنين (ع) أباً ، فإذا أُطلق دُخول زوجات النبي صلوات الله عليه وعلى آله أو أحدٍ من بني هاشم فإنّ ذلك يكون من باب الإطلاق اللغوي العام لا الشرعي الخاص ، ولست في صدد تفصيل ذلك بأدلته فإننا قد تناولناه في رسائل أخرى بإسهاب ، فقط أختصر ليكون مَدخلاً لما بعده ، ثم لا يصحّ أنّ العترة بالمعنى الشرعي هم أشخاص معدودون برقم ، محصورون في بطنٍ ، كما تقوله الإمامية وغيرهم من الشيعة ، فذلك لم تُثبت الأدلة اليقينية إلّا ما انفردوا به ، ثمّ ذلك المنفرد من طريقهم لا يورث يقيناً أيضاً لإطلام الرواية عندهم بما تقف معه وأنت الباحث المُنصف على الروايات الكثيرة في القضية المعينة كتحرّيف القرآن مثلاً ، أو الرجعة ، أو غيرها ثم هي في ميزان البحث العلمي لا تُثمر (من تلك الكثرة) إلّا أنّها موضوعة تخضع لمبحث الأسانيد والثبوت ، وكذلك نقول في أخبار الاثني عشر فإنّ حالها كحال أخبار التّحريف والرجعة وأمثالها ، فلا اغترار بالكثرة ولا بدعوى التواتر ، نعم! وهذا أيضاً لست بصدد الإسهاب فيه فقد ناقشناه في رسائل متخصصة يعود المهتم إليها (الشامل في تأريخ ومدلول خبر الاثني عشر) ، فالدليل القائل أنّ العترة ما أسلفنا من أنّهم أصحاب الكساء وذرية فاطمة صلوات الله عليهم .

المبحث الثاني : طريق الإمامة :

نعم! لما كان بعد استشهاد الإمام أبي عبد الله الحسين (ع) ، فإنّ الإمامة من مدلول خبر الثقلين لا بدّ وأن تكون باقية في العترة ، والعترة هم ذرية الحسن والحسين ، **فإمّا أن يكون طريق ذلك النص :** النص عن رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله ، وهذا فلا دليل عليه من الشرع في أحدٍ من ذرية الحسنين . **وإمّا أن يكون طريق ذلك الوصية :** الوصية من السابق إلى اللاحق ، أن يكون رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله قد أمر بذلك وفق تسلسلٍ من الأئمة لا يكون الأئمة غيرهم ، فإلّا وصي ، وفلان يوصي إلى فلان ، وفلان يوصي فلان الموحّد الآخر ، وهكذا ، وذلك أيضاً لا دليل عليه يثبت من الشرع بيقين ، ونعني بذلك من الكتاب أو السنة المحمدية ، فإنّها الشرع . **وإمّا أن يكون طريق ذلك الدعوة :** الدعوة من المستحقّ مُكتمل شرط الإمامة والفضل الذي أثبتته الشرع من عموم الذرية ، لتمييز الإمام عن العالم من العترة ، إذ بغير الدعوة لا يتمييز الإمام بعد سقوط النص والوصية ، والدليل

يثبت هذا الأمر من عموم خبر الثقلين ، ومن عدم وجود الأدلة الشرعية القطعية فيما سبق من الطرق ، وبدون القول بالدعوة فإنه لا طريق آخر يتميز به الإمام عن سائر العترة ليعلمه الناس .

المبحث الثالث : هل الأعلمية لوحدها بذون الدعوة طريق لمعرفة الإمام !؟.

الحق أن الأعلمية شرط في الإمام ليكون معها مستحقاً لمنصب الإمامة ، لأن الإمام هادٍ للأمة ويلزم أن يكون معه من العلم ما يكون معه نجاة الأمة ورفع الضلالة عنها فهو لابد عالماً مجتهداً مستنبطاً لما يستجد معه وعليه مما يكون في الجهل به ضلال الأمة ، ولكن الأعلمية وحدها لا تكون طريقاً لاستحقاق الإمامة ، لماذا !؟. لعدة أسباب :

السبب الأول : الإمامة منصبٌ مسؤوليّة ، منصبٌ تجبُّ معه على الإمام واجباتٌ تجاه الأمة ، وتجبُّ معه على الأمة واجباتٌ تجاه الإمام ، ولا يستحقّ ذلك العالم وهو مجرد عالم غير متميّز للأمة مُتعرّض لها في شأنها وظلامتها وأمرها الشرعي ، بل يجب أن يكون ذلك العالم على حالٍ زائدٍ على مجرد أعلميّته لتجب له الواجبات على الأمة ، ولتجب عليه الواجبات تجاه الأمة ، وذلك الحال هو الدعوة ، ألا ترى أن ثلاثة علماء في زمنٍ واحدٍ الباقر وزيد بن علي والصّادق ، وهم على درجةٍ من الأعلمية ، ومُجتمعهم القريب في المدينة يُعاصِرهم ويختلف إليهم ويستفتي منهم ، ثم ذلك المجتمع البعيد في اليمن والعراق وخراسان ومصر وغيرها لا يختلف إلى المدينة إلا في سنوات الحج إن اختلف واستفتى ، ونحن قد فرغنا من الاستحقاق بالنص والوصية فذلك لم يثبت لأحدٍ من أولئك الثلاثة إلا أنهم كلّهم من العترة ، فأصبحوا على ذلك الحال لا يجب لهم على الناس إلا واجبٌ وحقّ العالم من توقيره والرجوع إليه في العلم والفتوى ، وكذلك لا يجب عليهم تجاه الناس وهم على ذلك الحال (علماء) إلا واجب البيان والهداية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما يسعهم من دليل الشرع ، فلا يجب على الناس تسليم زكاة الأموال لهم بل يصرفونها هم على المستحقين بأنظارهم ، ولا يجب على أولئك العلماء تطبيق الحدود (على تفصيل فقهي) ، نعم! إلا أنه لو تميّز حال أولئك العلماء ومن حاز الأعلمية بحالٍ آخر زائدٍ عليها (على الأعلمية) وهو الدعوة للناس يتعرّض لها في الأمة لإقامة العدل وتطبيق الشرع فهنا تتغيّر فروض الواجبات على الأمة تجاه ذلك العالم الداعي ، وكذلك فروض الواجبات على ذلك العالم الداعي تجاه الأمة ، فإن الواجبات والزكوات إليه فرضٌ تسليمها على جميع المسلمين ، وعليهم السمع الطاعة في المنشط والمكره والتقيير إذا استنفرهم ، وغير ذلك من واجبات الأمة تجاه الإمام ، ثم يكون عليه واجباتٌ

تزيّد على واجباته كعالم فإنّه يدعو إلى الجهاد ويُطبّق الأحكام ويُقيم الجُمع ويرفع المظالم ويصونُ المقدّسات وينظرُ الأسواق ويحفظ ثغور المسلمين وغير ذلك من واجبات العالم الإمام إضافةً إلى واجبه في نشر العلم وهداية الناس ، نعم! وهذا كلّه لا يكونُ بغير الدّعوة ، ولا يصحّ أن يقومَ به كلّ عالمٍ كواجبٍ شرعيٍّ إلاّ أن يصيرَ داعياً إماماً ، نعم! فبذلك عرفت أنّ الأعلميّة وحدّها لا تكون طريقاً للإمامة بدون الدّعوة من جهة المسؤوليّات والواجبات التي هي للعالم والتي هي للإمام عليه تجاه الأمة ، أو له على الأمة ، وهذا يعلمه أهل العلم الشرعي ، الرّاسخون فيه .

السبب الثاني : أنّ الأمة بحاجة إلى حالٍ زائدٍ على الأعلميّة تكون بينَ ذلك العالم وبين الأمة لتتّجه الأنظارُ إليه بالسمع والطّاعة والقيام بواجباتهم تجاهه كإمام ، وكما أسلفنا لا نصوص ولا وصايا ، (وننبّه أنّ من يقرأ هذه السّطور وهو محمّلٌ بعقيدة النصوص والوصايا التي لا ثبوت لها عند التّحقيق العلميّ فإنّه لن يفقه ما أقول على وجهه المطلوب والصّحيح) ، نعم! فذلك الذي في العراق ، وذلك الذي في اليمن ، وذلك الذي في مصر ، يقرعُ مسامعه أنّ ذلك العالم من الثلاثة قد دعا إلى الله تعالى في الأمة ليقومَ فيهم بكتاب الله تعالى وسنة نبيّه والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يدعوهم إلى نصرته ، فإنّ ذلك الحال الزائد (الدّعوة) أصبح بين ذلك العالم وبين الأمة تتّجه أنظارهم إليه بالإجابة والهجرة والنصرة والجهاد ، وبدون ذلك فلا سبيلَ إلى تمييز ومعرفة الإمام من أولئك العلماء .

السبب الثالث : أنّ الإمام الشرعي في القطر الواحد لا يكونُ إلاّ واحداً ، وكان العلماء ، وتساوى بعضهم في مستوى الأعلميّة ولم يكن إلاّ الأعلميّة (فقط) كطريقٍ للإمامة ، فبأيّ أمرٍ يتميّز الإمام وهو على ذلك الحال؟! لا شكّ لا يتميّز إلاّ بالدّعوة ، فيعلم بقيّة العلماء أنّه بذلك قد تعرّضَ للأمة ، أو يكون العلماء على تلك الصّفة كلّهم أئمة ، وذلك باطل .

السبب الرابع : أنّ الإمامة منصبٌ مُتعلّق بالأمة بالحقوق والواجبات ، منهجٌ تطبيقيّ وعمليّ لتلك العلوم في صدر ذلك العالم من ذلك حماية الثّغور وتطبيق الحدود ورفع المظالم ودفع الزكوات لمستحقيها ، فإذا كان كلّ عالمٍ سيقومُ بذلك الواجب التطبيقي العمليّ بعلة استحقاق ذلك لمجرّد (الأعلميّة) في الأمة فسدت أمور الأمة واختلّفت لاختلاف أئمتّها ، فأصبح لا بدّ من حالٍ يوجبُ على بقيّة العلماء للعالم السمع والطّاعة وأن لا يكونَ لهم سماعٌ ولا طاعة فيما هو له ، وليسَ ذلك إلاّ أن يكون على حال الدّعوة والتعرّض للأمة ، فأما وهو على الأعلميّة فقط فذلك لا يرفع ما قدّمنا .

نعم! فهذه الأسباب كفيلاً بمنع أن تكون الأعلمية وحدها طريقاً لتثبيت الإمامة بدون حال آخر زائد وهو الدعوة في الذرية ، وفي أمير المؤمنين والحسين (ع) ذلك الحال هو النصّ الشرعي الذي لم يثبت في أحد من العترة بعدهم ، فتأمل ذلك مَوْفَقاً . نعم! **إن قيل** : ولكنّ العالم أيضاً يقوم بدعوة علمية ، فهو يُفقه ويُبيّن ويَهدي ويُعلّم ، وأيضاً ذلك من الجهاد بالحجة والكلمة ، وأيضاً العالم قد يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر بمنع فسادٍ وقطع أرحامٍ وشرب خمرٍ ونحوه ، فتلک دعوة تُستَحَقُّ معها الإمامة؟! **قلنا**: ليس هذه هي دعوة الإمامة العظمى التي الغاية منها يخصّ الأمة بعموم ، والتي يتعرّض فيها العالم بدعوته إلى شأن الأمة يرفع عنها المظالم ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر بتجيش الجيوش وتطبيق الحدود والسعي إلى دور البُغاة لإحلال حكم الله تعالى وغير البُغاة من أهل الشّرك الصّادين عن دعوة الله تعالى المانعين لها ، وذلك كلّ فيعرفه أهل العلم بتمييز ، فأما نظير تلك الدّعوة المشار إليها فإنّها من واجبات كلّ مسلمٍ حسب استطاعته أن يدعو إلى الله تعالى بالكلمة أو بالفعل ولو على أهل بيته كأضعف ما يستطيع بمنع المنكرات والدّعوة إلى القيام بفرائض الله تعالى والتعلّم وصيانة المساجد وما إلى ذلك ، إلّا أنّ الإمامة لا تجبُ بمثل هذه الدّعوات ، فدعوة الإمامة دعوةٌ عامّة لا محدوديّة لصلاحياتها التي يبينها الشّرع في الأمة ، سواءً أجاب الأمة أم لم تجب ، وتلك الدّعوة من العالم أو غير العالم فإنّها ليست بعامة بل هي موجهة إلى فئةٍ وبعملٍ محدودٍ في الأمر والنهي لا يكون معه الجهاد بالسيف ، وهي مرتبطةٌ بنطاقٍ مكانيٍّ ومُجمعيٍّ محدودٍ أيضاً ، فليست كما دعوة الإمامة .

المبحث الرابع : الدّعوة والقيام تفصيلاتٍ تغيب عن الكثير من اعتقاد أئمة العترة ؟!

يخلطُ بعضُ الباحثين بين مفهوم الدّعوة وبين مفهوم القيام ، إضافةً إلى عدد من التفصيلات المهمة في هذا الباب تأتي بما إن شاء الله بطريقة السّؤال والجواب لتكون أقرب للفهم والوضوح ، والغرض من ذلك مع ما سبق في المبحث الرابع القريب هو أن تقفَ على أهميّة الدّعوة كطريقٍ إلى الإمامة إلى جانب الأعلمية بلحاظ ما قد يأتي في النفس من شُبّهٍ حول هذا الموضوع فهذا المبحث يُعالجُه إن شاء الله تعالى ، فيتأمله الباحث والمهتم .

- **إن قيل** : ما هي الطّرق التي بها تثبت الإمامة عند الزيدية في أهل البيت (ع) ؟!

- **قُلنا** : طريق ذلك النصّ أو الدّعوة ، فالنصّ في الأئمة عليّ والحسن والحسين صلوات الله عليهم ، والدّعوة فيمنّ عداهم من الذرية الحسنية أو الحسينية .

- **إن قيل** : فماذا تقصدون بالدّعوة ؟!

- **قُلنا** : الدّعوة هي الانتصاب لأمر الإمامة والتعرّض لها فيعلم أنّ فلاناً من العترة قد انتصب للأمر .

- **إن قيل** : فما الفرق بين مفهوم القيام والدّعوة ؟!

- **قُلنا** : القيام هو الخروج على الظّالم فهو واجبٌ بعد ثبوت طريق الإمامة في الدّاعي وهو (الدّعوة) ، وإتّما يكون واجباً عليه من الشرع إذا توقّر له الناصر والمعين على دعوته تلك ، وكان ذلك القيام لن يؤدّي إلى منكرٍ أعظم ممّا المسلمون فيه .

- **إن قيل** : فإذا لم يُجبهُ أحدٌ في دعوته فهل تسقط إمامته ؟!

- **قُلنا** : لا تسقطُ إمامته ويكونُ إماماً مغموراً وواجبٌ على الناس قصده بالإجابة ، وواجبٌ عليه تحيّن الفرصة بعد الفرصة في الأئمة لنصرته والقيام معه ، وللمسألة تفصيلٌ آخر إذا لم يكن للناس فيه قبولٌ وكان قبولهم برجلٍ من العترة أنفض بالقيام بالأمر من الأول ، وإتّما يكون الأمر من الأنفض بعد أن يُحله الأسبق في الدّعوة ، وإلّا فالإجابة للأسبق هي الواجب ويكون ذلك الأنفض جناحاً له مُساعداً .

- **إن قيل** : ما هو الفرق في ماهية القيام بين الإمام المنصوص عليه كأمر المؤمنين والحسنين (ع) ، وبين الإمام من غير المنصوص عليهم من الذرية ، لأننا نجد الإمام الحسن السبط (ع) كان قاعداً وأنتم تثبتون له الإمامة ؟!

- **قُلنا** : القيام هو واجبٌ شرعيّ على الجميع ، الإمام المنصوص عليه وغير المنصوص عليه ، إذا توقّر الناصر والمعين ، فقط طريقُ تثبيت الإمامة يختلفُ فالأولون بالنصّ والآخرين بالدّعوة ، إلّا أنّ هناك تفصيلٌ وهو أنّ ما كان طريق ثبوته من الإمامة الدّعوة فشرطُ بقاء الإمامة في ذلك الدّاعي القيام والخروج مع توقّر الناصر والمعين ، فأما إذا لم يُقم واكتفى بالانتصاب والتعرّض للدّعوة وجلس في بيته وأرخى سترة فلا يكون أهلاً للإمامة لأنّه لم يُقم بواجباتها وغايتها ، وأما ما كان طريق ثبوته النصّ الإلهي فإنّه يبقّى الوجوب الشرعي في القيام والخروج مع توقّر الناصر والمعين وهو الذي فعله الإمام الحسن السبط (ع) ،

فإنّه بعد استشهاد أمير المؤمنين (ع) قد جيّش الجيوش بالفعل ، وأرسل السفارات بالفعل ، وكاتب معاوية بالأمر والطاعة له (للحسن) بالفعل ، فلمّا خذله الناصر والمعين وسعّه (ع) القعود ، ولكن ليس لنا طريق شرعيّ لنقض إمامته وقد أثبتّها النصّ فعله (ع) كان سيقوم بالأمر لو قد وجد الناصر والمعين بعد نقض معاوية ، وليس هذا كالأول المكتفي بالجلّس رأساً بعد الدعوة مع ارتفاع عامل القعود من توقّر الناصر .

- **إن قيل :** فهل يجوز على أصل الزيدية أن يخلو الزمان من الإمام الداعي من أهل البيت (ع) ؟!

- **قلنا :** يجوز خلّو الزمان القصير من الإمام الداعي ، ولكن لا يجوز خلّوه من العلماء من آل محمّد يقومون بواجب البيان لكتاب الله تعالى وسنة نبيه صلوات الله عليه وعلى آله وإجماع سلفهم ، كما لا يجوز خلّو الزمان ممّن يصلح للقيام بأمر الإمامة في الأئمة لو التّفوا حول أهل بيت نبيهم .

- **إن قيل :** فإذا كان الزمان يجوز أن يخلو من الإمام الداعي فسيبقى الناس بدون ممّن يتمسّكون به ؟!

- **قلنا :** ليس قول الزيدية في هذه المسألة كقول الإمامية ، فقول الزيدية أنّ خبر الثقلين يوجب بقاء إجماع العترة منهجاً معصوماً يتمسّك به الناس ، فإذا كان الزمان الذي لا قائم فيه من أهل البيت فإنّ الناس يتمسّكون بإجماع العترة ، وأيضاً فإنّه من مدلول خبر الثقلين فإنّ الزمان لن يخلو من العلماء من أهل البيت يدلّون الناس على الشرع وعلى إجماعات سلفهم وأقوالهم فيتمسّك بالمكلّف بهم في إجماعهم ، وفي مسائل الاجتهاد له أن يُقلّد من يوثّقه منهم في تحرّيه لنفسه ، فلا يُشترط على أصل قول الزيدية أن يكون لكلّ زمانٍ إمام قائم من العترة وإلا انتفى التمسّك وأصبح غير ممكناً الوقوف على الحقّ ، ثمّ هو على حاله ذلك يوطّن نفسه على الإجابة لداعي آل الرسول صلوات الله عليه وعليهم إذا قام ودعا وقد أسلفنا أنّ الزمان القصير فقط يخلو من الأئمة الدعاة من أهل البيت لا الطويل .

- **إن قيل :** فمن الإمام الداعي بعد الإمام الحسين السبط (ع) ؟!

- **قلنا :** الإمام الداعي هو الإمام الرضا الحسن بن الحسن (ع) بعد قبوله مبايعة ابن الأشعث وتعرّضه للأمر وانتصابه ودعوته .

- **إن قيل** : ولكننا نجد عند الزيدية أنّ هناك مَنْ أثبت إمامة الحسن بن الحسن وهناك مَنْ لم يعتبره إماماً ، فما هو السبب في ذلك ؟!

- **قلنا** : السبب في ذلك هو أنّ مَنْ أثبت إمامة الحسن بن الحسن (ع) فإنه قد طرقه خبر دعوته باستقراء تاريخي أو بخبر يثق به فلذلك هو أثبت إمامته ، وَمَنْ لم يُثبت إمامته فإنّ ذلك راجع إلى أنّه لم يقف على خبر أنّه دعا ولو وقف على ذلك الخبر لأثبتته ، خصوصاً مع شخّ المصادر التي تناولت خروجه (ع) مقارنةً بغيره ، على أنّ البعض قد يقف وقد لا يصحّ له ذلك الاستقراء أو الطريق ، وغير ذلك من التفصيل .

- **إن قيل** : ولماذا لا يكون السبب أنّ مَنْ لم يذكر الإمام الحسن بن الحسن (ع) يكون قد ألقى إمامته ، يعني أنكر أن يكون إماماً حتى بعد ثبوت أنه دعا ؟!

- **قلنا** : لا دليل على ذلك من قول أحدٍ من أئمة العترة فيما وقفنا عليه أنّه أثبت دعوة الإمام الحسن بن الحسن (ع) ثمّ أنكر استحقاقه .

- **إن قيل** : فماذا سيترتب على إثبات البعض لدعوة الإمام الرضا الحسن بن الحسن وعدم ذكر البعض لدعوته ألا يدلّ هذا على خللٍ في الإمامة عند الزيدي ؟!

- **قلنا** : لا يترتب على ذلك خللٌ ، لأنّ الأصل أنّ الجميع على موالاة الإمام الرضا الحسن بن الحسن (ع) فهو من أعلام العترة وعلمائها ، والدعوة للإمام في إجابتها من قبل الأمة ، فإنّ حقيقة ذلك فرضٌ على أهل زمان الإمام مَنْ قرعت مسامعه تلك الدعوة يتبّعها ويقوم بواجب إمامة الإمام الداعي ، وذلك (أمر تلك الدعوة) بالنسبة لنا (كتأخّرين غير مُعاصرين لعصره) إنّ ثبت بالدليل الذي لا خلاف حوله فذلك لا يسعُ أن ننكره ، وإن كانت الأدلة على وقوع تلك الدعوة غير مثمرة للعلم بل الظن فيسعنا أن نقول نؤمن بالعترة وأنهم على الحقّ وتوالي الإمام الرضا الحسن بن الحسن (ع) كونه يستحق الموالاة والاتباع سواء كان من أئمة الدعوة أو كان من علماء آل محمّد ، وننظر تكليفنا الذي نحن عليه شهودٌ حال مع العترة في زماننا فذلك الذي لا يسعنا جهله وعلينا القيام بواجبنا تجاه الداعي من أهل البيت أو بالالتفاف حول علماء أهل البيت (ع) فذلك فرضنا ، فإذا كان بعدُ زماناً أصبحنا فيه تأريخاً وشكّ بعض المتأخّرين في فلانٍ من العترة الذي عاصرناه هل قام ودعا بمعطيات النقول التي وصلته فله

أن يظنّ أو لا يُثبت دَعَوَتَهُ ولكنّه بما ظهر له من حاله وفضله يبقى على موالاته والاتباع له ، ويكون واجبُه مع العترة في زمانه إجابة الداعي من أهل البيت ، والالتفاف حول علماء العترة في زمانه ، فهذا لا تحتل معه الإمامة ، لأنّ الأمرَ عائداً إلى ثبوت الدّعوة لدى النّاظر من ذلك الإمام لا غير ، ثبوت التّقل والاستقراء .

- **إن قيل :** ولماذا لم يكن الإمام علي بن الحسين زين العابدين هو الإمام وليس ابن عمه الحسن بن الحسن، فنحن نرى الآن الإمام السّجاد أعلم ، خصوصاً وأنّ ابن الأشعث قد قصده أولاً يُريد أن يُبايعه بالإمامة ولكنّ زين العابدين رفض ذلك؟! .

- **قلنا :** لأنّه كما أسلفنا لم يتعرّض للدّعوة ، لم يقم بالدّعوة وينتصب لها ورفض بيعّة ابن الأشعث ، ولو أنّه انتصب للأمر ودعا بالإمامة العظمى لكان هو الإمام ، وكذلك نقول في أعلام سادات العترة الباقر والصادق والكاظم وغيرهم من بني الحسن والحسين صلوات الله عليهم ، فليس الأمر أنّ الزيدية تُفرّق أو لا ترى لهؤلاء الأعلام قدراً ، بل هم عُيون العترة في علمهم وبهم نقنّدي ، وهم من أهل الإجماع ، إلّا أنّهم هم أنفسهم لا يقولون في أنفسهم أنّهم أئمّة دعوة ، ولم يثبت أنّهم قالوا عن أنفسهم أنّهم أئمّة نصّ أو وصيّة كما تقول الإماميّة ، بل كانوا مُبايعين مُناصرين لأبناء عمومتهم من بني الحسن والحسين (ع) في دعواتهم وقيامهم ، نعم! وكذلك كما ستقف في المبحث الخامس فإنّهم لا يرون الإمامة إلّا بالقيام والدّعوة .

- **إن قيل :** أليس الإمام هو الأعلم ، ونحن نقول أنّ الإمام السّجاد هو الأعلم وليس الحسن بن الحسن ، فكيف صار الحسن بن الحسن هو الإمام؟! .

- **قلنا :** لسنا نحبّ المُفاضلة بين آل الرّسول (ع) ، لئلا يُساء استخدام تلك المُفاضلة فتصبح تمييزاً يخل بأصل الاعتقاد في أهل البيت (ع) ، ولكن على وجه السّؤال المتوجّه ، فإنّ الإمامة لا تثبت لمجرد الأعلميّة بدون التعرّض للأمر أي الانتصاب له أي الدّعوة ، فإنّ غزير العلم أفضلهم قد يحبّ السّكون وإرخاء السّتر لأسباب مُعتبرة عنده ، والإمامة منصبٌ عمليّ في الأمة معها تطبيق الحدود والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله ، ولكنّ الإمام يجب أن يكون معه من العلم وآلة

الاجتهاد ما تقوم به الشريعة والأمر والنهي فإنه إذا قد وجد ذلك وقام وتعرض للأمر ودعا فإنه يستحق بذلك منصب الإمامة ، وقد تكلمنا قريباً عن أهمية الدعوة في المبحث الثالث .

- **إن قيل :** فما الذي يفرق بينكم وبين السلفية عندما لم تثبت إمامة السجّاد والباقر والصادق والكاظم وإنما يقولون أنهم من عيون العترة وفضلائهم ، فالسلفية يقولون ذلك؟! . ونحن نرى أنهم أعلم أهل زمانهم؟! .

- **قلنا :** الفارق كبير ، فإننا نقول أنهم أهل للاتّباع والتقليد وأنّ لقولهم ثقله في الأصول والفروع ، وأنّه حسب وجه السؤال وتوجهه بأعلميتهم فإنه لا يجوز لغيرهم من العترة الدعوة ما دام الفاضل موجوداً منهم ، فالفاضل أحقّ بالأمر ، إلّا إذا لم يُقم الفاضل بأمر الإمامة ولم يتعرّض ولم ينتصب لها فإنه يجوز للمفضول أن يقوم بأمر الإمامة ويصبح المفضول هو الفاضل بلحاظ تعرّضه للمشقة الكبيرة في الدعوة وتحمل أعباء الإمامة في الأمة ، لأنّه بدون ذلك سيقى أمر الأمة معطلاً ممن يقوم ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر وسيأثمون جميعاً على تفريطهم في ذلك الفاضل والمفضول ، وهذا لا تقوله السلفية في أولئك الأخيار من ولد الحسين صلوات الله عليهم ، بل لا يرون لهم من قولهم أنهم من أعلام العترة إلّا العبارات الجوفاء وإلّا فهم عازفون عن علومهم بما يكون معه الثقل في التأصيل والبناء العلمي ، ولعلّ السائل لا يرجو أن نقول في الصادق (ع) من الإمامة بالدعوة ما لم يُقله هو في نفسه ، أو يلزم المعترض على هذا أن يثبت أنّه قام ودعا أو ابنه الكاظم (ع) أو غيرها من أخيار بني الحسين (ع) ، وهذا الجواب مبني على ما يراه السائل في الأفضلية ، فمنهجي عدم المفاضلة في العلوم خصوصاً من سلف منهم لمنع أسباب استنقاص وتمايز بين أئمة وأعيان العترة .

- **إن قيل :** فهذه الفترة التي بين استشهاد الإمام الحسين السبط (ع) وبين قيام الإمام الرضا الحسن بن الحسن (ع) ، بمن يتمسك المؤمنون؟! .

- **قلنا :** قد سبق الكلام على هذا ، فإنّ على المؤمنين التمسك بمنهج أهل البيت وطريقتهم ، وأن يرجعوا إلى العلماء في أزمانهم السجّاد والرضا والأبلج فيأخذون عنهم الكتاب والسنة وعلوم أهل البيت (التي هي علوم الكتاب والسنة) وأن يوطنوا أنفسهم على إجابة الداعي من العترة إذا قام ودعا ، فذلك

يتمسك به ويوطن نفسه عليه ، فإن مات بالأعمال الصالحة فعلى منهج الثقلين وذلك الغاية للخروج من الضلال ، والحمد لله .

نعم! وبهذا وما مضى في السؤال والجواب يتبين للباحث والمهتم تفصيلات مهمة حول أمر الدعوة والقيام ، وتطبيق حول ما تكلمناه عنه سابقاً في شأنه حول الأعلمية واعتبار الدعوة .

المبحث الخامس : الأعلمية ، الزائد عن الواجب ، والقدر الواجب ، وفضل العلوم ١٩.

نعم! ثم بعد الذي وقفنا عليه من تفصيل أمر الدعوة والقيام والتمسك وعلاقة الأعلمية بذلك ولتكتمل المادة العلمية في العرض فإنه يجب أن نقف على تفصيلات تخص الأعلمية ونربط ذلك بما نحن في صدده في باب الإمامة ، فمن أنواع العلوم :

النوع الأول : علوم الإمامة ، وهي علوم الشريعة التي يكون معها نجاه المكلفين وضلاهم والقيام بشأنهم ، وهذا النوع ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : القدر الواجب من علوم الشريعة ، وهي التي يكون العالم مجتهداً قادراً على استنباط الأحكام الشرعية ، واجداً لعلوم الآلة ، بحيث يكون بذلك العلم قادراً على هداية الأمة ورفع الضلال عنها ، يعرف كيف يسيّر في الأمة نهج الكتاب والسنة ، نعم! وهذا القسم به تثبت الإمامة ويكفي في شرط العلم الذي تستحق معه الإمامة إلا أنه يكون مفضلاً إلى جانب صاحب القسم الثاني ، فبالفصيل الآتي .

القسم الثاني : العلم الزائد على القدر الواجب من علوم الشريعة ، وهو العلم الذي يتبحر ويتفنن معه العالم أصناف النظر والاستنباط والتأصيل والتفريع في المسائل العقلية والنقلية ، بحيث يحكم له بالأعلمية على صاحب القسم الأول ، نعم! وهذا القسم به تثبت الإمامة ، ويكون من هذا حاله هو الفاضل الذي لا يجوز لصاحب القسم الأول أن يتقدمه في الدعوة حتى يظهر له أنه لن يقوم أو يأذن له أو ما يُعلم معه ذلك ، فعند ذلك تجوز إمامة ودعوة صاحب القسم الأول ، فلا إمامة للمفضول في وجود الفاضل ، نعم! وبقيام المفضول بعبي الإمامة في الأمة يُصبح هو الفاضل للمشقة ويجب على الفاضل السابق الذي أصبح مفضلاً أن يسمع للإمام الداعي ويُطيع ، فوجب على أحدهما القيام بالدعوة مع المقدرة وإلا أثماً جميعاً وتعطل منصب الإمامة في الأمة .

النوع الثاني : علوم الفضل ، وهي علوم متخصصة في فنون مختلفة ليس لها علاقة بالشرع (أي لا يضر جهلها في التكليف) ، وذلك كعلم النسب ، وأيام العرب ، والملاحم ، والجفر وما يتبعه من الإخبار بمخبرات رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله المستقبلية ، والطب ، والكيمياء ، والرياضيات ، والصناعات والحرف على تعددها ، وأمثال ذلك . نعم! وهذا النوع فليس من علوم الإمامة في الذرية في شيء ، وهو مما يتفاضل فيه علماء أهل البيت (ع) ، وتفاضلهم ليس بدليل على أنّ أعلمهم في فن من فنونه بأنه المستحق للإمامة ، فيتنبه لذلك المهتم . ويتنبه إلى أمر آخر وهو أنّ الإمام قد يفوق غيره في فن أو أكثر من تلك الفنون المخصوصة وقد يكون ذلك من علامات إمامته ، إلا أنّ ذلك يكون تابعاً لثبوت النص الشرعي فيه ، ذلك الثبوت المفيد للعلم ، فأما في سائر الذرية فلا نصوص وإنما ذلك التقدم من بعض الذرية ولنقل في علم الجفر لعوامل متعددة (كما سيأتي) فذلك لا يجعل ذلك الفن والأعلمية فيه دليلاً على استحقاق الإمامة فيتنبه لذلك أهل البصائر ، فإن البعض من الذرية قد يكون لازم والده أكثر من غيره ، أو نسخ عن والده بإملائه أكثر مما لدى غيره من النسخ ، وعلم الجفر فقد كان لدى أعيان من العترة من بني الحسن والحسين منه حظ وإن تفاوتوا فليس الأمر مختصاً ببطن دون بطن ، أو أشخاص دون أشخاص كما سيأتي مفصلاً في المبحث السادس . نعم! إنّ ذلك الإسقاط والربط الخاطئ بين ما تدعيه الإمامية من الإمامة النصية في أخيار من ولد الحسين (ع) ، ثم تقدمهم في العلم الذي هو من النوع الأول أو في بعض علوم النوع الثاني ومنه الجفر فإنّ ذلك إسقاطٌ معه تضعفٌ كبيرٌ بحيث يُحكّم بالإمامة لأجل ذلك التقدم ، وهو (أي الجفر) ليس بعلة موجبة للإمامة أصلاً لا بأدلة العقول ولا بأدلة النقول ، فأما من دليل العقل فما سبق يكفيك في التأصيل ، وأما من دليل النقل فإنه لم يصح نص في أحدٍ من أولئك الأخيار ، فيكتفى بأنهم من أئمة العلوم الحمديّة ومن عيون العترة الفاطمية ، من المبايعين والمناصرين لبني عمومهم الأئمة الدعاة ، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر جهدهم وطاقتهم ، ثم في الوسط تحويلٌ وتضخيمٌ بالكذب والوضع الإمامي مما ينسبونه إلى أولئك الأعلام من ذرية الحسين (ع) ، وإن كانوا أهلاً لكل منقبة وفضيلة صلوات الله عليهم في العالمين ، فهم أئمتنا وسلفنا ورفعة شأنهم رفعة شأن دعوة العترة الحسينية والحسينية وثقلها في الأمة .

نعم! وفي تاريخ الطبري [ج: ٧ ص: ٥٩٥] ومقاتل الطالبين [ص: ٢٣٩] ، فإنّ سيف أمير المؤمنين (ع) ذا الفقار كان مع الإمام النفس الزكية محمد بن عبد الله بن الحسن (ع) ، فهل يدل ذلك على إمامته لأجل ذلك؟! لا يقال بذلك ، وأنا أتكلّم كتأصيل ، فإن كان المقام هذه أخباراً ضعيفة

فإنّ ما لدى الإماميّة أشدّ ضعفاً في دعواهم وانفرادهم عن الأمة ، والزيدية تروي أنّ صحيحّة الجفر كانت مع الإمام الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحسين (ع) ، والإمام نجم آل الرسول القاسم بن إبراهيم الرّسي (ع) يُخبر أنّها كانت مع أبي هاشم عبدالله بن مُحمّد ابن الحنفية رضوان الله عليه ، وكذلك كان مع الإمام الباقر مُحمّد بن علي (ع) ، والإمام الصادق (ع) وإن كانت نسخ أتم من نسخ وأجمع ، كما سيأتي مفصلاً في المبحث الخامس بأدلّته ومصادره ، فكيف يُقال باستحقاق مقام الإمامة لأجل ذلك مع سقوط النصوص والوصايا ومع عدم الاختصاص! . نعم! وأمر آخر فهذا الإمام المحض عبدالله بن الحسن (ع) كان يلي صدقات أمير المؤمنين (ع) ، ثمّ أخوه داود بن الحسن (ع) ، فهل يُقال أنّهما إمامان لأجل تلك الولاية ، وكذلك عبدالله الباهر بن علي زين العابدين (ع) ولي صدقات النبي صلوات الله عليه وعلى آله ، وولي صدقات أمير المؤمنين (ع) ، فهل يُقال أنّه إمامٌ لأجل ذلك ، نعم! فيتأمل ذلك المهتمّ فيعلم أنّ ذلك كلّهُ لا يُثبت الإمامة لأصحابه وإنما الأدلة نصوصٌ شرعيّة يقوم بمثلها العلم واليقين .

نعم! وقبل أن أختتم هذا المبحث فقد ظهر أن أوردَ شبهةً حولَ ماهيّة علوم العترة من خلال بعض نصوص نبويّة أوردها صاحب الشبهة ، فإيراده في هذا المبحث مع ما قد سبق مفيدٌ جداً إن شاء الله تعالى .

[إيرادُ شبهةٍ إماميّةٍ والجواب عليها] :

وفيها قد انقسمت الشبهة إلى أربعة أسئلة ضمنيّة كتعليقات على الحديث الذي أورده الإمام الحجّة مجدّ الدين بن محمّد بن منصور المؤتدي (ع) ، والذي رواه الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة (ع) ، بالإسناد ، عن ابن عباس -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: ((من سرّه أن يحيا حياتي، ويموت ميتتي، ويدخل جنة عدن التي غرسها ربي عز وجل بيده، فليتولّ علي بن أبي طالب وأوصيائه فهم الأولياء والأئمة من بعدي، أعطاهم الله علمي وفهمي، وهم عترتي من حمي ودمي، إلى الله أشكو من ظالمهم من أمّتي، والله لتقتلنهم أمّتي، لا أناهم الله عز وجل شفّاعتي)) [الشافعي] ، فكانت الأسئلة هي التّالية ، ونوردُ جوابَ كلِّ سؤالٍ ضمّنيّ تحته .

[السّؤال الضمّني الأوّل] :

هَلْ يَوْجَدُ فِي عُلَمَاءِ الزَيْدِيَّةِ أَوْ أَتَمَّتْهُمْ (فِي الْمَاضِي أَوْ الْحَاضِرِ) ، مَنْ قَالَ إِنَّهُ أَوْتِيَ عِلْمَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ ، وَفَهَمَهُ ؟! . الْجَوَابُ : لَا يَوْجَدُ ، بَلْ يُوجَدُ الدَّلِيلُ عَلَى عَدَمِ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُمْ يَخْتَلِفُونَ فِيهِمَا بَيْنَهُمْ ، وَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ الَّذِي عِنْدَهُمْ ، هُوَ عِلْمُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ لَمَا اخْتَلَفُوا ، وَبَنَاءً عَلَيْهِ : يَتَبَيَّنُ أَنَّ الْأَئِمَّةَ الَّذِينَ أَتَوْا عِلْمَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ لَيْسُوا هُمْ أَئِمَّةَ الزَيْدِيَّةِ ، أَضْفَ إِلَى ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ رُويَ عِنْدَ الزَيْدِيَّةِ أَنفُسَهُمْ ، أَنَّ إِمَامَهُمْ يَحْيَى بْنُ زَيْدٍ قَالَ فِي الْإِمَامِينَ الْبَاقِرِ وَالصَّادِقِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ : ((كُلُّنَا لَهُ عِلْمٌ غَيْرُ أَهْمٍ يَعْلَمُونَ كُلٌّ مَا نَعْلَمُ ، وَلَا نَعْلَمُ كُلٌّ مَا يَعْلَمُونَ)) مِنْ مَصَادِرِ هَذِهِ الرَّوَايَةِ ، حَقَائِقُ الْمَعْرِفَةِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ ، لِلْإِمَامِ الْمُتَوَكِّلِ عَلَى اللَّهِ ، وَسَنَدُ الصَّحِيفَةِ السَّجَّادِيَّةِ . أَقُولُ: لَوْ كَانَ عِنْدَ أَئِمَّةِ الزَيْدِيَّةِ عِلْمُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمُ وَفَهَمَهُ ، فَكَيْفَ يَتَفَوَّقُ الْإِمَامَانِ الْبَاقِرُ وَالصَّادِقُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عَلَيْهِمْ ، هَذَا النَّصُّ دَلِيلٌ عَلَى انْتِفَاءِ عِلْمِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمُ عَنْ أَئِمَّةِ الزَيْدِيَّةِ ، وَبَنَاءً عَلَيْهِ ، فَلَيْسُوا هُمْ الْأَئِمَّةُ الَّذِينَ دُعِينَا إِلَى التَّمَسُّكِ بِهِمْ ، وَالَّذِينَ هُمْ عِدْلُ الْقُرْآنِ ، وَفُرْنَاؤُهُ . نَعَمْ! كَانَ ذَلِكَ سُؤَالٌ وَعَارِضُ السَّائِلِ الْإِمَامِيِّ .

[الجواب على السؤال الضمني الأول] :

نسوقه من عدة وجوه يترتب بعضها على بعض :

الوجه الأول : بتناول معنى العلم والفهم ، فيما جاء في الحديث عن رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله ، قَالَ : ((أَعْطَاهُمُ اللَّهُ عِلْمِي وَفَهْمِي)) ، وَهَذَا الْإِعْطَاءُ لِلْعِلْمِ وَالْفَهْمِ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ عِلْمًا مُطْلَقًا فِي جَمِيعِ الْعُلُومِ أَصُولًا وَفُرُوعًا وَغَيْبًا ، أَوْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْعِلْمُ مُقْتَدِرًا بِمَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْأُمَّةُ مَا فِيهِ نَجَاتُهَا وَهَلَكُوتُهَا إِذَا عَلِمَتْهُ أَوْ جَهِلَتْهُ ، فَيَكُونُ وَجْهُ ذَلِكَ الْعِلْمِ وَالْفَهْمِ فِي أَصُولِ الدِّينِ ، وَأَصُولِ مَسَائِلِ الْفُرُوعِ وَمِنْهَا مَسَائِلُ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ ، فَإِنَّ الْعِتْرَةَ تَعَلَّمَتْهُ عِلْمًا كَعِلْمِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ لَا يُخَالِفُ الْحَقَّ ، فَأَمَّا مَا دُونَ ذَلِكَ مِنَ الْمَسَائِلِ الْاجْتِهَادِيَّةِ الَّتِي أَقَرَّتْ أدَلَّةُ الشَّرْعِ جَوَازَهَا لِلْعِتْرَةِ وَأَهْلِ الْعِلْمِ وَلَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا هَلَكَةٌ أَوْ فَسْقٌ لِلْمُكَلَّفِينَ فَذَلِكَ لَا يَدْخُلُ فِي حَدِّ ذَلِكَ الْعِلْمِ الْمَعْطَى ، نَعَمْ! فَيَقْبَلُ الْكَلَامُ عَلَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ ، وَالثَّانِي هُوَ قَوْلُ الزَيْدِيَّةِ وَتُدَلَّلُ عَلَيْهِ مِنْ كُتُبِ الْإِمَامِيَّةِ ، وَالْأَوَّلُ هُوَ قَوْلُ الْإِمَامِيَّةِ وَنَنْقِضُهُ مِنْ كُتُبِهِمْ وَأَصْحَابِهِمْ فِي الْوُجُوهِ الْقَرِيبَةِ الْآتِيَةِ .

الوجه الثاني : أنّ الإماميّة من قولهم أنّ لازم قول رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله من إعطاء العلم للعترة هو أن تكون العترة على علم وفهم رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله مطلقاً ، فلا يكون عنها في اجتهد أو أصل أو فرع إلا ما كان سيقوله ويفعله رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله ، ولازمه أيضاً : أنّ العترة لا تختلف أصولها ولا فروعها ولا اجتهداتها بعضهم عن بعض السابق واللاحق ، وقولهم جميعهم هو قول رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله ، علمه وفهمه . نعم! فإننا نقول جواباً على ذلك ، بأن قواعد العقول تُوصّل : أنّ أيّ تنظير لأيّ مسألة لا يمكن تطبيقه على أرض الواقع مطلقاً فإنه لا يعمل به . كمن يُنظر مثلاً أنّ النبوة يجب أن لا تنقطع زماناً بعد زمانٍ ويستدلّ على ذلك بمتشابهات النصوص ، فها تُصادر تنظيره ذلك بأنّه تنظير لا يمكن إسقاطه على الواقع مطلقاً لما ثبت أنّ الزمان قد انقطعت النبوة عنه ، ومنه زماننا هذا ، فتنظيرك لا يؤخذ به وإنما هو من التوجّسات والأوهام والتموذجيات التي قد يمنع الابتلاء منها ، نعم! وكذلك قول الإماميّة في احتمال العلم والفهم المطلق لجميع مسائل الدين القديمة والحديثة الأصول والفروع وعلم الغيب (متى شاء الإمام) وأنّ ذلك يكون في العترة مطلقاً فإنه تنظير ليس له وجود على أرض الواقع الإماميّة قبل الواقع الذي تُؤمن به الفرق الأخرى في أئمتهم ، ونُدلل عليه بعدّة أدلّة ، منها :

الدليل الأول : أنّه قد ثبت اختلاف أئمة الإماميّة في الفتيا للمسألة الواحدة ، فيروي الكليني بإسناده، عن زرارة بن أعين، عن أبي جعفر عليه السلام قال: ((سألته عن مسألة فأجابني ، ثمّ جاءه رجل فسأله عنها فأجابه بخلاف ما أجابني، ثمّ جاء رجل آخر فأجابه بخلاف ما أجابني وأجاب صاحبي، فلما خرج الرجلان قلت: يا ابن رسول الله رجلان من أهل العراق من شيعتكم قدما يسألان فأجبت كلّ واحد منهما بغير ما أجبت به صاحبه؟ فقال: يا زرارة ! إنّ هذا خير لنا وأبقى لنا ، ولكن ولو اجتمعتم على أمر واحد لصدّقكم الناس علينا ، ولكان أقلّ لبقائنا وبقائكم)). [أصول الكافي: ١/٦٥] ، نعم! فإن قلتم سبب ذلك التقية ، حتّى خرجوا لمسألة واحدة بثلاث جوابات مختلفة ، فأبي هذه الجوابات المختلفة هي علم رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله؟! ، فإننا لم نعلم رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله كان يختلف في الفتيا بما مرجعه التقية ، ولولا ذلك لما وثقنا في جل بل كلّ الروايات المروية عنه صلوات الله عليه وعلى آله وهو المعصوم ، المؤيد بالله تعالى ، المرتفعة عنه أحوال التقية ، حتّى أثر في مصنفاتكم الإماميّة روايات كثيرة متضاربة يرد بعضها على بعض ، وينقض بعضها

بعضاً ، حتّى قال الشّيخ الطّوسي في سبب تأليفه كتابه (تهذيب الأحكام) : ((ذَكَرَنِي بَعْضُ الْأَصْدِقَاءِ أَيْدَهُ اللَّهُ بِمَنْ أَوْجَبَ حَقَّهُ عَلَيْنَا بِأَحَادِيثِ أَصْحَابِنَا أَيْدَهُمُ اللَّهُ وَرَحِمَ السَّلَفَ مِنْهُمْ، وَمَا وَقَعَ فِيهَا مِنْ الْاِخْتِلَافِ وَالتَّبَايُنِ وَالْمُنَافَاةِ وَالتَّضَادِّ، حَتَّى لَا يَكَادُ يَتَّفَقُ خَبَرٌ إِلَّا وَبِإِزَائِهِ مَا يُضَادُّهُ وَلَا يَسْلَمُ حَدِيثٌ إِلَّا وَفِي مُقَابَلَتِهِ مَا يُنَافِيهِ، حَتَّى جَعَلَ مُخَالَفُونَا ذَلِكَ مِنْ أَعْظَمِ الطَّعُونِ عَلَى مَذْهَبِنَا)) [تهذيب الأحكام: ٨/١] ، نعم! فكيف إخوة البحث مع هذا الاختلاف في التّراث الرّوائي عن أئمّتكم تقولون بأنّهم لم يختلفوا ، تُريدون أنّ عدم الاختلاف ذلك من صَدْرِ مسألتكم دليلٌ على أنّ علمهم هو علم رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله ؟! . فأنتم لا تستطيعون (بقطع و يقين) أن تثبتوا أنّ أحد وجوه تلك الرّوايات المتعارضة هي قول الإمام الصادق (ع) ، أو أنّ أحد وجوه تلك الرّوايات المتعارضة هي قول الإمام الكاظم (ع) ، ونخصّ ما تعارض منها في الأصول ، أو الحلال والحرام ، وهكذا مع بقية الأئمّة ، فكيف تقطعون بأنّهم لم يختلفوا ؟! . فإن قلتم : لأنّهم معصومون ؟! . قلنا : فما دليل العصمة ؟! . فإن قالوا: النصّ عليهم من رسول الله صلوات الله علي وعلى آله . قلنا : ذلك غير ثابت وغير صحيح ، وإنّما انفردتم به دوناً عن الأئمّة ، كما انفردتم بدعوى العصمة لهم ، فكيف إلّا بدعوى العلم المطلق في أصول وفروع المسائل بل ويتعدّى ذلك إلى العلوم المستقبلية وما إليه مما اختصّ به رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله من العلوم (فهو صلوات الله عليه وعلى آله أعلم الأئمّة قطعاً) ، فإنّها دعاوى منكم لا تستطيعون إثباتها روائياً من غير طريقكم ، ولا تستطيعون إثباتها من إثبات ما أوجبها ودلّ عليها نعي العصمة والنّص ، وما في أيدي المحدثين من الفرقة السنيّة فأحاد لا تثبت به العقائد ، ثمّ هو بالعدد لا بالاسم ، ثمّ مُتُونُهُ متضاربة مُحتملة الوجوه ، فهي في موضوع آخر تتكلّم غير موضوع الإمامة الاثني عشرية ، فذلك وأمثاله لا يحتجّ به أهل الأصول على غيرهم ، فليس لكم هنا دليلٌ على أنّ علم أئمّتكم لم يختلف ، أو لم يختلفوا فيه وذلك التّضارب مروي عنهم ، لفقدانكم دليل العصمة والنّص . فإن قيل : فذلك الرّواية عن رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله من طريق الأئمّة مُختلفة فهل يقدح في عدم تغير علمه ؟! . قلنا : لا يقدح لأنّ دليل عدم تغير علمه ثابتٌ بدليل العصمة في حقّه صلوات الله عليه وعلى آله من دليل نبوّته ، وهذا لم يثبت من أدلّة النصوص في أئمّتكم والاختلاف مأثور عنهم ، والعقل لا يمنع ذلك فيهم .

الدليل الثاني : في ردّ قول الإماميّة في احتمال العلم والفهم المطلق لجميع مسائل الدّين القديمة والحديثة الأصول والفروع وكلّ علوم الرّسول وأنّ ذلك يكون في العترة مُطلقاً من حديث الإمام المنصور بالله (ع)

، فإنه لو صحَّ ذلك لكانَ له ثمرَةٌ تعودُ على الأئمة بعدَم الاختلاف مُطلقاً من تمسّكهم بأولئك الأئمة ، ويجلّ الخطر مع أصول المسائل ، والحاصل أنّ أتباع الأئمة قبلَ غيرهم من علماء ومراجع الإماميّة مُتخلّفون بل ويُضللّون بعضَهم ، فلو كانت ثمرَةُ ذلك العلم الذي أعطى الله الأئمة عائداً على أتباع الأئمة وشيعتهم أو على الأئمة لكانَ واضحاً ظاهراً من مصادر الإماميّة لا يحتملُ الاختلافَ حوله ، وتلك الثمرة من العصمة للأئمة بأن يتّبع الرعيّة الأئمة على يقين ورُسوخ ، والحاصلُ من مراجع وفقهاء الإماميّة هو تباينهم في الأصول والفروع والفتيا ، وكلّهم يعتمدُ على رواية أئمتهم التي من المفترض أن تكون روايةً واحدةً ، وينتج عنها علمٌ واحدٌ ، وفتيا واحدة ، وأصول واحدة ، وفروع واحدة لمراجع الإماميّة وفقهائهم ، إلا أنّ ذلك لم يكن حتّى قال المحقّق البحراني ، في أنّه لم يُعلم من أحكام الدّين على شرط أصحابه على اليقين إلّا القليل ، قال : ((فلم يُعلم من أحكام الدّين على اليقين إلّا القليل، لامتزاج أخباره بأخبار النقيّة، كما اعترف بذلك ثقة الإسلام وعلم الأعلام محمد بن يعقوب الكليني نور الله مرقده في جامع الكافي، حتّى أنه قدس سرّه تخطّى العمل بالترجيحات المروية عند تعارض الأخبار، والتجأ إلى مُجرّد الرّد والتسليم للأئمة الأبرار . فصاروا صلوات الله عليهم - مُحافظّة على أنفسهم وشيعتهم - يُخالفون بين الأحكام وإن لم يحضّرهم أحد من أولئك الأئمة، فتراهم يُجيبون في المسألة الواحدة بأجوبة مُتعدّدة وإن لم يكن بها قائل من المخالفين، كما هو ظاهر لمن تتبّع قصصهم وأخبارهم وتقصى سيرهم وآثارهم)) [الحقائق الناضرة: ٥/١] ، وفي هذا الكلام تأمل قول البحراني : ((فصاروا صلوات الله عليهم - مُحافظّة على أنفسهم وشيعتهم - يُخالفون بين الأحكام وإن لم يحضّرهم أحد من أولئك الأئمة)) ، فكيف من هذا تقطعون بأنّ ذلك من الأئمة لم يكن اختلافٌ حقيقيّ ناتج عن الاجتهاد والنظر في المسائل ، كما يختلف الأئمة من غيرهم ، كأئمة الزيدية ، الإمام زيد بن علي (ع) ، والإمام الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحسين (ع) ، فكذلك يكونُ اختلافُ الإمام جعفر بن محمد الصادق (ع) ، والإمام موسى بن جعفر الكاظم (ع) ، بأنّها اختلافات في فروع المسائل ممّا يجوز لأهل العلم والأئمة النظر والاجتهاد فيه والاختلاف ، نعم! كيف تقطعون من ذلك الكلام بأنّ ذلك الاختلاف لم يكن اختلافاً حقيقياً خصوصاً مع كثرة الروايات المختلفة ، بالأسانيد الكثيرة ، وذهبتم تقولون بأنّ علم الأئمة هو علم رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله مُطلقاً لا يحتملُ الاختلاف تُريدون أن تردّوا قول الزيدية في انطباق مصاديق ذلك الحديث عن الإمام المنصور بالله (ع) على أئمتهم بغُدر ولازم اختلاف أئمة الزيدية؟! وأنتم لا تستطيعون بقطع أن تثبتوا أنّ أئمتكم لم يختلفوا في فتياهم واجتهاداتهم ، ولا تملكون لردّ ذلك إلّا

رواياتٍ انفراديَّةٌ بما لم تطرَّد مصاديقُها بعدَم اختلاف الرواية منطريقكم قبل طريق غيركم ، وباتِّحاد الفتوى في زمن الإمام لرعيته وشيعته ، وباختلاف أصحابهم في أصولهم فروعهم ، ثمَّ لعلَّة العصمة والنص ، وهذه أيضاً لم تثبت ، فبقي قولكم ومُصادرة مصاديق حديث الإمام المنصور بالله (ع) حيَّز الدَّعوى التي لم تستطيعوا إثباتها بعد ذلك التناقض الروائي في مسانيدكم ، وبعد ذلك الاختلاف بين أصحاب الأئمة وبين فقهاءكم ، ثمَّ بعد عدم تجويزكم الاختلاف بين الأئمة ، ثمَّ بعد سقوط جُملة عقيدتكم في النص على الاثني عشر وبه تنهَّد دعاوى العصمة وما بعدها ، وليسَ هذا مقام التفصيل في دليلنا لردِّ وإضعاف حديث الاثني عشر بالنص والاسم فقد أتينا عليه في مبحثنا (الشامل في تأريخ ومدلول خبر الاثني عشر) بتفصيل يعودُ إليه المهتم .

الدليل الثالث : في ردِّ قول الإمامية في احتمال العلم والفهم المطلق لجميع مسائل الدين القديمة والحديثة الأصول والفروع وما اختصَّ الله به الرسول صلوات الله عليه وعلى آله وأنَّ ذلك يكونُ في العترة مُطلقاً ، حكايةً جواز الاختلاف على أهل البيت (ع) ، فيروي الصِّقار ، بإسناده ، عن إسحاق بن عمار ، عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام ، أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله ، قال : ((مَا وَجَدْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَالْعَمَلُ بِهِ لَا زِمَ لَا عُذْرَ لَكُمْ فِي تَرْكِهِ ، وَمَا لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَكَانَتْ فِيهِ سُنَّةٌ مِنِّي فَلَا عُذْرَ لَكُمْ فِي تَرْكِ سُنَّتِي ، وَمَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ سُنَّةٌ مِنِّي فَمَا قَالَ أَصْحَابِي فَخُذُوهُ ، فَإِنَّمَا مَثَلُ أَصْحَابِي فِيكُمْ كَمَثَلِ النَّجُومِ فَبِأَيِّهَا أَخَذَ اهْتَدَى ، وَبِأَيِّ أَقَاوِيلِ أَصْحَابِي أَخَذْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ ، وَاخْتِلَافُ أَصْحَابِي لَكُمْ رَحْمَةٌ ، قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ : وَمَنْ أَصْحَابُكَ ؟ ! قال : أَهْلُ بَيْتِي)) . [بصائر الدرجات: ٣١] ، نعم! وذلك هو عينُ قول الزيدية واعتقادها ، فإنَّ ما كَانَ في كِتَابِ اللَّهِ تعالى آيةٌ مُحْكَمَةٌ لم يُجْزَ للنَّاسِ أَنْ يَعُدُّوه ، وما كَانَ من سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ مُتَوَاتِرَةً صَحِيحاً لم يَكُنْ للنَّاسِ أَنْ يَعُدُّوه ، وما أَجْمَعَ عَلَيْهِ أئِمَّةُ الْعِتْرَةِ سَادَاتُ بَنِي الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ لم يُجْزَ للنَّاسِ أَنْ يَعُدُّوه فَهُوَ مِنَ الْإِعْتِقَادِ وَالْفُرُوعِ الْمُلَازِمِ لِلْقُرْآنِ ، وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ عُلَمَاءُ أَهْلِ الْبَيْتِ فِي الْاجْتِهَادِ وَالْفَتْوَى فَيَجُوزُ لِلْمَقْلَدِ أَنْ يُقْلَدَ أَحَدُهُمْ ، فَهُوَ يَكْفِيهِ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي سَفِينَةِ النَّجَاةِ لَا خَارِجَ عَنْهَا مَعَ قَوْلِهِ بِتِلْكَ الْأَصُولِ ، قَالَ الْإِمَامُ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ (ع) بِمَا مَضْمُونُهُ الرِّوَايَةُ السَّابِقَةُ : ((اخْتِلَافُنَا لَكُمْ رَحْمَةٌ ، فَإِذَا نَحْنُ أَجْمَعْنَا عَلَى أَمْرٍ لَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ أَنْ يَعُدُّوه)) [مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي] ، وَهُوَ مِنْ مَصَادِرِ الزَّيْدِيَّةِ ، وَيُؤَيِّدُهَا أَيْضاً مَا رَوَاهُ الشَّرِيفُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْبَطْحَانِيُّ الْحُسَيْنِيُّ ، عَنِ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ (ع)

بالإسناد الصحيح على شرط الزيدية ، وقد سُئِلَ إِيَّكُمْ تَحْتَلِفُونَ ، يعني يا بني فاطمة ، فقال (ع) : ((إِنَّا تَحْتَلِفُ وَنَجْتَمِعُ ، وَلَنْ يَجْمَعَنَا اللَّهُ عَلَى ضَلَالَةٍ)) [جامع علوم آل محمد] ، وهو أيضاً من مصادر الزيدية ، فكانَ ذلكَ من مصادر الفريقين أقوى وأدَلّ وأهدى للإنصاف . **فإن قيل** : ذلكَ الحديث عن الصَّغار ، ضعيف . **قلنا** : هل بعلمكم ضَعَفْتُمُوهُ ، أم بعلم الأئمة ، فنتيجة قولكم فيصِلُ إليهم المكلِّفين في مسألة البحث ، فوجب علينا الاستقصاء ؟! **فإن قلتم** : بل باجتهاد رجال الحديث ، والجرح والتعديل عندنا ؟! **قلنا** : وهل تحتملون أن يُصيبوا أو يُخطئوا في تصحيحهم أو تضعيفهم لذلك الخبر ؟! **فإن قلتم** : لا ، كابرتم ، إلّا بادّعاءكم لهم العصمة ، **وإن قلتم** : نعم ، قد يُصيبوا ويُخطئوا . **قلنا** : فنحن مُتَعَبِّدُونَ في منهجنا كلّهُ ليس في هذه الجزئية فقط بمتابعة الحق في مسائل الأصول وأمّهات مسائل الفروع التي يكون معها الحُسران أو النجاة ، تعبّدنا الله في ذلك كلّهُ بأن نتمسك بأهل بيت نبينا ، وأنهم في منهجهم لن يكونوا إلّا مُقارنين للقرآن ، وأنتم هؤلاء فقهاء ومراجع وأهل جرح وتعديل معشر الإمامية تُضعفون بالظن والاحتمال والاجتهاد أخبار سُنن النجاة ، ولستم أنتم هم ، وليس إمامكم الغائب يُساعد في ذلك تصحيحاً وتضعيفاً ، فما تدرون وقد أسقطتم حديثاً صحيحاً ، أو احتججتم بحديث غير صحيح عنهم ، ومن ذلك أحاديث الاثني عشر والعصمة وأنّ علمهم علم رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله مُطلقاً ، حتّى كانَ منكم من يروي حديث تحريف ونقص القرآن يعتقدُ به ، وآخرون يروون حديث عدم التحريف يعتقدون به ، وناهيك بخطر هذه المسألة وما يترتب عنها ، والأخطر أنّ الكل ينسب ذلك إلى العترة ، فما أصبح الناظر والباحث بقاطع على (يقين) أي القولين هو قول العترة ، فكذلك هنا في تضعيفكم (لو قلتم به) لخبر الصّغار عن رسول الله صلوات الله علي وعلى آله اختلاف أهل بيته ، فما يرتقي تضعيفكم أو تصحيحكم وأنتم غير المعصومين إلى الرَّجحان عندنا (فضلاً عن التسليم) الذي يحقّ لكم معه إسقاط مضمونه وذلك كلّهُ على مبانيكم من التمسك بالاثني عشر ، فأما على شرط الزيدية فإنّها أصلت منهجاً واضحاً وهو عصمة إجماع العترة في كلّ زمان ومكان في أصول الدّين ومّهات مسائل الفروع ، ممّا يهمّ المكلّفين وبه نجاتهم وحُسرانهم ، وما دون ذلك واختلقت فيه العترة في الاجتهاد في المسائل الفقهيّة فللمقلّد أن يُقلّد مَنْ شاء منهم ، وذلك كلّهُ من مدلول خبر الثقلين ، فإذا وردت الأخبار في مصادر الزيدية مُتضاربة عن الأئمة حاكمناها إلى أصل الزيدية وهو العرض على إجماع العترة الذي لن يُخالف قاعدة العرض على القرآن ، وإلّا فالأصل القرآن ، فما وافق كان ، وما لم يُوافق لم يُكن في تلك المسائل الأصوليّة ، فأما على شرطكم فلا إجماع تحتجون به ، ولا عرض عليه ، بل إنّ منكم

الإخبارية وهي غير الأصولية يأخذون الأخبار على عواهنها وإن تضاربت ، فليس لكم قاعدة تحكّمها عن أئمتكم في ذلك ، إلا بالترجيح من الفقهاء الذين يختلفون فيما بينهم جيلاً بعد جيل ، أو الأخذ بالمشهور ، والمشهور دعوى عائمة مع قول الشيخ الطوسي من أنه لا يكاد يوجد خبر إلا وبإزائه ما يضاده ، ولا يسلم حديث إلا وبإزائه ما يُنافيه ، وقول البحري أنه لم يعلم من أحكام الدين على اليقين إلا القليل ، مع انتشار الكذب والوضع في التراث الإمامي ومع قول الحرّ العاملي وناهيك به محيط بروايات أصحابه يتكلم عن أصحابهم ، قال : ((وأصحاب الاصطلاح الجديد قد اشتروا - في الراوي - العدالة فيلزم من ذلك ضعف جميع أحاديثنا لعدم العلم بعدالة أحدٍ منهم إلا نادراً)) [وسائل الشيعية: ٢٦٠/٣٠] ، نعم! فظهر لك الحلل المنهجي في أصل صحة نسبة تلك الأقوال في مسانيد ومصنّفات الإمامية إلى أئمتهم أولاً ، ثم بعد إثبات الصحة للروايات المختلفة ، أيّ القولين المختلفين المتضادين هو قول الإمام؟! أكتفي بذلك ، فموضوع هذه الجزئية زائد وإن كان غير خارج عن مسألة السائل هنا فيستحضرها لينظر لها بعين الإنصاف ، فلا يظنّ كلّ رواية في مصنّفاته صحيحة إلى أئمته ، ولا أنّ كلّ صحيح يقيني عن أئمتهم ، ولا كلّ ذلك هو قطعي على أنّ علم أئمتهم هو علم رسول صلوات الله عليه وعلى آله مطلقاً حسب مبانيه وتأويله لحديث الثقلين وتأصيل مذهبه ، ولا يُقال ذلك مع الزيدية لأنّها تُحاكّم إلى مبانيها وتأويلها لحديث الثقلين ، وقد مرّ بيانه ، فلا يغرنك أيها الباحث التهويل والتضخيم في التأصيل بلا مصداق ، وفي الرواية لكثرة الوضع والكذب ، وهذا الجانب الروائي وإظلامه من داخل الموروث الإمامي تُحاكّمهم إليهم قد كتبنا فيه رسالة يعود إليها المهتم إن شاء الله .

الدليل الرابع : في ردّ قول الإمامية في احتمال العلم والفهم المطلق لجميع مسائل الدين القديمة والحديثة الأصول والفروع وما اختصّ الله به الرسول صلوات الله عليه وعلى آله وأنّ ذلك يكون في العترة مطلقاً ، ما رواه الكليني ، بإسناده ، عن أبي البختری، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : ((إنّ العلماء ورثة الأنبياء وذلك أنّ الأنبياء لم يُورثوا درهما ولا ديناراً، وإنّما أُوْرثوا أحاديث من أحاديثهم، فمن أخذ بشيء منها فقد أخذ خطاً وإفراً، فأنظروا علمكم هذا عمّن تأخذونه؟ ، فإنّ فينا أهل البيت في كلّ خلفٍ عدولاً ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين)). [أصول الكافي: ٣٢/١] ، فما وجه تلك الوراثة للعلم هنا ، أمّطلقاً في جميع علم النبي صلوات الله عليه وعلى آله وما اختصّه الله به ، أم غير مُطلق؟! ، ثمّ من هم الذين يستطيعون أن يكونوا بتلك الصفة (العلماء) هل العترة وغير العترة من عامة الأمة مطلقاً ، أم أنّهم العترة وغير العترة شريطة أن يكون غير العترة قد أخذوا علومهم عن العترة

لا يُخالفونهم ، أم أنّها في العترة فقط؟! **فإن قلتم:** في العترة وغير العترة من عامة الأمة مطلقاً ، فقد أخرجتم إطلاق الوراثة ، فإنما الوراثة هنا حالها كحال إعطاء العلم والفهم في حديث الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة (ع) ، ولما ثبت أنّ علوم غير العترة من عامة الأمة فيها خلافاً شديداً في أصولها وفروعها لا تصلح معه أن يكونوا ورثة للنبي صلوات الله عليه وعلى آله ، نعم! **وإن قلتم:** أنّ الوراثة في العترة وغير العترة شريطة أن يكون غير العترة قد أخذوا علومهم عن العترة لا يُخالفونهم ، أصبتم ، وإن كان أصل الوراثة هم العترة ، ثم أيضاً لو قلتم بهذا رفعتم وجه الإطلاق في الوراثة ، لأنّه سيكون غير العترة من الشيعة الإمامية غير وارثين مطلقاً لعلم رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله ، وهنا تأمل الإمام أمير المؤمنين (ع) بحث ابنه محمد ابن الحنفية وليس هو من العترة على أن يكون من ورثة الأنبياء ، قال (ع) : ((تفقه في الدين فإنّ الفقهاء ورثة الأنبياء)) [من لا يحضره الفقيه: ٤/٣٨٧] ، فكان وجه الشاهد من قولكم هنا أنّ الوراثة للعلم المحمدي قد صحّت عن الأئمة وعن شيعتهم فكلمهم وارثون للعلم ، فأصبح وجه الحديث غير مطلق في الوراثة بل مُقيّد بما يهتم المكلفين من علوم رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله ، لأنكم لن تقولوا بأنّ علماء الإمامية قد ورثوا علم النبي صلوات الله عليه وعلى آله مطلقاً وما اختصّه الله به ، فكذلك كان ((العلم والفهم)) في حديث الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة (ع) مقيّد بما يهتم المكلفين فالعترة تعلمه من علم رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله ، كما كانت وراثة علم النبي صلوات الله عليه وعلى آله مُقيّدة بما يهتم المكلفين ، نعم! **وإن قلتم:** أنّ الوراثة في العترة فقط ، ردّه عليكم ما رواه الشيخ الصدوق قريباً من حثّ أمير المؤمنين (ع) لابنه محمد أن يكون من ورثة الأنبياء ، وقال العلامة محمد بن إسماعيل المازندراني الحواجوي : ((أقول: قد روي عن الصادق عليه السلام . أنّه قال : إنّ الأنبياء إنّما ورثوا الأحاديث من أحاديثهم ، فمن أخذ بشيء منها فقد أخذ خطأ وافرأ ، وعلى هذا فالمراد بالعلماء هم المحدثون العالمون بها ، لقوله . عليه السلام . في حديث آخر : يعني بالعلماء من صدّق فعله قوله ، ومن لم يصدق فعله قوله فليس بعالم)) [الدرر الملتقطة في تفسير الآيات القرآنية] ، قلت وذلك القول هو ما رواه الكليني ، بإسناده ، عن الحارث بن المغيرة النصري، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عزوجل : ((إنّما يخشى الله من عباده العلماء)) ، قال: يعني بالعلماء من صدّق فعله قوله، ومن لم يصدق فعله قوله فليس بعالم)) [أصول الكافي: ١/٣٦] ، ويقول الشهيد محمد باقر الصدر في إحدى محاضراته يتكلّم عن دور العلماء في عصره : ((نحن أولى الناس وأحقّ الناس باجتناّب هذه المهلكة لأننا ندّعي أننا ورثة الأنبياء وورثة الأئمة والأولياء ، أننا السائررون على طريق محمد

(ص) وعلي الحسن والحسين عليهم الصلوة والسلام)) [مقدمات في التفسير الموضوعي للقرآن] ، وهُنا تأمل كيف جعل نفسه وأهل العلم من ورثة الأنبياء ، فخرجَ فهُم إطلاقاً الورثة من ذلك الحديث الحمدي ((العلماء ورثة الأنبياء)) ، وكذلك نقولُ في قوله صلوات الله عليه وعلى آله : ((أعطاهم الله علمي وفهمي)) ، بأنه غير مُطلق ، بل مقيد بالعلوم التي همّ المكلفين دوناً عما اختصَّ الله به نبيه الكريم صلوات الله عليه وعلى آله . فتفهّمه وتدبره تجده كما قلنا . نعم! وهُنا فائدة من آخر ذلك الحديث الذي رواه الكليني ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، ((فانظروا علمكم هذا عمن تأخذونه؟ ، فإن فينا أهل البيت في كلّ حلفٍ عدولاً ينفون عنه تحريفَ الغالين ، وانتحالَ المبطلين ، وتأويلَ الجاهلين)) ، وهو يفيد بقاء العترة في كلّ زمان ومكان ظاهرة يأخذ عنهم الشيعة والأمة علومَ دينهم ، وأن أهل البيت ينفون عن الدين تحريفَ الغالين ، وانتحالَ المبطلين ، وتأويلَ الجاهلين ، وذلك هو مصداق قول الزيدية ، فهي التي تقول بأنّ لن يخلو الزمان من علماء آل محمد ، المقتصدين ، أو من يصلح للقيام في الأمة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (بالإمامة العظمى في الدين) ، فإن لم يكن إماماً قائماً بالسيف والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لظروف القمع ، فائمة علمٍ من أهل البيت عليهم السلام ترجع إليهم الأمة في الفتوى ، يُدافعون عن دين نبيهم محمد صلوات الله عليهم وعلى آله كما في الخبر ، فأما على شرط الإمامية فمن اثني عشر قرناً لا يوجد من تفرغ إليه الإمامية قبل غيرهم للدفاع عن الدين لغياب ممثل العترة الإمام المهدي الغائب ، والحديث يقول أنّه في كلّ حلفٍ عدول ، فتدبر ، نعم! وليسما سبق غاية ما نحتاج به من مصادر الإمامية ولكن نكتفي لغرض الاختصار ، ويبقى إن قيل بالتضعيف أن ينظر المهتم ما ذكرناه قريباً في هذا الصدد عند الكلام على اختلاف أئمة الإمامية من رواية الإمامية .

الوجه الثالث : وفيه بعد أن دللنا على إسقاط أن يكون المراد بالعلم الذي أعطاه الله تعالى للأئمة هو مطلق علم رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله ، بالأدلة العقلية من الواقع الإمامية (بعد المصداق) والنقلية من مصنفاتهم ، نبين في هذا الوجه ما يشهد لقول الزيدية في أنّ ذلك العلم المقصود في حديث الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة (ع) الذي أعطاه الله العترة ، إنما هو ذلك العلم الذي يهمّ المكلفين ويقومُ بالكتاب والسنة وتكون به هداية الأمة ، فيُنقذهم من الردى ، ويهديهم سبل النجا ، دوناً عن مُطلق العلم ، وهو ما قد سألتُ عنه شيخنا نجم آل محمد السيد العلامة الحجة عبدالرحمن بن حسين شايح الحسيني رحمه الله تعالى ، عن معنى العلم في الخبر ، فقال (ع) : ((وأما ما يخصّ فهم الأوصياء وعلمهم لعلم رسول الله (ص) ، فنقول صحيح أنّ العلماء ورثة الأنبياء ، قد ورثوا فهم علم القرآن ،

وعلم السنّة ، وهي الشريعة الظاهرة ، وهي المرادة بقوله (ص) : ((أعطاهم الله علمي وفهمي)) ، فأما علوم الغيب التي أطلع الله عليها نبيه (ص) ، فهي أمرٌ لا يتعلّق بها تكليفٌ في الدنيا ، فليست مُرادَة في الحديث ، وقد أعطى أمير المؤمنين صلوات الله عليه من العلوم التي أسرها إليه النبي (ص) كثيراً ، ولسنا مُكلّفين إلّا بالعلم الظاهر ، الذي تتعلّق به الأعمال والاعتقادات ، ولم يُبعث (ص) إلّا لتبليغ الشرع الذي يتعلّق به التّكليف ، وسائر العلوم الغيبية هي إما لتقرير معجزاته ، وإخباره بالمُعبيات ، أو ما يتعلّق ببعض الأشخاص ، كتعليمه (ص) لحذيفة بن اليمان أسرار وعلم المنافقين)) اهـ كلامه رحمه الله ، نعم! فتأتي بما يشهدُ لذلك من مصادر الإماميّة والزيدية ، فأما من مصادر الإماميّة ، فيروي الكليني ، بإسناده ، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآلِهِ الْمَسْجِدَ إِذَا جَمَاعَةٌ قَدْ أَطَافُوا بِرَجُلٍ فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَقِيلَ: عَلَامَةٌ فَقَالَ: وَمَا الْعَلَامَةُ؟ فَقَالُوا لَهُ: أَعْلَمَ النَّاسَ بِأَنْسَابِ الْعَرَبِ وَوَقَائِعِهَا، وَأَيَّامِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَالْأَشْعَارِ الْعَرَبِيَّةِ، قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآلِهِ: ((ذَاكَ عِلْمٌ لَا يَضُرُّ مَنْ جَهَلَهُ، وَلَا يَنْفَعُ مَنْ عِلِمَهُ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآلِهِ: إِنَّمَا الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ: آيَةٌ مُحْكَمَةٌ، أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ، أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ، وَمَا خَلَاهُنَّ فَهُوَ فَضْلٌ)) [أصول الكافي: ١/٣٢] ، وَهَذَا تَأَمَّلْ قَوْلَهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ مَقِيداً الْعِلْمَ بِقَوْلِهِ : ((آيَةٌ مُحْكَمَةٌ، أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ، أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ)) ، فَذَلِكَ مِنْ جَنْسِ الْعِلْمِ الَّذِي أُعْطَاهُ اللَّهُ تَعَالَى لِلْعَتَرَةِ وَالتَّحْتَاجِ إِلَيْهِ الْمِكْلَفُونَ ، فَأَمَّا الْمَطْلُوقُ مِنْهُ فَاخْتَصَّ بِهِ نَبِيُّهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ ، ثُمَّ إِنَّ الثَّمَرَةَ الَّتِي تَعَوَّدُ عَلَى الْأُمَّةِ فِي أَمْرِ دِينِهِمْ وَتَكْلِيفِهِمْ لَيْسَ إِلَّا بِذَلِكَ الْعِلْمِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي أَصُولِ دِينِهِمْ وَفُرُوعِهِمْ فَهَذَا يَكْفِيهِمْ بِالنَّجَاةِ لَوْ قَدْ اعْتَقَدُوا وَعَمِلُوا بِهِ بِاجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ دُونَاً عَنْ بَقِيَّةِ الْعُلُومِ الَّتِي هِيَ فَضْلٌ ، بَلْ قَدْ عَلَّقَ عَلَى هَذَا الْخَبَرِ الشَّيْخُ حَسَنُ عَبْدِ الصَّمَدِ الْعَامِلِي ، وَهُوَ وَالِدُ الْبَهَائِيِّ الْعَامِلِيِّ ، فَقَالَ : ((فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الزَّائِدُ عَمَّا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ مِنَ الْمَنْطِقِ وَالْحِكْمَةِ وَالْعُلُومِ الرِّيَاضِيَّةِ وَالْأَدْبِيَّةِ [وَالْأَدْبِيَّةِ] وَغَيْرِ ذَلِكَ كُلِّهِ فَضْلاً لَا يَضُرُّ مَنْ جَهَلَهُ وَلَا يَنْفَعُ مَنْ عِلِمَهُ بِنَصِّ الرَّسُولِ وَالْأُمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، بَلْ يَكُونُ الْإِشْتَغَالُ بِهِ فِي مِثْلِ زَمَانِنَا هَذَا سَفَهًا "حَرَامًا" عَلَى مَنْ لَمْ يَتَفَقَّهْ فِي دِينِهِ لِإِفْضَائِهِ إِلَى تَرْكِ الْوَاجِبِ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ)) [وصول الأخيار إلى أصول الأخبار: ٣٧] ، نعم! ولسنا نسوقُ ذلك إلّا لتعلّم أنّ ذلك القدر من الإعطاء الإلهي للعترة من العلم المحمّدي يقومُ به التّكليف ، ويكفي عن مُطلق العلم والفهم ، وأنّه الغاية من مطلب المكلّفين والعقلاء في أمر دينهم ، وهو الذي تعبّدنا به الله تعالى من الكتاب والسنة دوناً عن جهل أوجه الإعجازات العلميّة التي تحملها بعض الآيات ، أو المعاني الغيبية

فذلك من الفضل والخير ، ثم أهل البيت (ع) أولى الناس به تدبّر واستقصاء وصفاء فكرة وتوفيق وإن كان خارجاً عن ذلك القدر الواجب في العلوم الدينية الذي تحتاجه الأمة ، ويروي الشيخ الطوسي ، بإسناده ، عن سليمان بن داود المنقري ، عن سُفيان بن عيينة ، عن أبي عبد الله الصادق جعفر بن محمد (عليهما السلام) ، قال: ((وَجَدْتُ عِلْمَ النَّاسِ كُلِّهِمْ فِي أَرْبَعٍ ، أَوَّلُهَا: أَنْ تَعْرِفَ رَبَّكَ. وَ الثَّانِيَةُ: أَنْ تَعْرِفَ مَا صَنَعَ بِكَ. وَالثَّالِثَةُ: أَنْ تَعْرِفَ مَا أَرَادَ مِنْكَ. وَالرَّابِعَةُ: أَنْ تَعْرِفَ مَا يُخْرِجُكَ مِنْ دِينِكَ)).

[أما الطوسي: ٦٥١] ، فلم يزد أبو عبد الله الصادق (ع) عن هذه الأربع ، وتلك الأربع هي الغاية من ذلك العلم الذي آمنت به الزيدية من إعطاء الله تعالى للعترة فيكونوا معه امتداداً للنجاة المحمدية ، والرسالة الأحمدية في كل زمان ومكان . نعم! ويدل عليه أيضاً من مصادر الزيدية قول أمير المؤمنين (ع) يُبين أنّ دور الإمام الاجتهاد فيما لم يثبت فيه آية محكمة ، أو سنة متواترة ، أو إجماع عترة ، فيروي الإمام الأعظم زيد بن علي (ع) ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن عليّ عليهم السلام ، قال: ((أَوَّلُ الْقَضَاءِ مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، ثُمَّ مَا قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الصَّالِحُونَ ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَا فِي السُّنَّةِ ، وَلَا فِيمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الصَّالِحُونَ ، اجْتَهِدَ الْإِمَامُ فِي ذَلِكَ لَا يَأْلُو احتياطاً ، واعتبر ، وقاس الأمور بعضها ببعض ، فإذا تبين له الحقّ أمضاه ، ولقاضي المسلمين من ذلك مَا لِإِمَامِهِمْ)) [مسند الإمام زيد بن علي] ، نعم! وهنا تدبّر باب مدينة علم رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله في الحديث الصحيح ، يُبين حديث الإمام المنصور بالله عن مدينة العلم رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله ، فإنّ الأئمة من أهل البيت (ع) يقومون بالدين في أصوله وفروعه فيحفظون ما كان الحقّ فيه واحداً من قواطع الشريعة من التحريف أو الخطأ ، وما نجم واستجدّ وكانت أدلته ظنية اجتهدوا فيه للمسلمين لا يألون في ذلك جهداً . نعم! ومن مصادر الزيدية ، ما رواه الإمام المرشد بالله يحيى بن الحسين الشجري الحسني (ع) ، بإسناده ، حدّثني سُفيان بن عيينة ، قال: سمعت أبا عبد الله جعفر بن محمد ، يقول: ((وَجَدْتُ عُلُومَ النَّاسِ كُلِّهَا فِي أَرْبَعٍ خِلَالٍ: أَوَّلُهَا أَنْ تَعْرِفَ رَبَّكَ ، الثَّانِيَةُ أَنْ تَعْرِفَ مَا صَنَعَ بِكَ. وَالثَّالِثَةُ: أَنْ تَعْرِفَ مَا أَرَادَ مِنْكَ. وَالرَّابِعَةُ: أَنْ تَعْرِفَ مَا يُخْرِجُكَ مِنْ دِينِكَ)) [الأمالي الخميسية] ، فتدبّر ، نعم! وبهذا الوجه الثالث نكون قد أتينا في الجواب على ما جاء في اعتراض السائل على أنّ أئمة الزيدية لم يكن علمهم هو علم رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله ، يقصد مطلقية العلم ، فعلم أئمة الزيدية هو علم رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله في أصول دينه ، ومسائل حلاله وحرامه ، وأقمت مسائل الفروع ، أجمعت عليها العترة المحمدية ، وما أجازّه الشرع أن يكون من المسائل

الاجتهاد للأئمة فيما يجيّد من أمر المسلمين فإنّ للأئمة أن تُقلّد أهل بيت نبيّها في اجتهادهم فهم سفينة نجاة وهداية ، ذلك إليهم فيما استجدّ من المسائل وفيما لم يكن عليه دليل من كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلوات الله عليه وعلى آله يخصّه ، يُعيدون الفروع إلى الأصول ، كما جاء عن أمير المؤمنين (ع) قريباً .

الوجه الرابع : وفيه تأتي على قول الإمام يحيى بن زيد (ع) من حقائق المعرفة ، وفي سند الصحيفة السجادية عندما قال وهو يتكلّم عن الإمامين الباقر والصادق صلوات الله عليهم : ((كُنّا له علم غير أنّهم يعلمون كلّ ما نعلم ، ولا نعلم كلّ ما يعلمون)) ، وقد ظهر للسائل أو المعترض أنّ في هذا الكلام عن أبي طالب الإمام يحيى بن زيد (ع) ما يقوم بعقيدة الإمامية في الإمامين الباقر والصادق صلوات الله عليهما ، وأنّ ذلك ينفي أن يكون عند أئمة الزيدية علم رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله لما كان الباقر والصادق أعلم منهم ، وهذا وهم ، وإلزام لا يصحّ ، لأنّ الإمام يحيى بن زيد (ع) كان يتكلّم عن نفسه ، وإن فتح النسبة ، كما هي لغة العرب في التّخيم للواحد ، أو عنفُسْته ومن انطبق عليه حاله في العلم من العترة ، لا أنّ الإمام يحيى بن زيد (ع) يقصد أنّ ذلك مُطرّد في غيره من بني الحسن والحسين ، وعلى رأسهم والده الإمام الأعظم زيد بن علي (ع) فإنّه قد كان أعلم أهل بيته عند خروجه (ع) ، نطق بذلك ، وشهد له الإمام الصادق عليه السلام ، وسنأتي على ذلك قريباً بأدلّته ، نعم! وقبل ذلك نذكر وجه قول الإمام يحيى بن زيد (ع) ، فإنّ ذلك ينصرف إلى جملة علوم الجفر التي كانت صُحفاً أخذها الصادق (ع) ، عن أبيه الباقر (ع) ، (على أنّ لبني الحسن وبني الحسين وغيرهم علم بذلك الجفر وامتلاك لتلك الصّحف فقط الكلام هو حول مزيد العلم لا الاختصاص أو الانفراد ، كما ستقف في المبحث السادس إن شاء الله مفصلاً) ، ثمّ كذلك لو انصرف الكلام إلى بقية العلوم فإنّ مزيد مجالسة الإمام الصادق (ع) ، لأبيه ، قد أكسبته علماً جمّاً ، وناهيك بباقر علوم الأنبياء صلوات الله عليه ، بعكس من لم تخدمه فرصة المجالسة الطويلة من سادات العترة إلّا أنّ مع ذلك قد حصل علوم أهل بيته وقاموا بفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فكانوا من أعلم أهل زمانهم ، واجدين لذلك القدر الواجب الذي معه تستحقّ الإمامة ، وبعضهم في زمانهم فأعلمهم كالإمام زيد بن علي (ع) وغيره من الأئمة ، فكانوا بتلك الدّعوة مُطرّدين مُشرّدين في البلاد والأمصار ، بعكس الظروف التي كانت لأئمة الإمامية (وهم فائمتنا عند التحقيق) والتي ساعدتهم على مزيد الدّرس والملازمة لأبائهم ، وجميع القائمين وقاعدتين أنّهم قد ملكوا ووجدوا العلوم التي تقوم بأمر الأئمة في أمر دينهم ودنياهم من كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلوات الله عليه وعلى آله ، حتّى قال الإمام الزكيّة محمد بن عبد الله

بن الحسن (ع) ، وهو المعاصر للإمام الصادق جعفر بن محمد (ع) ، يُخاطَبُ صاحبه : ((يَا قَاسِمُ بن مسلم، مَا يَسْتُرْنِي أَنَّ الْأُمَّةَ اجْتَمَعَتْ عَلَيَّ فَكَانَتْ كَعَلَاقَةِ سَوَاطِي هَذَا، وَأَيُّ سُئِلْتُ عَنْ بَابٍ حَلَالٍ أَوْ حَرَامٍ لَمْ آتِي بِالْمَخْرَجِ مِنْهُ، يَا قَاسِمُ بن مسلم ، إِنَّ أَضَلَّ النَّاسِ مَنْ ادَّعَى أَمْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ ثُمَّ يُسْأَلُ عَنْ بَابٍ حَلَالٍ أَوْ حَرَامٍ لَمْ يَأْتِ بِالْمَخْرَجِ مِنْهُ)) [مقاتل الطالبيين: ٢٥٨] ، نعم! فالقاعدة هنا : أننا لا ننفي خاصية التفاضل في العلم بين أبناء فاطمة ، فمثلاً كان مُجَدِّدُ النفس الزكية أعلمُ من أخيه سليمان ، وكذلك كان علي بن موسى الرضا أعلمُ من أخيه زيد ، ومُجَدِّدُ بن القاسم الرسي كان أعلمُ إخوته ، وكذلك ليس الإمام الجواد ومن بعده في العلم كأبيه الرضا وجدّه الكاظم (ع) ففي ذلك تفاضلٌ ، وهلمَّ جرّاً ، ولكنّا معشر الزيدية نُشَدِّدُ في جعل طائفةٍ من بني فاطمة مَخْصُوصِينَ بِالْعِلْمِ دُونَ غَيْرِهِمْ ، فَإِنَّا نَرَى الْجَمِيعَ ((ذَرِيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ)) ، نعم! ونُدلِّلُ هُنَا عَلَى ذَلِكَ وَعَلَى عَدَمِ اطِّرَادِ كَلَامِ الْإِمَامِ يَحْيَى بن زَيْدِ (ع) السابق بأعلمية أبيه الإمام زيد بن علي (ع) على أهل زمانه ، بما نطقَ به عن نفسه ، روى الحافظ أبو العباس الحسيني (ع) ، أَنَّ الْإِمَامَ زَيْدَ بنَ عَلِيٍّ خَرَجَ عَلَى أَصْحَابِهِ عَلَى بَرْدُونَ أَشْهَبَ، فِي قِبَا أَبْيَضٍ وَدِرْعٍ تَحْتَهُ، وَعِمَامَةٍ ، وَبَيْنَ يَدَيْ قُرْبُوسٍ مُصَحَّفٍ مَنْشُورٍ، فَقَالَ : ((سَلُونِي، فَوَاللَّهِ مَا تَسْأَلُونِي عَنْ حَلَالٍ وَحَرَامٍ، وَمَحْكَمٍ وَمُتَشَابِهٍ، وَنَاسِخٍ وَمَنْسُوخٍ، وَأَمْثَالٍ وَقَصَصٍ ، إِلَّا أَنْبَأْتُكُمْ بِهِ، وَاللَّهِ مَا وَقَفْتُ هَذَا الْمَوْقِفَ إِلَّا وَأَنَا أَعْلَمُ أَهْلَ بَيْتِي بِمَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ هَذِهِ الْأُمَّةُ)) [المصابيح] ، وَرَوَى الْحَافِظُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بنُ إِبْرَاهِيمَ الْحُسَيْنِي (ع) أَيْضاً ، أَنَّ الْإِمَامَ زَيْدَ بنَ عَلِيٍّ (ع) قَالَ : ((وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُ عِلْمَ أَبِي عَلِيٍّ بنِ الْحُسَيْنِ، وَعِلْمَ عَمِّي الْحَسَنِ، وَعِلْمَ جَدِّي الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَعِلْمَ عَلِيٍّ بنِ أَبِي طَالِبٍ وَصِيِّ رَسُولِ اللَّهِ وَغَيْبَةَ عِلْمِهِ، وَإِنِّي لَأَعْلَمُ أَهْلَ بَيْتِي، وَاللَّهِ مَا كَذَبْتُ كَذِبَةً مِنْذُ عَرَفْتُ يَمِينِي مِنْ شِمَالِي، وَلَا انْتَهَكْتُ مُحَرَّمًا مِنْذُ عَرَفْتُ أَنَّ اللَّهَ يُؤَاخِذُنِي، هَلَمَّوْا فَسَلُونِي)) [المصابيح] ، فَكَانَ (ع) أَعْلَمُ أَهْلَ بَيْتِهِ كَمَا قَالَ ، نَعَمْ! ثُمَّ نُدلِّلُ عَلَيْهِ بِشَهَادَةِ أَخِيهِ بَاقِرِ الْعِلْمِ ، وَنَاهِيكَ بِهَا مِنْ شَهَادَةِ صَادِقَةٍ ، بِمَا رَوَاهُ الْإِمَامُ الْهَادِي إِلَى الْحَقِّ يَحْيَى بنُ الْحُسَيْنِ (ع) ، وَقَدْ كَانَ أَتَى إِلَيْهِ بَعْضُ الشَّيْعَةِ يُخْبِرُونَهُ أَنَّ أَخَاهُ زَيْدًا يَطْلُبُ الْبَيْعَاتَ مِنْهُمْ بِالْإِمَامَةِ ، فَقَالَ لَهُمُ الْإِمَامُ الْبَاقِرُ (ع) : ((بَابِعُوهُ فَإِنَّهُ الْيَوْمَ أَفْضَلُنَا)) [مجموع كُتُبِ وَرِسَائِلِ الْإِمَامِ الْهَادِي إِلَى الْحَقِّ] ، وَأَدلَّ مِنْهُ قَوْلُ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ (ع) : ((لَقَدْ أَوْتِيَ أَخِي زَيْدٌ عِلْمًا لَدُنِّيَّا فَاسْأَلُوهُ، فَإِنَّهُ يَعْلَمُ مَا لَا نَعْلَمُ)) [الكاشف الأمين] ، فَهَذَا وَسَابِقُهُ يَقْطَعُ إِلْزَامَ الْمُعْتَزِّضِ مِنْ قَوْلِ الْإِمَامِ يَحْيَى بنِ زَيْدِ (ع) ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ يُحَاجُّ الزَيْدِيَّةَ مِنْ مَصَادِرِهَا بِقَوْلِ الْإِمَامِ يَحْيَى بنِ زَيْدِ (ع) فَهَذَا كُلُّهُ مِنْ مَصَادِرِ الزَيْدِيَّةِ تَكْتَمِلُ مَعَهُ الرَّؤْيَةُ فِي الْمَسْأَلَةِ ، نَعَمْ! وَنُدلِّلُ عَلَيْهِ أَيْضاً بِشَهَادَةِ ابْنِ أَخِيهِ الْإِمَامِ جَعْفَرِ بنِ مُحَمَّدٍ

الصَّادِق (ع) ، قَالَ (ع) ، يُخَاطَبُ مُحَمَّدُ بْنُ سَالِمٍ : ((يَا مُحَمَّدُ هَلْ شَهِدْتَ عَمِّي زَيْدًا؟ قُلْتَ: نَعَمْ، قَالَ: فَهَلْ رَأَيْتَ مِثْلَهُ؟ قُلْتَ: لَا، قَالَ: وَاللَّهِ مَا أَظُنُّكَ تَرَى مِثْلَهُ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، **كَانَ وَاللَّهُ أَقْرَانًا لِكِتَابِ اللَّهِ ، وَأَفْقَهَانَا فِي دِينِ اللَّهِ، كَانَ وَاللَّهُ سَيِّدَنَا** مَا تُرِكَ فِينَا لِلدِّينِ وَالْدُّنْيَا مِثْلَهُ)) [هُدَايَةُ الرَّاعِبِينَ إِلَى مَذْهَبِ الْعَتَرَةِ الطَّاهِرِينَ] ، نَعَمْ! فَهَذِهِ أَقْوَالٌ وَشَهَادَاتٌ سَبَقَ وَأَعْلَمِيَّةٌ وَأَفْضَلِيَّةُ الْإِمَامِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ (ع) عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ فِي زَمَانِهِ ، وَالْجَمِيعُ صَاحِبُ فَضْلٍ ، فَلَيْسَ كَلَامُ الْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ زَيْدٍ (ع) بِمُطَرَّدٍ بَلْ ذَلِكَ يَحْكُمُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَمَنْ انْطَبَقَ عَلَيْهِ حَالُهُ ثُمَّ هُوَ يُوَجِّهُهُ إِلَى الْإِمَامِينَ الْبَاقِرِ وَالصَّادِقِ (ع) فَقَطْ مِنْ سِيَاقِ الرِّوَايَةِ ، فَلَا يُجْعَلُ ذَلِكَ شَامِلًا غَيْرَهُمَا مِنْ مَقْصِدِهِ (ع) ، مَعَ حِفْظِنَا مَقَامَ وَعِلْمِ سَادَاتِ الْعَتَرَةِ الْإِمَامِ مُوسَى الْكَاطِمِ وَعَلِيِّ الرِّضَا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا ، وَغَيْرَهُمَا مِنْ أَخْيَارِ وَلَدِ الْحُسَيْنِ (ع) ، ثُمَّ تُدَلِّلُ عَلَى ذَلِكَ لِلْأَخِ الْمُعْتَرِضِ مِنْ مَصَادِرِ الْإِمَامِيَّةِ ، مَا رَوَاهُ الْكَشِّيُّ ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ ، وَكَانَ رَأْسُ الزَيْدِيَّةِ ، قَالَ: ((كُنْتُ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَالِسًا إِذْ أَقْبَلَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهِ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: ((هَذَا سَيِّدُ أَهْلِ بَيْتِي، وَالطَّالِبُ بِأَوْتَارِهِمْ)) [بَحَارُ الْأَنْوَارِ: ٦٠/١٩٤] .

نعم! وبهذا وما مضى من هذا الوجه الرابع تمَّ الجواب على السؤال الضمني الأول، حيث أثبتنا أنَّ الاختلاف حاصلٌ فيما وجهه المسائل الاجتهادية عند أئمة الزيدية، وكذلك عند أئمة الإمامية وقوع الاختلاف، وذلك يرفعُ مُطلقيةَ العلم والفهم، ويرفعُ عدم انطباق الحديث عن الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة (ع) على أئمة الزيدية، وبيننا أنَّ الإمامية بنت ذلك الإلزام على قاعدة تنظيرية أمنت بها ليس لها أي صحّة ولا تنطبق على الواقع، وإلّا هم بنوا عدم اختلاف أئمتهم على النص، وعلى العصمة، والأخيران في باب العقائد لم يثبتا، وإذ انهدما انهدم ما بعدهما، وهي مُنْهَدِمَةٌ لَا تُفِيدُ عِلْمًا وَلَا يَقِينًا، وانفردت بها الإمامية دوناً عن الأمة، وانفردتها فلا يُورَثُ عِلْمًا وَلَا يَقِينًا، وذلك بابٌ مُنَاقَشْتُهُ وَإِثْبَاتُهُ لَا يَتَسَعُهُ هَذَا الْجَوَابُ، ثُمَّ أَثْبَتْنَا أَنَّ كَلَامَ الْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ (ع) مِنْ مَصَادِرِ الزَيْدِيَّةِ فِي أَعْلَمِيَّةِ الْبَاقِرِ وَالصَّادِقِ (ع) لَيْسَ بِمُطْلَقٍ، لِمُعَارَضَةِ وَجْهِ الْحُجَّةِ وَالْإِلْزَامِ الَّذِي اعْتَرَضَ بِهِ الْمُعْتَرِضُ فَقَدْ سَقَطَتْ بِأَعْلَمِيَّةِ الْإِمَامِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ (ع) عَلَى مُعَاصِرِهِ عِنْدَ دَعْوَتِهِ، بَلْ بِشَهَادَةِ الْإِمَامِينَ الْبَاقِرِ وَالصَّادِقِ فَتَدَبَّرْ، وَنَزِيدُهَا بِشَهَادَةِ أَبِي هَاشِمٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رِضَايَاتِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، بِمَا رَوَاهُ الْإِمَامُ الْمُرْشِدُ بِاللَّهِ يَحْيَى بْنُ الْحُسَيْنِ الشَّجَرِيِّ الْحُسَيْنِيِّ (ع)، بِإِسْنَادِهِ، حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ. عَنْ أَبِيهِ أَنْ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ ذَاتَ يَوْمٍ لِحُلَسَائِهِ: ((وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُ أَهْلَ بَيْتِي وَوَلَدَ أَبِي، فَمَا عَلِمْتُ أَفْضَلَ مِنْ زَيْدِ بْنِ

عَلِيٍّ، وَلَقَدْ اسْتُوسِفَتْ لَهُ الْقَضَائِلُ، وَاجْتَمَعَ لَهُ الْخَيْرُ، وَكَمُلَ فِيهِ الْحَقُّ، فَمَا يُسَامِيهِ أَحَدٌ إِلَّا وَالْحَقُّ يُنَكِّسُهُ وَيُزْهِقُهُ)). [الأُمالي الاثنيينة] . وبشهادة الإمام المحض عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، فيروي الإمام المرشد بالله (ع) ، بإسناده ، حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَكَانَ مِنْ أَعْبَدِ مَنْ رَأَيْتُ مِنْ أَهْلِهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ خَيْرَ وَلَدٍ فَاطِمَةَ -صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهَا-)). [الأُمالي الاثنيينة]، وبشهادة أخرى للإمام الباقر (ع) ، فيروي و الحافظ علي بن الحسين الزيدي ، بإسناده ، عَنْ عبيد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، قَالَ: دَخَلَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ أَخِيهِ وَهُوَ يَنْظُرُ فِي كِتَابٍ مِنْ كُتُبِ عَلِيٍّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، قَالَ: فَجَعَلَ أَبُو جَعْفَرٍ يَسْأَلُ زَيْدًا عَمَّا فِي الْكِتَابِ، قَالَ: فَرَدَّ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ بِجَوَابِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ. قَالَ: أَبُو جَعْفَرٍ لَزَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ: ((مَا فِينَا . أَوْ مَا كَانَ فِينَا . أَشْبَهَ بِعَلِيٍّ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ مِنْكَ)) [المحيط بالإمامة] ، ويروي أيضاً ، بإسناده ، أَخْبَرَنِي أَبُو خَالِدٍ الْوَاسِطِيُّ وَأَبُو حَمْزَةَ الثَّمَالِيُّ ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، أَنَّهُ قَالَ: لَهْمَا يَا أَبَا خَالِدٍ وَأَنْتَ يَا أَبَا حَمْزَةَ، إِنَّ أَبِي دَعَا زَيْدًا فَاسْتَقْرَأَهُ الْقُرْآنَ فَقَرَأَ، فَسَأَلَهُ عَنْ الْمَعْضَلَاتِ فَأَجَابَ، ثُمَّ دَعَا لَهُ، وَقَبَّلَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، ثُمَّ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ يَا أَبَا حَمْزَةَ: إِنَّ زَيْدًا أُعْطِيَ مِنَ الْعِلْمِ عَلَيْنَا بَسْطَةً)) [المحيط بالإمامة] ، وشهادته أخوه الحسين بن علي السَّجَّاد ، فيروي الحافظ علي بن الحسين الزيدي ، بإسناده ، حَدَّثَنَا أَبُو الْجَارُودِ ، قَالَ: قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: ((وَاللَّهُ مَا كَانَ فِي وَلَدِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ أَكْمَلَ وَلَا أَفْضَلَ وَلَا أَخْيَرَ وَلَا أَعْلَمَ مِنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، وَلَقَدْ كَانَ إِمَامًا وَاجِبَ النَّصْرِ، مُفْتَرَضِ الطَّاعَةِ، بَذَلَ نَفْسَهُ وَجَاهَدَ فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ، فَمَضَى سَعِيداً شَهِيداً صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ)) [المحيط بالإمامة] ، وبهذا أكتفي وإلا فالروايات في ذلك كثيرة ، والمقام مقام رفع شُبْهَةٍ ومثلها يُرْفَعُ بِمَا مَضَى مِنْ مُعَارَضَةٍ فَهَمَّ الْمُعْتَرِضُ لِقَوْلِ الْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ (ع) مُطَرِّدًا ، نعم! وأيضاً بَيَّنَّا أَنَّ كَلَامَ الْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ زَيْدٍ مِنْ سِيَاقِ كَلَامِهِ مَعَ مَتَوَكِّلِ بْنِ هَارُونَ هُوَ فِيمَا يَخْصُّ عِلْمَ الْجَفْرِ (وهذا سنتكلم عنه في المبحث السادس القريب إن شاء الله) ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَكَلَّمُ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ عَنْ نَفْسِهِ وَمَنْ انْطَبَقَ عَلَيْهِ حَالُهُ مِنَ الْعِتَّةِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

[السؤال الضممي الثاني] :

إن من يكون لديه علم رسول الله (ص) وفهمه، فهذا يعني أنه معصوم من الناحية العلمية، أي إنه لا يخطئ في مجال الفتوى، ولا تغيب عنه معلومة، وهذا يعني العصمة في مجال العلم. فهل يقول الزيدية بالعصمة في العلم لأئمتهم؟ الجواب: إنهم لا يقولون ذلك، وبناء عليه: فإن أئمة الزيدية ليسوا هم الأئمة الذين ذكرتهم هذه الأحاديث التي تكلمت عن علم الأئمة وفهمهم.

[والجواب على السؤال الضمني الثاني] :

قد تضمّن الجواب على السؤال الأول ، حيث أنّه تكرّراً لما قبله في الاختلاف ، والعصمة ، وقد بيّنا أبعاد وأطراف المسألة ، فلا نُعيدُه هنا ، فعلى المهتمّ مُراجعته .

[السؤال الضمني الثالث] :

نلاحظ التعبير عن الأئمة من بعد الإمام علي بـ (الأوصياء) ، وهذا يعني أنّهم يعرفون بالوصية، والوصية تعني أن هناك تنصيب من الإمام السابق على الإمام اللاحق، بينما من المعروف أن الزيدية يعرفون أئمتهم بانطباق شروط خاصة ليس منها الوصية والنص.

[والجواب على السؤال الضمني الثالث] :

نسوقه من عدّة وجوه يترتّب بعضها على بعض :

الوجه الأول : وفيه نبين الوصاية أو النص على أئمة العترة كما تعتقد به الزيدية ، فإنّ الوصية طريقها الدليل الشرعي ، وبدون الدليل من الكتاب أو السنة ، لا يمكن معرفة طريقها ، فنظرنا الأدلة فوجدناها قد نصّت على لسان رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله على ثلاثة بأسمائهم وأعيانهم ، وهم عليّ والحسن والحسين صلوات الله عليهم فكانت هذه وصية خاصة فيهم ، ثمّ نظرنا أدلة الشرع فما وجدنا إلاّ نصّاً عاماً في ذرية الحسن والحسين دلّ عليه حديث الثقلين ، والسفينة ، والنجوم ، وأمثالها ، بدون تخصيص ، فكانت هذه وصية عامة في الذرية الفاطمية الحسينية والحسينية ، روتها الأمة ، فأولئك هم أوصياء أمير المؤمنين ، وأوصياء رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله ، نعي الذرية الحسينية والحسينية ، فلمّا لزم أن يكون الإمام واحداً في كلّ زمان ، كانت معرفته عن طريق الدعوة وصفات العلم والفضل يقومُ فيدعو فتستجيب له الأمة أمراً بالمعروف ونهاياً عن المنكر ، لانعدام التصوص على أعيان تلك

الذرية ، فأما ما انفردت به الإمامية من النص على الاثني عشر فتلك دعوى عريضة لا تصح عقلاً من واقعهم التاريخي ونقلاً من تراثهم الروائي ، وقد تكلمنا عن ذلك قريباً فلا نُعيد ، والغرض من هذا الوجه بيان عقيدة الزيدية بعموم في الأئمة الأوصياء ، وأهم عليّ والحسن والحسين وذرية الحسن والحسين من قام منهم ودعا إلى الله تعالى بصفات العلم والفضل كما قام الإمام زيد بن علي ، والأئمة يحيى بن زيد ، ومحمد بن عبدالله النفس الزكية ، وإبراهيم بن عبدالله النفس الرضية ، والحسين بن علي الفخري ، ويحيى بن عبدالله صاحب الديلم ، وإدريس بن عبدالله صاحب المغرب ، ومحمد بن جعفر الصادق ، ، والهادي إلى الحق يحيى بن الحسين صاحب اليمن ، والناصر الأطروش صاحب الجبل والديلم ، وغيرهم من سادات الذرية الفاطمية الحسنية والحسينية عليهم سلام الله عليهم ، نعم! وفي المقتصدين الأوصياء فهم أهل العلوم المتمسكين بقول سلفهم ، والعباد من ذرية الحسن والحسين ، ولا يعني ذلك خروج الظلمين لأنفسهم من كونهم العترة أو أصحاب الوصاية العامة ، وإنما هم ليسوا من الأوصياء في الخبر لما أن الخبر قيد بالاتباع والتمسك بأولئك الأوصياء ولا تمسك بظالم لنفسه من دليل الشرع ، إلا أن ذلك لظالم لنفسه من عموم العترة يستطيع أن يكون مصداقاً لأولئك الأوصياء إلى أحسن لنفسه وكان من أهل السبق بالخيرات أو المقتصدين من بني الحسن والحسين من أهل التمسك والاتباع فتأمل ذلك موقفاً .

الوجه الثاني : وفيه نبين أن الأوصياء في الحديث الذي رواه الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة (ع) ، هم الذرية الحسنية والحسينية ، وقد كنت سألتُ حي سيدي العلامة الحجة نجم آل محمد عبدالرحمن بن حسين شايخ المؤيدي (ع)، عن الأوصياء في الخبر ، فقال : ((وأما أوصياء علي بن أبي طالب (ع) ، فهم أولاده مثل الحسن والحسين ، ولا شك أنهما أوصياء حقيقة ، ومن خلّفهما من ذريتهما ، وله في العلم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مكانة ، فلا شك أنه داخل في الوصاية)) اه كلامه . نعم! وتبين أن المراد بالأوصياء في الخبر هم الذرية ، والذرية تجمع أبناء الحسن والحسين ، لا أن المراد بها . أو أن من لازمها - وصية سابق إلى لاحق أو أصحاب نصوص كما تعتقد الإمامية ، فيروي الحافظ محمد بن سليمان الكوفي ، بإسناده ، عن جابر الجعفي : عن محمد بن علي [الباقري] ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : ((من سرّه أن يحيا بحياتي ويموت مماتي ويدخل الجنة التي وعدنيها ربي فليتول علي بن أبي طالب بعدي والأخيار من ذريتي)). [مناقب أمير المؤمنين] . نعم! ومن مصادر الإمامية يروي الطبري محمد بن أبي القاسم ، بإسناده ، عن زيد بن مطرف ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : ((من أزد أن يحيا حياتي ويموت موتي ، ويدخل الجنة التي وعدني ربي ، فليتول علي بن أبي طالب

(عليه السلام) **وذرّيته** ، فإنّهم لم يُخرجوكم من باب هدى ولم يُدخلوكم في باب ضلالة)) [بشارة المصطفى: ٩٤].

الوجه الثالث : وفيه بعد أن بيّنا بأنّ الأوصياء في الخبر الذي رواه الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة (ع) هم الذريّة ، والذريّة متى أطلقت كانت في أبناء الحسن والحسين ، ما يزيد السائل تبصراً بأنّ الإمامة في هذه الذريّة ليست بوصيّة من سابقٍ إلى لاحقٍ أو بنصوصٍ انثي عشرية كما يعتقد الإماميّة ، وإنّما الإمامة لمن قام ودعا من ذرية الحسن والحسين مالكاً واجداً لصفات وشروط الفضل والعلم ، نذكر ذلك من مختلف المصادر ، الإماميّة ، والزيديّة ، والسنيّة ليكون ذلك أوفر وأدلّ ، ثمّ مانعاً لذوي الحجا بأن لا تُلوى أعناق التّصوص إلى غير وجهها ، فنذكر أصل وعين عقيدة الزيدية من تلك المصادر المختلفة ، فتكون خير مُبيّنٍ لما التبس على السائل والمعتز من لفظة (الأوصياء) في الخبر الحمّدي ، فمن مصادر الإماميّة ، يروي الشيخ الصدوق ، بإسناده ، عن أبي حمزة الثمالي ، قال : ((كُنْتُ جَالِساً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ مَعَ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ [الباقر] إِذْ أَتَاهُ رَجُلَانِ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ فَقَالَا لَهُ : يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ إِنَّا نُرِيدُ أَنْ نَسْأَلَكَ عَنْ مَسْأَلَةٍ فَقَالَ هُمَا : اسْأَلَا عَمَّا جِئْتُمَا . قَالَا : أَخْبِرْنَا عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : "ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا" ((مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذَنْ لِلَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ)) " إِلَى آخِرِ الْآيَتَيْنِ . قَالَ : نَزَلَتْ فِينَا أَهْلَ الْبَيْتِ . قَالَ أَبُو حَمْرَةَ فَقُلْتُ : بَأْبِي أَنْتَ وَأُمِّي فَمَنْ الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ؟! . قَالَ : مَنْ اسْتَوَتْ حَسَنَاتُهُ وَسَيِّئَاتُهُ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ فَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ . فَقُلْتُ : مَنْ الْمُقْتَصِدُ مِنْكُمْ؟! . قَالَ : الْعَابِدُ لِلَّهِ رَبِّهِ فِي الْحَالِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْيَقِينُ . فَقُلْتُ : **فَمَنْ السَّابِقُ مِنْكُمْ بِالْخَيْرَاتِ؟! . قَالَ : مَنْ دَعَا وَاللَّهِ إِلَى سَبِيلِ رَبِّهِ ، وَأَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ ، وَنَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُضِلِّينَ عَصْداً ، وَلَا لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً ، وَلَمْ يَرْضَ بِحُكْمِ الْفَاسِقِينَ إِلَّا مَنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ وَدِينِهِ وَلَمْ يَجِدْ أَعْوَاناً**)). [معاني الأخبار: ١٠٥] ، نعم! فذلك كما ترى عن أبي جعفر الباقر (ع) قد شمل أهل البيت عموم الذريّة الحسينيّة والحسينيّة فكانوا ثلاثة أصناف ، إمّا ظالمٌ لنفسه من ذريّة الحسن أو الحسين ، وإمّا مُقتصدٌ من ذريّة الحسن أو الحسين ، وإمّا سابقٌ للخيرات من ذريّة الحسن أو الحسين ، فهي في عموم بني فاطمة ، والإمام منهم من تحصّل خصال الفضل والعلم وقام ودعا إلى سبيل ربّه منهاج الأئمة زيد ، ومن هذا حدّوه ، ويدلّ عليه من رواية ابن بابويه القميّ ، بإسناده ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر (ع) ، في قول الله عزّ وجلّ : ((وَاطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ)) ، قال : ((**الأئمة**

مِنْ وَلَدِ عَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ، إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ)) [الإمامة والتبصرة: ١٣٤] . فلم يُخصَّ تسعةً من ولد عليٍّ وفاطمةً ، أو اثنا عشر ، وجعلَ ذلك غير مدوِّدٍ بأعداد بل إلى أن تقوم الساعة ، الدَّاعي بعد الدَّاعي منهم ، فتفهم وتدبّر كيف أنّ أدلّة العقول لمستقرّة المستحضرة واقع تلك الحِقبة للثلاثة القرون الأولى عضدتها مصادرُ التّقل من مُختلف المذاهب ، نعم! فأما من طريق الفرقة السنيّة في أنّ وجه أولئك (الأوصياء) في الخبر ، هم الذريّة الحسينيّة والحسينيّة ، باستحقاق درجة السّبق للخيرات بحُصَالِ اكتساب الفضل والعلم ، ما يرويه الحاكم الحسكاني الحنفي برواية قريبة من رواية الشّيخ الصدوق تصلح أن تكون مُبيّنة لها ، وهي أدلّ على عقيدة الزيدية في الإمامة ، فيروي الحاكم الحسكاني الحنفي ، بإسناده ، عن أبي حمزة الثمالي عن علي بن الحسين ، قال : ((إِنِّي لَجَالِسٌ عِنْدَهُ ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلَانِ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ ، فَقَالَا : يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ جِئْنَاكَ كَيْ تُخْبِرَنَا عَنْ آيَاتِ مِنَ الْقُرْآنِ . فَقَالَ : وَمَا هِيَ ؟ قَالَا : قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ((ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا)) فَقَالَ (ع) : يَا [و] أَهْلَ الْعِرَاقِ أَيُّشَ يَقُولُونَ ؟ قَالَا : يَقُولُونَ : إِنَّهَا نَزَلَتْ فِي أُمَّةٍ مُحَمَّدٌ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) فَقَالَ : عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ : أُمَّةٌ مُحَمَّدٌ كُلُّهُمْ إِذَا فِي الْجَنَّةِ ! ! قَالَ : فَقُلْتُ مِنْ بَيْنِ الْقَوْمِ : يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ فِيمَنْ نَزَلَتْ ؟ فَقَالَ : نَزَلَتْ وَ اللَّهِ فِينَا أَهْلَ الْبَيْتِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ . قُلْتُ : أَخِيرَنَا مَنْ فَبِكُمُ الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ ؟ قَالَ : الَّذِي اسْتَوَتْ حَسَنَاتُهُ وَسَيِّئَاتُهُ وَ هُوَ فِي الْجَنَّةِ ، فَقُلْتُ : وَ الْمُقْتَصِدُ ؟ قَالَ : الْعَابِدُ لِلَّهِ فِي بَيْتِهِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْيَقِينُ ، **فَقُلْتُ :**

السَّابِقُ بِالْخَيْرَاتِ ؟ قَالَ : مَنْ شَهَرَ سَيْفَهُ وَ دَعَا إِلَى سَبِيلِ رَبِّهِ)) [شواهد التنزيل: ١٥٦: ٢] ، نعم! فكان السّابق بالخيرات من اكتسب الدّعوة ، والدّعوة لا تكون إلا مع صفات العلم والفضل من الذريّة الحسينيّة أو الحسينيّة ، لا أنّ الإمامة تكون بالتّصوص السّابقة على الأعيان والأسماء ، وأيضاً من من مصادر الفرقة السنيّة ، يروي الحاكم الحسكاني ، بإسناده ، عن أبي خَالِدٍ ، عن زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ((ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ وَسَأَقِ الْآيَةَ إِلَى آخِرِهَا ، وَقَالَ : ((الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ الْمُخْتَلَطُ مَنَا بِالنَّاسِ . وَالْمُقْتَصِدُ الْعَابِدُ . **وَالسَّابِقُ الشَّاهِرُ سَيْفَهُ يَدْعُو إِلَى سَبِيلِ رَبِّهِ))** [شواهد التنزيل: ١٥٧/٢] ، وأيضاً من مصادر الفرقة السنيّة ما يرويه سليمان بن إبراهيم القندوزي الحنفي ، عن جابر يرفعه ، [أي عن رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ] : ((**لَا خَيْرَ فِي أُمَّةٍ لَيْسَ فِيهِمْ أَحَدٌ مِنْ وَلَدِ عَلِيٍّ يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ**)) [ينابيع المودّة: ٣٠٣/٢] . نعم! وهذه الرواية لها شاهدٌ من طريق الإمام الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحسين (ع) ، قال : ((وَفِي ذَلِكَ مَا بَلَّغْنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : ((مَنْ أَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ مِنْ ذُرِّيَّتِي فَهُوَ خَلِيفَةُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ وَخَلِيفَةُ

رَسُولُهُ)) [الأحكام في الحلال والحرام] ، وقريبٌ منها من طريق الفرقة السنيّة عن ابن عدي ، ومن مصادر الإماميّة جاء في مجمع البيان للطبرسي : ((وما ورد فيه ، ما وراه الحسن ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلّم ، قال: ((مَنْ أَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ فَهُوَ خَلِيفَةُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ، وَخَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ ، وَخَلِيفَةُ كِتَابِهِ)) [تفسير مجمع البيان: ٣٥٩/٢] ، وأوردّه الزّحشرّي المعتزلي في تفسيره الكشّاف ، فتدبّر ذلك وانظر قول أئمة أهل البيت (ع) وشروط الإمامة والدّعوة والأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر من اعتقادهم ، وليس أحدٌ يعتقد ذلك غيرهم من أهل الإسلام فيما وقفنا عليه من أقوالهم في الإمام المستحقّ ، نعم! ومن مصادر الزيدية ، يروي الحافظ أبو عبدالله محمد بن علي الحسيني البطحاني ، عن الإمامين محمد الباقر ، وزيد بن علي (ع) ، قالوا : ((نَحْنُ وَلَدُ فَاطِمَةَ أُمِّمَتِكُمْ فِي حَلَالِكُمْ وَحَرَامِكُمْ، الْإِمَامُ مِمَّنِ الْمُفْتَرَضُ الطَّاعَةُ: الشَّاهِرُ سَيْفِهِ، الدَّاعِي إِلَى سَبِيلِ رَبِّهِ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، وَلَيْسَ الْإِمَامُ الْمُفْتَرَضُ الطَّاعَةُ: الْجَالِسُ فِي بَيْتِهِ، الْمُرْخِي عَلَيْهِ سِتْرَهُ، تَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الظُّلْمَةِ، وَلَا تَجْرِي حُكُومَتُهُ عَلَى مَا وَارَى بَابَهُ)) [جامع علوم آل محمد: ج ٦]. نعم! فظهر لك أخي المعترض وجه الإمامة ، واستحقاق درجة السّبق بالخيرات ، ووجه النصّ العام في الأوصياء لأمر المؤمنين (ع) ، وأهمّ ذريّة الحسن والحسين ، لا ما فهمه السّائل أوالمعترض من إمامة نصيّة ، أو وصيّة سابقٍ للاحقّ ، وقد كان في الخاطر الاستطراد في ذكر الأدلّة والقرائن والشّواهد التي تشهد لعقيدة الزيدية ، ويكفي في ذلك الإشارة للباحث ، وعدم التّطويل في الجواب ، وإلاّ فمثل هذه الأدلّة لا يغيب عن أصغر الباحثين المتجرّدين المنصفين الذين لا يغترون بكثرة ولا ضجيج ، بل تقوّدهم العقول ولأناة والتفكّر ، ولو لم يكن إلّا حديث الثّقين لكفّى ، وبه يتمّ الجواب على السّؤال الضّمني الثّالث ، والحمد لله .

[السّؤال الضّمني الرّابع] :

وأخيراً نسأل إخواننا الزيدية: من هو الإمام أو الأئمة في هذا الزمان، بشرط أن تثبتوا لنا بالدليل أنه يمتلك علم رسول الله وفهمه، مع الدليل على أنه وصي من الأوصياء؟ إن لم يجدوا إماماً لهم في هذا الزمان بهذه المواصفات، فهذا دليل على خلل فكري في مجال عقيدة الإمامة.

[والجواب على السّؤال الضّمني الرّابع] :

نسوقه من جواب سابق لنا فصل عقيدة إمام الزمان عند الزيدية ، تفصيلاً يكفي ويشفي بإذن الله ، فأما أن يكون بعلم رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله ، يقصد السائل مطلق علم رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله فقد بينّا أبعاد ذلك في الجواب على السؤال الضمني الأول وفصلناه فلا نعيده هنا ، نعم! فأتى هنا على جواب مَنْ هو إمام الزيدية ، وذلك يتفرع من حديث رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله: ((مَنْ مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية)) ، فنقول أنّ فهماً خاطئاً في توجيه هذا السؤال يوجهه الإمامية إلى الزيدية ، فإنهم (الإمامية) يستصحبون خلفية نقاشاتهم وخلافاتهم مع الفرقة السنية ، لأنّ الزيدية لا تُوصَلُ من معنى الخبر ومقصود رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله أنّه لابدّ في كلّ زمانٍ من إمامٍ قائمٍ من العترة ، بل إنّ الوجوب مُرتبطٌ بوجود إمامٍ قائمٍ ، فإن كان في الزمان إمامٌ قائمٌ فقد لزم على المؤمنين معرفته بالسعي جهدهم إلى أهل البيت يلتقون حولهم ، بذلك فسّر الإمام المعصوم في الحديث الصحيح قول أخيه رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله ، ففي الخبر حدّثني زيد بن عليّ، عن أبيه، عن جده، عن عليّ عليهم السلام قال: ((مَنْ مات وليس له إمامٌ مات ميتةً جاهليةً **إذا كان الإمام عدلاً برّاً تقيّاً**)) [مسند الإمام زيد بن عليّ] ، ومثله قولٌ حفيده الإمام الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحسين (ع) : ((إذا كان في عصر هذا الإنسان إمامٌ قائمٌ زكيّ تقيّ علمٌ نقيّ فلم يعرفه ولم ينصره وتركه وحذّله ومات على ذلك مات ميتةً جاهليةً، فإذا لم يكن إمامٌ ظاهرٌ معروفٌ باسمه مفهوماً بقيامه فالإمام الرسول والقرآن وأمير المؤمنين، ومَنْ كان على سيرته وفي صفته من ولده فتجب معرفة ما ذكرنا على جميع الأنام إذا لم يعلم في الأرض في ذلك العصر إمام)) [الأحكام في الحلال والحرام]. نعم! فليس للإمامي أن يلزم الزيدي بفهمه من الخبر ، فإن لم يُسمَّ إماماً بعينه ، أو يدلّ عليه بذاته، فقد مات ذلك الزيدي ميتةً جاهليةً! الزيدية من كلام المعصوم أمير المؤمنين (ع) ، ولم نعلم خلافاً بين أئمة العترة إنّما تقول بالميتة الجاهلية إذا كان في الزمان إمامٌ قائمٌ عادلٌ برّ تقيّ ، وأشير إلى أنّ الزيدية لا تُجوّزُ خلوّ الزمان الطويل من دعوة إمامٍ عادلٍ حجة على الأمة يأمر فيهم بالمعروف وينهى عن المنكر ، ولا تُجيز الزيدية خلوّ الزمان من صالحٍ للإمامة من أهل البيت لو قد التفت حولهم الأمة ، نعم! إذا السؤال خاطئ كالإزام على وجود إمامٍ قائمٍ في كلّ عصرٍ يُسمّيه الزيديّ! . نعم! بل قد روت الإمامية في مصادرهم التي تحجّهم وحدهم قريباً من قول الزيدية عن الإمام الباقر (ع) ، روى ذلك مُحمّد بن يعقوب الكليني ، قال الإمام الباقر (ع) : ((مَنْ أصبح من هذه الأمة لا إمام له من الله - عزّ وجلّ - **ظاهرٌ عادلٌ** أصبح ضالّاً تائهاً)) [أصول الكافي: ١/١٨٤] ، نعم! والمعلوم أنّ هذه الصفة قد خلت منها بعض الأزمنة ،

وكان اشتراط المعرفة مُقتَرَنٌ بالوجود والظهور والعدالة ، والإمامية على خلاف ذلك في قولهم في إمام زمانهم فإنه غير ظاهر ، ولم تظهر عدالته في الأمة لعدم ظهوره أصلاً ، ومن فقه خبر الميتة الجاهلية الدعوة لمعرفة أئمة الجور واجتنابهم فذلك من نظر المكلفين في الأئمة في أزمانهم لئلا يكونوا أعوان ظلمة فيكون تكليفهم مُنصباً للوقوف على إمام عدل إن كان له دعوة وقيام وإلا فيسعهم ما سبق تأصيله ، نعم! والإمامية من عاصرنا طرحهم ، وسبرنا حجبهم ، يقولون بأنه لا مصداق لهذا الحديث (حديث الميتة الجاهلية) إلا على شرطهم ، لأنه يُفيد اطراداً واستغراقاً زمنياً يشمل كل زمان ، وهم الذين يقولون بالإمامة في كل زمان ويُعيّنون الإمام ، ويقولون أنّ إمام زمانهم هو المهدي مُحمّد بن الحسن العسكري من اثني عشر قرناً ، يعني أنّه ابن الحسن العسكري هذا ، هو إمام زماننا ، وإمام زمان تاسع جدّ من آبائنا ، بل إمام آبائنا وسلفنا إلى الإمام الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحسين (ت ٢٩٨هـ) ! ، والمعلوم لكلّ أصوليّ وباحث مُنصف أنّ هذا عُذرٌ بارد ، وقد أنصفت الزيدية العقل عندما لم تأخذها العاطفة بالقول بشمول إمامة القيام كلّ زمن بلا فترات ، لما كانت الضرورة التاريخية تقضي بخلاف ذلك ، فأما الإمامية فاستغنت من معرفة المكلفين للإمام باسمه فقط ، دوناً عن الوقوف على شخصه ، والاهتداء بهديه أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر واستنباطاً في الدين وتوجيهاً للأئمة ، فإن كان هذا (المعرفة بالاسم) مع غيابه يكفي لنجاة الأمة ، فإننا نعرف أنّ إمامنا هو رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله مع غيابه وهذا يجب أن يكفي من المعرفة بالاسم مع غياب عين الشخص ، أو أنّ إمامنا هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) مع غيابه وهذا يكفي من المعرفة بالاسم مع غياب الشخص ، ثمّ إنّ ذلك التأصيل الإماميّ بأنّ إمام الزمان الذي بمعرفته تكون النجاة من الميتة الجاهلية وهو ابن الحسن العسكري المهدي ، مبني على ثبوت النص ، والنص ساقطٌ كتاباً وسنة ، ثمّ إنّ ذلك التأصيل الإماميّ بأنّ إمام الزمان الذي بمعرفته تكون النجاة من الميتة الجاهلية وهو ابن الحسن العسكري المهدي تُناقضه أقوال أئمة الإمامية فإضافةً إلى ما سبق ، يروي الشيخ المفيد ، بإسناده ، عن محمد بن علي الحلبي ، قال: قال أبو عبد الله (ع) : ((من مات وليس عليه إمام حيّ ظاهرٌ مات ميتة جاهلية)) [الاختصاص: ٢٦٩] ، وهذا الخبر عن الإمام الصادق (ع) هو عين ما قرّناه قريباً من قول الزيدية وهو معنى شرح الإمام الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحسين (ع) ، وهو يدلّ على أنّ الإمامية من اثني عشر قرناً بلا إمام ظاهرٍ هم على الميتة الجاهلية التي قد امتحنوا الناس بها اليوم ، والله المستعان .

نعم! وبهذا وما مضى تم الجواب على السؤال الضمني الرابع ، وكامل ما جاء في الشبهة ،
فيتأمل المهتم ذلك بأننا وإطالة نظر لئلا تشتبه عليه الدعاوى بالتهويل مع ذلك الواقع الذي لا يُصدّق
ذلك التنظير ، وبالتّمام هنا نكون قد أتينا على المراد من هذا المبحث الخامس في الأعلميّة وتفصيلها .

المبحث السادس : علم الجفر ، وذكر شيء من الأخبار عن سادات العترة وغيرهم من بني هاشم من علم الجفر والأحداث المستقبلية :

وقد تكلمنا عن الأعلميّة وأهميّة الدّعوة وأنواع العلوم ، وأنّ الأعلميّة بذاتها بدون الدّعوة ليست
بموجبة للإمامة ، فمن المهمّ أن نتكلّم عن دعوى أنّ علم الجفر يُوجب الإمامة بالتفصيل الذي سيقف
عليه القارئ ، نعم! وفي هذا المبحث أيضاً نُشير إلى ضرورة التّفريق بين علم الجفر وبين علم الغيب ، أو
العلم الذي مصدره الوحي الإلهي ، وبين العلم الذي هو مُستمدّد من مخلوق مُخبر لنا ، فعلم الجفر ذلك
الإعلام بالأحداث المستقبلية إمّا جاء عن طريق رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله ، وإمّا أهل الجهل
أو الغفلة أو الخرافة أو العناد هم من يظنون أنّ ذلك العلم عن أمير المؤمنين (ع) ، أو أهل البيت (ع) ،
أو حتّى غيرهم ، بأنّه علم غيب من جنس الأوّل الذي طريقه الله تعالى بلا واسطة نبيّ ، وكذلك قال
الكلبيّ عندما أخبر أمير المؤمنين (ع) ببعض تلك الإخبارات : ((فَقَالَ لَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ لَقَدْ أُعْطِيَ يَا
أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عِلْمَ الْغَيْبِ)) ، فأجاب أمير المؤمنين (ع) ضاحكاً : ((يَا أَخَا كَلْبٍ لَيْسَ هُوَ بِعِلْمِ غَيْبٍ وَ
إِنَّمَا هُوَ تَعَلُّمٌ مِنْ ذِي عِلْمٍ)) ، يعني رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله كما ستقف عن أمير المؤمنين
(ع) ، ثمّ هو (ع) يُخبر ما هو علم الغيب ، فيقول بعد ذلك مباشرةً : ((وَإِنَّمَا عِلْمُ الْغَيْبِ عِلْمُ السَّاعَةِ
وَ مَا عَدَدَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِقَوْلِهِ ((إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَ يُنْزِلُ الْغَيْثَ وَ يَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَ مَا
تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَ مَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ)) الآية فَيَعْلَمُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ مَا فِي
الْأَرْحَامِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى وَ قَبِيحٍ أَوْ جَمِيلٍ وَ سَخِيٍّ أَوْ بَخِيلٍ وَ شَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ وَ مَنْ يَكُونُ فِي النَّارِ حَطْبًا
أَوْ فِي الْجَنَانِ لِلنَّبِيِّينَ مُرَافِقًا فَهَذَا عِلْمُ الْغَيْبِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ أَحَدٌ إِلَّا اللَّهُ)) ، ثمّ يبيّن (ع) أنّ علمه ليس
من جنس علم الغيب وإمّا هو علم منقول إليه ، فيقول : ((وَ مَا سِوَى ذَلِكَ فَعِلْمُ اللَّهِ نَبِيُّهُ
(صلى الله عليه وآله) فَعَلَّمَنِيهِ وَ دَعَا لِي بِأَنْ يَعْينَهُ صَدْرِي وَ تَضُمَّ عَلَيْهِ جَوَانِحِي)) [نهج البلاغة] ،
فأصبح الفرق بيننا لا يجوزُ معه أن يُقال أنّ أهل البيت (ع) يعلمون ما في صدور الناس ، وما في
أخبيّتهم وئوتهم وما يدّخرون فذلك من الغلوّ ومّا لا دليل عليه ، وإمّا علم الجفر من قبيل ما بيّنه أمير

المؤمنين (ع) ، قال : ((وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ فِيمَا بَيْنَكُمْ وَ بَيْنَ السَّاعَةِ وَ لَا عَنْ فِتْنَةٍ تَهْدِي مَائَةً وَ تُضِلُّ مَائَةً إِلَّا أَنْبَأْتُكُمْ بِنَاقِظِهَا وَ قَائِدِهَا وَ سَائِقِهَا وَ مُنَاقِظِهَا وَ مَحْطَ رِحَالِهَا وَ مَنْ يُقْتَلُ مِنْ أَهْلِهَا قَتْلًا وَ مَنْ يَمُوتُ مِنْهُمْ مَوْتًا)) ، فليس من الجفر غير ذلك ، وهو الذي يجوز أن يُسرّ فيه رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله إلى أمير المؤمنين (ع) ما لا يُسرّ إلى غيره لأنّ ذلك من أفضال العلوم الذي لا يختل تكليف العباد بجهله وليس هو من الرسالة المحمدية الواجب إبلاغها لعموم الأمة ، لأنّ البعض يجعل من علم الجفر علم الحلال والحرام وذلك لا يجوز أن يخصّ به رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله أمير المؤمنين (ع) دوناً عن بقية الأمة ، ولكن يبقى الكلام بحاجة إلى تدقيق وتحقيق أكثر عن أصل إطلاق لفظة (الجفر) ، وهل يجوز تعدّد إطلاقها على أكثر من معنى ووجه ، لأنّ كلامنا السابق مبني على معنى واحد وهو أنّ الجفر موضوع للملاحم والأحداث المستقبلية كما وقفت من كلام أمير المؤمنين (ع) القريب عن الأحداث والفتن ، ويقول الإمام محمدالدين المؤيدي (ع) في تعريف علم الجفر : ((عِلْمٌ أَوْحَاهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِمَا يَكُونُ مِنَ الْمُغَيَّبَاتِ كَمَا قَالَ تَعَالَى : ((ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ)) ، وقد اختصّ به أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضوان الله عليه ، كما اختصّ حذيفة بن اليمان رضي الله عنه بعلم المنافقين كما هو معلوم)) ، ثم قال (ع) : ((ولما كان يحتاج إلى قوّة ملكة لفهم معانيه ، وكانت تلك الملكة لبعض الأفراد قليل : اختصّ به . كما يقال في سائر العلوم ، اختصّ فلان بعلم النحو مثلاً ، أو علم الفقه ، أو نحوه ، مما يكون له فيه ملكة زائدة وهي عبارة مُتداوِلة بين أهل العلم وغيرهم)) ، ثم يقول (ع) : ((وأما لماذا سُمّي بذلك؟ فلأنّه كُتِبَ فِي جِلْدِ جَفْرِ)) [مجمع الفوائد] ، قلت : أي في جلد شاةٍ ويُقال ثورٍ ، وهذا هو المعنى المتوجّه من عموم استعمال الناس وإطلاقهم من علم الجفر ، أعني أنّه ذلك العلم المختصّ بالإخبارات المستقبلية بالفتن والملاحم . نعم! وهذه الجملة من تعريف علم الجفر وأنّه مختصّ بالأحداث المستقبلية أجمع عليها الزيدية والإمامية ، ويبقى ما تحكيه الإمامية من أنّ الجفر هو جفر (وهذا هذا الذي نقصده هنا الذي فيه الأحداث المستقبلية) ، وجفر أبيض ، وجفر أحمر ، ومصحف فاطمة ، والجامعة ، فهذه الأربعه الأخيرة كلّها لم تثبت من طريق أئمة العترة (ع) ، والرواية فيها من طريق الإمامية ضعيفة جداً لا تُثمر علماً ، فيبقى مُناقشة هل ذلك العلم قد اختصّ به أئمة الإمامية دون غيرهم من سادات بني الحسن والحسين ، بل وبعض بني هاشم ؟! هذا سنناقشه قريباً ، والمفروغ منه في القاعدة أنّ التفاضل في العلم بالجفر من سادات العترة لا تثبت معه وبه الإمامة تماماً كما تكلمنا في المبحث الخامس القريب عن

الأعلمية فتلك العلوم من أفضال العلوم ، صحيح أنّ بدء ذلك من حياة أمير المؤمنين (ع) لها دوناً عن غيره من الصحابة أنّ ذلك يكون من خصائصه على أهل دهره بأنّ عنهم بذلك وهو من مناقبه، إلا أنّ دليل إمامته هو النصّ الشرعيّ ، وإلاّ فحذيفة بن اليمان قد حاز ما لم يحزه غيره عدا أمير المؤمنين (ع) من العلم بالمنافقين ومع ذلك فإنّه (أي حذيفة) لا يستحقّ بذلك إمامة دينية أو وصاية إلهية أو وراثته إلهية خاصة به بلا دليل شرعيّ يوجب له الإمامة ، ففرّق بين ذلك ، نعم! ثمّ هو بعد أمير المؤمنين (ع) يكون كسائر العلوم المكشوفة لمن وقف عليها وعرف وجهها ، وذلك أنّه يجوز أن يخصّ الشرع أمير المؤمنين (ع) باختصاصات هي أكثر ممّا يخصّ بها الإمامين الحسن والحسين صلوات الله عليهما ، وأذريتهما .

أولاً : ماهية وتاريخية علم الجعفر عند أئمة العترة (ع) :

نشير أولاً إلى أنّ هذا العلم ثابت عن أئمة العترة (ع) ، والذي ظهر لي من تاريخية هذا العلم بتتبع دقيق ، أنّ أمير المؤمنين (ع) كان يختصر ما يتعلّمه من رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله فيخطّه ويكتبه في جلد جفّر ، وفي أكثر من صحيفة من جلد الجعفر على تعدّد مواضع الفتن ، فقطعة أو صحيفة دولة بني أمية ، وقطعة أو صحيفة دولة بني العباس ، وهكذا أو قريب منه ، ثمّ ذلك العلم ليس سرّاً خطيراً في ذاته لا يُداع كما يتصوّر أو يُصوّر البعض لذلك هو (ع) كان يقول للناس اسألوني أخبركم ، قال (ع) : ((فاسألوني قبل أن تفقدوني فوالذي نفسي بيده لا تسألوني عن شيءٍ فيما بينكم وبين الساعة ولا عن فئة تهدي مائةً ولا تُضلّ مائةً إلاّ أنبأْتُكم .. إلخ)) [نخج البلاغة] ، ومن هنا تناقل الراوة عن أمير المؤمنين (ع) الأخبار المستقبلية لما سمعوها منه (ع) ، وإمّا الخطورة في إذاعته أنّ ذلك قد يفتّ في عضد المؤمنين ويمنعهم عن العمل ، أو تستغلّه سلطات الدول استغلالاً سيئاً ، أو أنّ إذاعة ذلك العلم يكون سبباً في هلاك صاحبه من الدول القائمة خصوصاً ، كماستقف بعد قليل ، فأما أن يُصوّر كما تُصوّره الإمامية من أنّه علّم حصّاً به الأئمة الوارثون واستحقّوا به الإمامة وأنّه لا ينظر فيه إلاّ الأوصياء والأئمة دوناً عن غيرهم فذلك يتبع غلوهم في باب الإمامة وصفات الأئمة بعموم فضلاً عن أنّ ذلك ضعيف من طريقهم لا يُعتمد عليه ، نعم! ثمّ بعد استشهاد أمير المؤمنين (ع) كانت قطع أو صحف الجعفر ميراثاً لأبنائه من بعده (ع) .

[ابن الحنفية محمد بن علي بن أبي طالب رضوان الله عليه يمتلك صحيفة من ميراثه في الجعفر] :

النص الأول : يقول ابن أبي الحديد المعتزلي ، وما بين المعقوفتين [] فزيادة منّا للبيان : ((سألت النقيب أبا جعفر يحيى بن محمد [بن محمد] بن أبي زيد [الحسني العلوي نقيب البصرة] رحمه الله تعالى، فقلت له : من أي طريق عرف بنو أمية أنّ الأمر سينتقل عنهم، وأنه سيُليه بنو هاشم [أي بنو العباس] ، وأول من يلي منهم يكون اسمه عبدالله؟! ولم منعوهم [أي بنو أمية منعوا بني العباس] عن مُناكحة بني الحارث بن كعب لعلمهم أنّ أول من يلي الأمر من بني هاشم تكون أمه حارثية؟! وبأي طريق عرف بنو هاشم أنّ الأمر سيصير إليهم، ويملكه عبيد أولادهم، حتى عرفوا صاحب الأمر بعينه [أي الخليفة منهم أو مهدي آخر الزمان] ، كما قد جاء في الخبر!.

فقال [أبو جعفر النقيب الحسني] : أصل هذا كله محمد ابن الحنفية، ثم ابنه عبد الله المكنى أبا هاشم. قلت له: أفكان محمد ابن الحنفية مخصوصاً من أمير المؤمنين عليه السلام يعلم يستأثر به على أخويه حسن وحسين عليهما السلام؟! قال: لا، ولكنهما كتما وأذاع. ثم قال: **قد صحت الرواية** عندنا عن أسلافنا وعن غيرهم من أرباب الحديث، أنّ علياً عليه السلام لما قبض أتى محمد ابنه أخويه حسناً وحسيناً عليهما السلام، فقال لهما: أعطيتاني ميراثي من أبي . فقالا له: قد علمت أنّ أباك لم يترك صفراء ولا بيضاء. فقال: قد علمت ذلك، وليس ميراث المال أطلب، **إنما أطلب ميراث العلم**. قال أبو جعفر [النقيب الحسني] رحمه الله تعالى: فروى أبان بن عثمان عن يروي له ذلك، عن جعفر بن محمد عليه السلام، قال: **قدفعا إليه صحيفة، لو أطلعاه على أكثر منها هلك [أي قتل من بني أمية] ، فيها ذكر دولة بني العباس**. قال أبو جعفر [النقيب الحسني]: وقد روى أبو الحسن علي بن محمد النوفلي، قال: حدثني عيسى ابن علي بن عبدالله بن العباس، قال: لما أردنا الهرب من مروان بن محمد [الأموي] ، لما قبض على إبراهيم الإمام [العباسي] جعلنا نسخة الصحيفة التي دفعها أبو هاشم ابن محمد ابن الحنفية إلى محمد بن علي ابن عبد الله بن العباس، وهي التي كان آباؤنا [أي بنو العباس] يُسمونها صحيفة الدولة ، في صندوق من نحاس صغير، ثم دفناه تحت زيتونات بالشرية لم يكن بالشرية من الزيتون غيرهن، فلما أفضى السلطان إلينا، وملكنّا الأمر، أرسلنا إلى ذلك الموضع فبحث وحفر، فلم يوجد فيه شيء ، فأمرنا بحفر جريب من الأرض في ذلك الموضع، حتى بلغ الحفر الماء ولم نجد شيئاً. قال أبو جعفر [النقيب الحسني]: وقد كان محمد ابن الحنفية صرح بالأمر لعبد الله بن العباس وعزفه تفصيله، ولم يكن أمير المؤمنين عليه السلام قد فصل لعبد الله بن العباس الأمر، وإنما أخبره به مجملًا، كقوله في هذا الخبر: ((خذ إليك أبا الأملاك)) [أي عندما ولد لعبد الله بن العباس ولده علي بن عبد الله بن

العباس] ، ونحو ذلك مما كان يعرض له به ، ولكن الذي كشف القناع ، وأبرز المستور عليه هو محمد ابن الحنفية . وكذلك أيضاً ما وصل إلى بني أمية من علم هذا الأمر ، فإنه وصل من جهة محمد ابن الحنفية ، وأطلعهم على السر الذي علمه ، ولكن لم يكشف لهم كشفه لبني العباس ، فإن كشفه الأمر لبني العباس كان أكمل)) [شرح نهج البلاغة]

نعم ! ولنا مع هذا النقل عن النقيب أبي جعفر محمد بن أبي زيد الحسني عدة قراءات مهمة .

القراءة الأولى : أن كتاب الجفر صُحِفَ مُتَعَدِّدَةً (قطعٌ مُتَعَدِّدَةٌ) من جلود الجفر ، وأن كل قطعة تتناول موضوعَ حوادثٍ مُعَيَّنَةٍ ، كتلك الصحيفة التي تتكلم عن دولة بني العباس وكانت نصيب محمد ابن الحنفية عليه السلام وهذا من قول النقيب : ((**فدفعاً إليه صحيفةً ، لو أطلعاه على أكثر منها هلك** [أي قتل من بني أمية] ، فيها ذكر دولة بني العباس))) .

القراءة الثانية : أن الإمامين الحسن والحسين (ع) كانا يعلمان طبيعَةَ أخيهما فأعطياهما ما يخص غير دولة بني أمية وتعاقبهم وكذا أحداث آل الزبير حيث كان ذلك الوقت هو بداية حكم بني أمية ، وإلا لتعرض للهلكة والقتل منهم على تسلطهم وطغيانهم ، أو أن ذلك وهو مُعاصِرُهُ من أحداثٍ كان سيجعله يُساهم في صناعة الأحداث في زمانه بما يجعل بني أمية وآل الزبير يُهلكونه ويقتلونه ، وفي زمن ابن الحنفية كان ابن الزبير وتمكنه من مكة ، وخروج المختار بن أبي عبيد الثقفي وأخباره مشهورة فهذا قول النقيب الحسني : ((**لو أطلعاه على أكثر منها هلك**)) ، وذلك أنني وقفت على قول باحثٍ إمامي أن سبب هلاك ابن الحنفية هو أنه لن يستوعب ذلك العلم وإنما يستوعبه فقط الأئمة المعصومون أئمة الإمامية ، وهذا في بطلانه وفاسده تابع لغلوهم وقولهم في الإمامة بعموم ، وإلا فلا فرق بين اطلاع على قليل أو كثيرٍ من تلك الأخبار المستقبلية والأحداث في علم الجفر ، فما سبق أولى وأقرب للواقع .

القراءة الثالثة : أن فيه رد على ما ترويه الإمامية من أن علم الجفر قد اختص به أئمتهم وأنه لا يطالع عليه غيرهم فهذه صحيفةٌ منه سلمها الإمامان الحسن والحسين (ع) لأخيهما ابن الحنفية رضوان الله عليه وليس هو بنبي ولا بوصي نبي ، وذلك برواية الإمام جعفر بن محمد الصادق (ع) .

القراءة الرابعة : أنّ فيه ردّ على تدّعيه الإماميّة من انحصار الإخبار بالأحداث المستقبلية على أئمتهم فهذا ابن الحنفية يُخبر من كتاب أمير المؤمنين (ع) الجفر بالأحداث المستقبلية في آخر دولة بني أمية وبداية دولة بني العباس ، وذلك مروى عن ابن الحنفية في الإخبار في كُتب الإمامية .

القراءة الخامسة : إبراهيم الإمام المقصود في النص هو أخ لأبي العباس السفاح ولأبي جعفر المنصور العباسي ، فهو إبراهيم بن محمد بن علي (أبي الأملاك) بن عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب ، وقد سجّنه الخليفة الأموي مروان بن محمد المعروف بـ (مروان الحمار) ، حتى توفي في حبسه سنة (١٣١هـ) ، نعم! فمن ذلك الوقت كما في الرواية فإنّ صحيفة الجفر التي معهم قد فُقدت أو قد أخذها بعضهم سرّاً حتى بعد فترة أخرجها لهم ، وهذا سيكون واضحاً من تلجّج حال أبي جعفر المنصور مع سادات العترة من بني الحسن والحسين في أمرهم واتفاقهم على الإمام النفس الزكية محمد بن عبدالله (ع) كما تصف الروايات فإنّه في مواضع روائية تكون بيعته وكلامه خالصاً في البيعة للإمام النفس الزكية (ع) ، وتارة في روايات أخرى يكون متلجّجاً متردداً حائراً وكأنّ أخبار تلك الصحيفة لم تصله تامة كما وصلت أخاه إبراهيم الإمام ، أو أنّ في نفسه شكّ منها ، حتى تعاضدت في نفسه أخبار ملّكه وبني العباس من الإمام الصادق جعفر بن محمد (ع) ، وهذا كلّه فيراعي فيه الباحث والمهتم أنّ انتقال تلك الأخبار في ذلك الزمان كانت خفية وليس الكلّ ينطعمها بعداً عن أنظار الأموية ، نعم! والإمامية يُصوّرون أو يتصوّرون أنّ مصدر المعلومة الأول في ملّك بني العباس في ذلك الزمان هو الإمام الصادق (ع) فإنّ إبراهيم الإمام كان يُدبّر الأمر بناءً على ما بلغه من أبي هاشم عبدالله بن محمد ابن الحنفية مُسبقاً مع أبي مسلم الخراساني فلما كان سجن وموت إبراهيم الإمام عهد بالأمر لأخيه أبي العباس السفاح ، نعم! إلّا أنّ أبا جعفر المنصور العباسي ولشهوة الملك وإقبال الشيعة على سادات بني الحسن والحسين (ع) فإنّه كان يتوجّس من كلّ طارئ أنّه سيبيد دولته فلذلك هو أوغلّ في دماء بني الحسن والحسين قتلاً وتشريداً وتطريداً ، والله المستعان ، وسادات بني الحسن والحسين فإنهم كانوا يؤمنون أنّ تكليفهم هو العمل بالشرع لا يلتفتون إلى الأخبار فيهم وفي مصارعهم ، فإنّ الله يؤاخذهم على عدم العمل ولا يؤاخذهم على الشهادة في سبيله ، ولو أوردّا منهم جلّ شأنه عدم الخروج والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأنزل ذلك صريحاً في القرآن ، وبدون ذلك فإنّ خطاب الشرع يعمّم وواجب الاصطفاء والتفضيل يفرض عليهم القيام بشأن الأمة أكثر من غيرهم ، وفي خروج الإمام الحسين السبط (ع) أكبر بُرهان ، ومعه وما قبله جواب لمن قد يقول فلماذا يخرج الأئمة النفس الزكية والنفس الرضية والحسين الفخي وهم

يعلمون ذلك ، وأيضاً يتأمل عن علّة إرسال الله تعالى الرّسل لمن لا يؤمنون ، ولمن يقتلون الأنبياء ، وعن النصّ على أمير المؤمنين (ع) مع علمه جلّ شأنه بتقدّم غيره عليه فإنّ في ذلك توجيهات لا تغيب عن المهتمّين والطلّابين .

النصّ الثّاني : وهو في موضوع تلك الصّحيفة مع ابن الحنفية ، فقد جاء في جواب الإمام نجم آل الرّسول القاسم بن إبراهيم الرّسي (ع) ، (١٦٩-٢٤٦هـ) ما نصّه : ((قد أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما يكون في أمته من بعده في كتاب الجفر، من الملوك إلى نزول عيسى بن مريم صلى الله عليه، وبما يكون في أمته من الاختلاف، ووصف [أي القاسم] كتاب الجفر، وذكر أنّه تقطّع وذَهَبَ [أي ضاع] وهو يتكلّم عن صحيفة ابن الحنفية [وقد كان صار إلى أبي هاشم عبد الله بن محمد ابن الحنيفة، ونُسخته عند آل مُجَدَّ يتوارثونه)) [مجموع كُتب ورسائل الإمام القاسم بن إبراهيم] . نعم! وهُنا عدّة قراءات ، نقفُ معها .

القراءة الأولى : الظاهر من كلام الإمام نجم آل الرّسول القاسم بن إبراهيم الرّسي (ع) ، وهو الإمام القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (ع) ، أنّ أصل كتاب الجفر (أي كلّ) كان مع ابن الحنفية محمد بن علي بن أبي طالب (ع) وهذا (الأصل) قد يكون جعله الإمام الحسين السبط (ع) إليه لمكانته وليحفظه خصوصاً وهو (ع) مُتجّه إلى الكوفة لملاقاة يزيد بن معاوية ، ثمّ صار ذلك الأصل إلى أبي هاشم عبد الله بن محمد ابن الحنفية ، ثمّ تقطّع ذلك الكتاب إلى قطعٍ حتّى ذهب ، وذلك أنّه يجوز أن يكون الكتاب يتكوّن من عدّة صُحفٍ من الجفر ، فيكون تقطّعها هو أخذ الناس (ولعلّهم بنو العباس) أو أبناء ابن الحنفية وأحفاده ، أو أبناء الإمامين الحسن والحسين وأحفادهم ، حتّى لم يبق ذلك الكتاب مجموعاً ، حتّى ذهب ذلك الكتاب بحيث لا يُعلم له طريقٌ مع عامل إخفاء من يملكه، أو يملك صُحفاً منه .

القراءة الثانية : أنّ الإمام الحسن (ع) يكون قد انتسخ من ذلك الكتاب نُسخةً ، وكذا الإمام الحسين (ع) قد انتسخ من ذلك الكتاب نُسخةً ، فقط أصل الكتاب الذي هو بخط أمير المؤمنين (ع) هو الذي كان الإمام الحسين (ع) يريد أن يحفظه عند أخيه ابن الحنفية ، وهذا إنّما هو استقراء من النصّ ، ويجتمع هذا مع ما ذكره ابن أبي الحديد عن النّقيب الحسيني أن يكون ابن الحنفية قد أخذ نسخة من خطّ أمير المؤمنين ميراثه كقطعةٍ أو صحيفةٍ هي صحيفة دولة بني العباس لا أنّه أخذ أصل خطّ أمير

المؤمنين (ع) وقد رضي بذلك حفظاً لمكانة أخويه ولما كان المضمون من العلم عنده ، واحتمالاً آخر غير هذا ، نعم! فكان لدى الإمام الحسن بن علي (ع) نسخة من كتاب الجفر ، وكذا الإمام الحسين (ع) معه نسخة ، وكذلك كان مع أخيهما العباس بن علي بن أبي طالب رضوان الله عليه نسخة من الجفر (كما سيأتي) ، وكذا لا يمتنع أن يكون ذلك مع أخيهما عمر بن علي بن أبي طالب رضوان الله عليه ، ثم كان أهل البيت من سادات بني الحسن والحسين يتوارثون تلك النسخة (ولذلك سماها الإمام القاسم نسخة ، نسخة من كتاب) ، فكانت في أيدي أهل البيت مع بني الحسن والحسين عن آبائهم ، وكانت في يد بني علي مع أبناء العباس وقد تكون أيضاً مع أبناء عمر الأطراف ابن علي (فقط لا نقل بين يدي يخصصهم) ، نعم! وبغض النظر عن تمامية تلك النسخ أو نقصانها في أيدي الأبناء لأنه يجوز أن يكون كل ابن قد أخذ بقطعة أو صحيفة من صُحف الجفر التي بمجموعها تكون كتاباً (كتاب الجفر) ، إلا أنه يظهر أن الإمام الباقر محمد بن علي (ع) ، أو هو الإمام السجاد علي بن الحسين ، خصوصاً مع جاء من الأخبار بإجماع الشيعة في فضيلة الإمام الباقر (ع) على لسان رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله أنه يقرأ العلم بقرآن وتوجهه وأبيه إلى ميدان العلم قد جمعوا تلك النسخة تامة أو شبه تامة فلذلك نجد الإمام يحيى بن زيد (ع) عندما قال : ((كُنَّا لَهُ عِلْمٌ غَيْرَ أَهْمَ يَعْلَمُونَ كُلَّ مَا نَعْلَمُ ، وَلَا نَعْلَمُ كُلَّ مَا يَعْلَمُونَ)) إنما يتوجه إلى هذا المقام من الجفر خصوصاً وأن سياق كلامه مع متوكل بن هارون هو في الإخبارات المستقبلية ، والكلام يخص الإمامين الباقر والصادق صلوات الله عليهما فلا يطرد ، فأثبت الإمام يحيى بن زيد (ع) أن لهم علم (أي بذلك الجفر) إلا أن لأجل ذلك التفرق في القطع والصحف لم يكن معهم علمهم كعلم عمه الباقر وابن عمه الصادق فإنهما كانا أكثر تتبعاً لكتاب الجفر وجمع ما تباعد منه فلذلك كانوا يعلمون كل ما يعلم أصحاب الصحف المتفرقة ، ولكن أصحاب الصحف المتفرقة لا يعلمون ما غاب عنهم من النسخ والصحف التي جمعها الإمامان زين العابدين أو الباقر صلوات الله عليهما ، وهذا كما ترى من أفضال العلوم ، وليس هو مما لأجله تثبت الإمامة ، وهو بعيد عن ذلك التهويل الإمامي ونظرهم في التقديس التي تقودها النصوص ووجود تابوت موسى وكتب الأنبياء السابقين وما إلى ذلك من الغلو وعلوم الغيب التي يعلمها الإمام متى شاء والله المستعان، وفي الحالة الطبيعية البعيدة عن هذا الغلو فإن بيوت العلماء من آل محمد مفتوحة لإخوتهم وبني عمومهم بل لعموم الأمة يتعلمون منهم معالم دينهم ، فالتفاف سادات بني الحسن والحسين حول باقر علوم الأنبياء هو اللائق بهم وهم الأولى به ، وليس ذلك يعود إلا أن قول بني الحسن والحسين واحداً في اعتقادهم

بمعزل عن ذلك الذي تحكيه وتُفرّق معه الإماميّة بين الأئمّة من بني الحسن والحسين في مشاربهم واعتقاداتهم فليس قول الإمام الباقر هو الإمامة النصيّة أو الوصايا ، نعم! فالمنقبة تلك عن رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله في الإمام مُحمّد بن علي وبقوله للعلم هي منقبةٌ لإمامٍ من أئمّة العلوم الزيدية وذلك تحتجّ به الزيدية على علماء الأئمّة ، إلى جانب علوم سادات بني الحسن والحسين كالإمام زيد بن علي (ع) أعلم أهل زمانه بعد أخيه (بل قد شهد له أخوه الباقر بالتقدّم عليهم في العلم) وبشهادة ابن أخيه الصادق كما مرّ معك في المبحث الخامس ، فليست الأعلميّة مختصةً ببطنٍ دون بطنٍ ، أو بأحدٍ دون آحاد ، فينتبّه لذلك الناظر ، نعم! ولسنا نمنع أن يكون كتاب الجفر نُسخته تامةً مع أحد من العترة غير الإمام الباقر (ع) لأنّ كلام الإمام يحيى بن زيد (ع) هو عن نفسه ومن انطبق عليه حاله من الذريّة ، هذا وكلامه (ع) قد يُقال أنّه يُراد به مُطلق العلم الجفر والحلال والحرام وهذا قد أتينا عليه بالبيان في المبحث الخامس فيراجعه المهتمّ ، نعم! وأختم هذه القراءة بأنّ آل محمّد عند الإمام القاسم بن إبراهيم (ع) هم سادات بني الحسن والحسين (ع) ، لا أئمّة التسعة من ولد الحسين كما تقول الإماميّة ، فعلى هذا يتوجّه كلامه (ع) عندما قال أنّ آل محمّد يتوارثونه ، فإنّ للإمامية في هذه الجزئيات تشغيبٌ ، فإن قيل فأين هو الجفر اليوم من ذلك التوارث؟! قلنا : لا يلزم أن يكون ذلك مطّرداً في التوارث فالإمام يتكلّم عن حدّ علمه ، يتوارثونه حتى زمانه الذي هو شاهدٌ عليه ، والزيدية تروي أنّ نسخته كانت مع الإمام الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحسين (ع) .

القراءة الثالثة : هي في موضوع كتاب الجفر من كلام الإمام القاسم بن إبراهيم (ع) ، وهو قوله أنّه إخبار نبويّ : ((بما يكون في أمّته من بعده في كتاب الجفر، من الملوك إلى نزول عيسى بن مريم صلى الله عليه، وبما يكون في أمّته من الاختلاف)). .

[قمر بن هاشم العباس بن علي بن أبي طالب رضوان الله عليه يمتلك صحيفةً من ميراثه في الجفر]

:

النصّ الأوّل : يقول علي بن محمّد بن عبّيدالله بن عبّيدالله بن الحسن بن عبّيدالله بن العباس بن علي بن أبي طالب رضوان الله عليهم ، وهو وأبوه من أصحاب الإمام الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحسين (ع) في كتابه (سيرة الإمام الهادي إلى الحق) : قال أبو جعفر محمّد بن سليمان [الفقيه المحدث الكوفي ، صاحب الإمام الهادي إلى الحق] : فحدّثني مُحمّد بن عبّيدالله [والد علي بن محمّد السابق الذكر

، ورفيقُ طريق الإمام الهادي إلى الحقّ من المدينة إلى اليمن] ، قال : ((وجدتُ في كُتب جدِّي عُبيدالله بن العباس بن علي بن أبي طالب رحمة الله عليه ، إن القائم من ولد الحسن إذا خرج وبدأ بالمشير في نجد [الأرض المرتفعة] ، فيمرّ ببطنٍ من بني عقيل يُقال لهم بنو معاوية بن حرب ، فيسير إلى اليمن فيسوقُ يَمْنُها إلى تَهاَمَتِها إلى مكّة كسوق الرّاعي غنمَه إلى مرعاها يُقدّمُه بين يديه رجلٌ من ولد العباس بن علي عليه السّلام)) [سيرة الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين: ٣٠] .

النصّ الأوّل : قال علي بن محمّد بن عُبيدالله بن عبد الله بن عُبيدالله بن الحسن بن عُبيدالله بن العباس بن علي بن أبي طالب رضوان الله عليهم ، في كتابه (سيرة الإمام الهادي إلى الحق) ، وما بين المعقوفتين [فمنا للتوضيح : ((سألتُ أبي مُحمّد بن عُبيدالله بعد وصولي إليه إليه باليمن كيف كان خروج الهادي إلى الحق؟! وكيف كان خروجكم؟! وما لقيتم في سفركم؟! فقال : يا بُنيّ خرجنا من عندكم من المدينة لهُلال ذي الحِجّة ، فلمّا سرنا إلى القُرْع [مقرّ إقامة بني الرّسي بالمدينة] يوماً وكسّر يوم ، فلمّا وصلنا لقينا الهادي إلى الحقّ ومعه أبوه الحسين بن القاسم ، وعمّها محمّد والحسن أبناء القاسم ، وعبدالله بن الحسين أخوه عليه السّلام ، وجماعة فتياهم فسلموا علينا وتحدّثوا معنا ساعة ، ثمّ انصرفوا إلى منازلهم وصرنا إلى منزلنا ، ثمّ عادَ إلينا عند حضور العتمة وكنا في مسجد قُدام المنزل الذي كنا فيه ، فلمّا حضرت صلاة العتمة فُمنّا إلى الصّلاة فقال الهادي إلى الحقّ لعَمّه محمّد بن القاسم تقدّم يا عمّ صلّ بنا . فقال : سبحان الله يا بُنيّ لا يجوزُ أن أتقدّم عليك . فقال الهادي إلى الحقّ : قد جعلتُ الأمر إليك فتقدّم فصلّ بنا ، فتقدّم محمّد بن القاسم صلى الله عليه فصلّى بنا العتمة ، فلمّا فرغ من صلاته وسلّم التفت إلى الهادي إلى الحق ، فقال له : يا ابن أخي استغفر لي فإنّي قد تقدّمتُ عليك ، وصليتُ بك ، وكُنْتُ أحقّ بالتقدّم مِنّي ، فقال له الهادي إلى الحقّ : غفر الله لك يا عمّ . فلمّا سمعتُ يا بُنيّ كلام محمّد بن القاسم للهادي إلى الحقّ ازدادتُ رغبةً فيه ومحبةً له ، فأقمنا ثلاثة أيّام ، ثمّ أتى عبدالله بن الحسين [أخو الهادي] فتحدّث عندنا مليّاً ، ثمّ قال : لا أرى إلّا أنّ الهادي إلى الحقّ قد أضربَ عن الحُجُوج وعزَمَ على صرفِ هؤلاء الذين جاؤوه من اليمن [وذلك أنّ وفداً من كبار قبائل اليمن أتوا يطلبونه الحُجُوج إليهم ليقيم فيهم الكتاب والسنة والعدل] ، فغمّنا ما سمعناه منه غمّاً شديداً وأتعبنا ذلك للذي كنّا قد أملنا في نفوسنا ورجونا من قيامنا ومعونتنا لإمامنا وإظهارنا لدين ربّنا وسنة نبيّنا ، ثمّ انصرفَ عنّا عبدالله بن الحسين إلى منزله ، وقام كلّ رجلٍ منّا إلى موضعه مُتأسّفاً حزيناً مغموماً مهموماً على انقطاع رجائه وكسوفِ أمليه ، فلم نزل على ذلك حتّى كان انتصاف النّهار من ذلك اليوم ، ثمّ إذا بعلامٍ للهادي إلى

الحق يُقال له سليم قد أقبل إلينا فقال : باسم الله قوموا فارحلوا وشدّوا على دوابكم . قال : فقمنا مسرورين جذلين فرحين ، فقلنا له : ما القصّة يا سليم؟! فقال : قد عزم مولاي على الخروج إلى اليمن ، فشددنا على دوابنا ، وما نصدّق أنّه خارجٌ معنا . قال : فلمّا أكملنا ما نحتاج إليه ، إذا بالهادي قد برز إلينا ومشائخه وأخوه وبنو عمّه محدّقين به فلقيناهم وسلّمنا عليهم أجمعين ، وساروا معنا مُشيّعين لنا ساعة ، ثمّ أمر الهادي إلى الحق مشائخه بالانصراف والوداع له ، فودّعوه فسمعتُ عند وداعهم محمّد بن القاسم عليه السلام وهو يقول : (يا أبا الحسين ، لو حملتني زكّيتاي لجاهدتُ معك يا بُنيّ ، أشركنا الله في كلّ ما أنت فيه ، وفي كلّ مشهدٍ تشهده ، وفي كلّ موقفٍ تقفه) ، فازددتُ لذلك فرحاً وسروراً وودّعناهم وعادوا راجعين واستقمتنا في سيرنا وكانت عدتنا يسيرة لم يكن مع الهادي إلى الحق غير ابنه محمّد بن يحيى ، يوسف بن مُحمّد الحسني ، ومحمّد بن عبيدالله من ولد العباس بن علي [أي يقصدُ نفسه] ، ويحيى بن الحسين من ولد عُمر بن علي ، وإدريس بن أحمد من ولد جعفر بن أبي طالب ، وعشرة من خدمه ، فسرنا حتّى وصلنا إلى قرية يُقال له السّوّاريّة وكنا عازمين على أن نأخذ طريقاً يُخرجنا على تربة وبيشة ، فعسرت علينا الطّريق التي أملنا ، ورجعنا على أعقابنا فبينما نحن نسيرُ إذ مررنا ببطنٍ من العرب ، فنزل عليهم الهادي إلى الحق عليه السّلام ونزلنا معه ، فسألْتُ بعض القوم عن نسبهم؟! فقال لي : إنّنا بطنٌ من قيس يُقال لهم بنو معاوية بن حرب ، **فذكرتُ عند ذلك حديث جدّي عبيدالله بن العباس في صاحب اليمن** ، وعلمتُ أنّه صاحبُ الأمر [أي المقصودُ في الخبر] وحمدتُ الله تعالى الذي بلغنا رؤيته والقيام معه ، ثمّ إنّ الهادي إلى الحق (ع) كلّم القوم الذي نزل عندهم وذكرهم بأيّام الله ، وأعلّمهم بقيامه بطاعة الله وسألمهم النّصرة له والقيام معه ، فخرج نفرٌ من بني مُعاوية بن حرب وسار حتّى كان في بعض الطّريق ، ثمّ إني سألتُهُ عمّا كان من عزمه على المقام والتخلّف عن الخروج إلى اليمن؟! فقال : كنتُ قد اثنتيتُ عن الخروج إلى اليمن وعزمتُ على أن أصرف رُسل أهل اليمن للذي كان بدا لي من شِرة أهل اليمن ، وقلة رغبتهم في الحق ، فكنْتُ عازماً على التخلّف حتّى إذا كانَ قبل خروجي بليّة رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم في المنام وهو يقول لي : ((يا يحيى مالك متثاقلاً عن الخروج ، انفض فمُرهم فليُتّقوا ما على الأرض من هذه الأوساخ)) ، فعلمتُ أنّه صلى الله عليه وآله لم يُرد بذلك غير المعاصي التي على الأرض من العباد ، فضَمِنْتُ له التّهوضُ ، فَتَهَضَّتْ)) [سيرة الإمام الهادي إلى الحق: ٣٨] .

نعم! ولنا مع هذين التّقلين عن محمّد بن عبيدالله العباسي العلوي رحمه الله ، عدّة قراءات مهمّة .

القراءة الأولى : أنّ هذين الثقلين صحيحين بل غاية الصحة فالأول عن الثقة العالم علي بن محمد بن عبيدالله العباسي العلوي ، عن الثقة الحافظ الفقيه محمد بن سليمان الكوفي ، عن الثقة الشهيد محمد بن عبيد الله العباسي . والثاني : عن الثقة العالم علي بن محمد بن عبيدالله العباسي العلوي ، عن أبيه الثقة الشهيد محمد بن عبيدالله العباسي العلوي ، وكلاهما في موضوع واحد فيما نحن بصدده من كتاب عبيدالله بن العباس بن علي بن أبي طالب رضوان الله عليهم ، وكلاهما في كتاب علي بن محمد بن عبيدالله خاصته (سيرة الإمام الهادي إلى الحق).

القراءة الثانية : أنّ الظاهر من كتاب أبي محمد الأمير عبيدالله بن العباس بن علي بن أبي طالب (ع) أنّه قد ورثه عن أبيه قمر بني هاشم العباس بن علي بن أبي طالب (ع) ، فتكون صحيفته ميراثه قد وصله كما وصل أخاه محمد بن علي بن أبي طالب ، خصوصاً وأنّ موضوعنا هذا منها هو في الإخبار بالأحداث المستقبلية وتلك مادة كتاب الجفر .

القراءة الثالثة : أنّ في ذلك ردّ على من جعل كتاب الجفر من اختصاص بطني أو آحادٍ مخصوصين محدودين من بني الحسين وأنه لا ينظره إلّا نبيّ أو وصيّ وذلك من قول الإمامية .

القراءة الرابعة : أنذ دعوة الإمام الهادي (ع) قد بلغت تهامة ومكة وحُطِبَ له (ع) فيها كما هو معلوم من سيرته (ع) ، وأشرف الحجاز من ذرية الإمام الرضا عبدالله بن موسى الجون ومن أمراء مكة على نصرته (ع) ، وأشرف مكة على مذهب الزيدية ذلك معلومٌ تاريخياً ، وكذلك كانت الدعوة التي أسسها الإمام الهادي إلى الحق (ع) في اليمن تنتشر على يد الأئمة بعده في اليمن فذلك يدلّ أنّه مصداق الخبر إلى جانب ما ذكره محمد بن عبيدالله العباسي من النزول على بني معاوية في طريقهم .

ثانياً : ذكرُ شيءٍ من الأخبار عن سادات العترة وغيرهم من بني هاشم من علم الجفر والأحداث المستقبلية:

نعم! ولعلني آتي أيضاً بشيءٍ من الإخبارات ممّا وقع تحت يدي على عَجالةٍ ليستبين للناظر والباحث أنّ دعوى اختصاص أئمة الإمامية بتلك الإخبارات هي محضُ دعوى لا تصحّ ، فمن ذلك (وأشيرُ إلى أنّي سأذكرُ الإخبارات أيضاً عن أئمة الإمامية هنا في سياق ذكرِ سلفِ الزيدية من أئمة العترة لأهمّ للزيدية سلفٌ وهم أولى بهم عند التحقيق) :

[ما أثر عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) ، (ت ٤٠ هـ)] :

١- الإخبار عن كيفية مقتله (ع) وأنه يضرب رأسه فتُخَضُّ حَيْثُهُ: قال ابن أبي الحديد المعتزلي :
(واعلم أنه عليه السلام قد أقسم في هذا الفصل بالله الذي نفسه بيده، أنهم لا يسألونه عن أمر يحدث بينهم وبين القيامة إلا أخبرهم به، وأنه ما صحَّ من طائفة من الناس يهتدي بها مائة وتضلُّ بها مائة، إلا وهو مُخْبِرٌ لهم - إن سألوه - برغائهم، وقائدها وسائقها ومَوَاضِعَ نزول رُكَّابها وخيولها، ومن يُقتل منها قتلاً، ومن يموت منها موتاً، وهذه الدعوى ليست منه عليه السلام ادعاء الربوبية، ولا ادعاء النبوة، ولكنه كان يقول: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أخبره بذلك، ولقد امتحنت إخباره فوجدناه موافقاً، فاستدللنا بذلك على صدق الدعوى المذكورة،
كإخباره عن الضربة التي يضرب بها في رأسه فتُخَضُّ حَيْثُهُ .

٢- وقال ابن أبي الحديد : ((وإخباره عن قتل الحسين ابنه عليهما السلام، وما قاله في كربلاء حيث مرَّ بها)).

٣- وقال ابن أبي الحديد : ((وإخباره بملك معاوية الأمر من بعده)).

٤- وقال ابن أبي الحديد : ((وإخباره عن الحجاج ، وعن يوسف بن عمر)).

٥- وقال ابن أبي الحديد : ((وما أخبر به من أمر الخوارج بالتهروان)).

٦- وقال ابن أبي الحديد : ((وما قدّمه إلى أصحابه من إخباره بقتل من يقتل منهم، وصلب من يُصلب)).

٧- وقال ابن أبي الحديد : ((وإخباره بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين)).

٨- وقال ابن أبي الحديد : ((وإخباره بعدة الجيش الوارد إليه من الكوفة لما شخص عليه السلام إلى البصرة لحرب أهلها)).

٩- وقال ابن أبي الحديد : ((وإخباره عن عبدالله بن الزبير، وقوله فيه: ((خبّ ضبّ، يروم أمراً ولا يدركه، ينصب حباله الدين لاصطياد الدنيا، وهو بعد مصلوب قريش)).

١٠- وقال ابن أبي الحديد : ((وإخباره عن هلاك البصرة، بالغرق وهلاكها تارة أخرى بالزنج، وهو الذي صحفه قوم فقالوا: بالريح)).

١١- وقال ابن أبي الحديد : ((وَكَاخْبَارِهِ عَنْ ظُهُورِ الرَّايَاتِ السَّوْدِ مِنْ خُرَاسَانَ، وَتَنْصِيصِهِ

عَلَى قَوْمٍ مِنْ أَهْلِهَا يُعْرِفُونَ بِنِي رُزَيْقٍ، بِتَقْدِيمِ الْمَهْمَلَةِ، وَهُمْ آلُ مُصْعَبِ الَّذِينَ مِنْهُمْ طَاهِرٌ

بَنِ الْحُسَيْنِ وَوَلَدِهِ ، وَإِسْحَاقَ بَنِ إِبْرَاهِيمَ، وَكَانُوا هُمْ وَسَلَفُهُمْ دَعَاةَ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ)) .

١٢- وقال ابن أبي الحديد : ((وَكَاخْبَارِهِ عَنْ الْأَثَمَةِ الَّذِينَ ظَهَرُوا مِنْ وَلَدِهِ بِطَبْرِسْتَانَ،

كَالْتَاصِرِ وَالِدَاعِي وَغَيْرِهِمَا، فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : ((وَإِنَّ لَالَ مُحَمَّدَ بِالطَّالِقَانَ لَكُنْزاً سَيُظْهِرُهُ

اللَّهُ إِذَا شَاءَ ، دَعَاؤُهُ حَقٌّ يَقُومُ بِإِذْنِ اللَّهِ فَيَدْعُو إِلَى دِينِ اللَّهِ)) .

تعليق : وأيضاً أوّل من دعا من أئمة العترة في الطالقان في بداية القرن الثالث الهجريّ الإمام

الطالقاني محمد بن القاسم بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (ع) ،

ودعوته هي قبل الأئمة الداعي الكبير وأخيه محمد والتاصر للحق والداعي الصغير الحسن بن القاسم

عليهم جميعاً السّلام ، ولعمري أنّ هذه الإخبارات ممّا ينيّز للباحث بصيرته ليعرف الدّعوة الزيدية

وصدق رايتها ، والإمام الطالقاني (ع) ممّن اشتهر عنه القول بالعدل والتوحيد وكذا سلّقه وسائر

الأئمة الأعلام من أهل البيت (ع) على تلك الدّعوة ، وانظر ما يأتي من ثناء أمير المؤمنين على

أئمة الزيدية ودّعائه على قاتليهم وانظر ما هو موقف الإمامية من أولئك الأعلام فهو الدّم والتضليل

ووصفهم بالحسد ، والله المستعان .

١٣- وقال ابن أبي الحديد : ((وَكَاخْبَارِهِ عَنْ مَقْتَلِ النَّفْسِ الزَكِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ، وَقَوْلِهِ : ((إِنَّهُ

يُقْتَلُ عِنْدَ أَحْجَارِ الزَّيْتِ)) ، وَكَقَوْلِهِ عَنْ أَخِيهِ إِبْرَاهِيمَ الْمَقْتُولِ بِبَابِ حِمْرَةَ [خَمْرَةَ ، أَيْ

بَاخْمَرًا] : ((يُقْتَلُ بَعْدَ أَنْ يَظْهَرَ، وَيُقَهَّرُ بَعْدَ أَنْ يَقَهَّرَ)) ، وَقَوْلِهِ فِيهِ أَيْضًا : ((يَأْتِيهِ سَهْمٌ غَرَبَ

، يَكُونُ فِيهِ مَنِيَّتُهُ فَيَأْ بُؤْسًا لِلرَّامِي! شَلَّتْ يَدُهُ، وَوَهَنَ عَصَدُهُ)) .

تعليق : فإن كان هؤلاء ظلمة وحاسدون كما تصفهم الروايات والكتب الرجالية الإمامية فكيف

يكون ذلك الثناء من تلك الصفات ، فالمذموم نفس خبيثة ، والظالم ابغي الحاسد المنكر لإمامه

المنصوص لا يُقال معه بؤساً لراميه وشلّت يده ، فتأمل ذلك موقفاً ، وقد أفردنا في مبحث

(الرافضة) مباحث ونقولات كثيرة ومستفيضة في ذم الإمامية لسادات بني الحسن والحسين (ع)

هؤلاء .

١٤- وقال ابن أبي الحديد : ((وإخباره عن قتلى وج [فخ] ، وقوله فيهم: ((هم خير أهل الأرض)).

تعليق : وهؤلاء الذين هم خير أهل الأرض أصحاب (فخ) وعلى رأسهم إمامهم وقائدهم الحسين بن علي بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (ع) ، تجده في كتاب ثقة الإمامية الكليني الكافي مذكوماً ينبغي على إمام زمانه المنصوص عليه المعصوم الكاظم (ع) ويطلب منه أن يُبايعه بالإمامة والكاظم يُهدّده بأن لا يجعله يخرج منه من الكلام كما خرج من الإمام الصادق (ع) مع النفس الزكية ، وهذا لعمرى منهج لا يرضاه أمير المؤمنين (ع) من قول الإمامية ، ولا يرضاه الإمام موسى الكاظم (ع) نفسه من الإمامية .

١٥- وقال ابن أبي الحديد : ((وَذُو الْبَدَاءِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَهُوَ الْمَسْجِيُّ بِالرِّدَاءِ، لِأَنَّ أَبَاهُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرًا سَجَّاهَ بِرِدَائِهِ لَمَّا مَاتَ، وَأَدْخَلَ إِلَيْهِ وَجْهَهُ الشَّيْعَةُ يُشَاهِدُونَهُ، لِيَعْلَمُوا مَوْتَهُ، وَتَزُولَ عَنْهُمْ الشُّبْهَةُ فِي أَمْرِهِ)).

تعليق : وهذا ليس وجهه إشادة من أمير المؤمنين (ع) بقضية البداء أو تأصيل ما تذهب إليه الإمامية أو غيرهم ، لأن الإمام أمير المؤمنين (ع) كان يتكلم عن الفتن والاختلاف وأصول الإضلال كما يتكلم عن أصول الهداية ، فقال (ع) : ((وَلَا عَنْ فِتْنَةٍ تَهْدِي مِائَةً وَ تُضِلُّ مِائَةً إِلَّا أَنْبَأْتُكُمْ بِنَاقِظِهَا وَ قَائِدِهَا)) ، فهو (ع) ذكر حادثة البداء كمادة اختلافٍ وادعاء لا أن ذلك في سياق الإشادة أو التصحيح أو الثناء وقارن ذلك بما يذكره من حال أصحاب فخ ، والطالقان ، والنفس الزكية وأخيه فإثما الإشادة في قوله ذاك ، نعم! وفعلاً قد حصلت فتنة بموت إسماعيل عليه السلام وقالت فيه بعض الشيعة باطلاً بالبداء ، وكذا بالمهدوية ، ولذلك استبق الإمام الصادق (ع) برفع أسباب ذلك عن الشيعة بكشفه (ع) قبل دفنه ، ومع ذلك قالوا بالبداء والصادق (ع) بريء من ذلك ، فهذا الذكر ذكر موطن فتنة وضلالة فيتأمل الناظر ، ومع هذا جواب دقيق للباحثين عن خلفية رفع الإمام الصادق (ع) الغطاء عن نعش ابنه إسماعيل ، لأن البعض قد يُذهبه الاستقراء أن ذلك بناءً على خلفية الوصايا والنصوص ، وإثما الاستقراء الصحيح هو لما جاء من الأخبار أن فتنة ستحصل بموت إسماعيل (ع) فاستبق الإمام الصادق (ع) بما علمه من الجفر إلى رفع تلك الفتنة بتأكيد موت ابنه إسماعيل (ع) .

١٦- وقال ابن أبي الحديد : ((وَكَاخْبَارِهِ عَنِ الْمَمْلَكَةِ الْعَلَوِيَّةِ بِالْقَرْبِ، وَتَصْرِيحِهِ بِذِكْرِ

كِتَابَةِ، وَهُمْ الَّذِينَ نَصَرُوا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الدَّاعِي الْمَعْلَمَ. وَكَقَوْلِهِ وَهُوَ يُشِيرُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمَهْدِيِّ: وَهُوَ أَوَّلُهُمْ ثُمَّ يَظْهَرُ صَاحِبُ الْقَيْرَوَانِ الْعُضَّ الْبُضِّ، ذُو النَّسَبِ الْمُحْضِ، الْمُنْتَجَبُ مِنْ سُلَالَةِ ذِي الْبَدَاءِ، الْمَسْجِيُّ بِالرِّدَاءِ، وَكَانَ عُبَيْدُ اللَّهِ الْمَهْدِيُّ أَيْضَ مُتْرَفًا مُشْرَبًا بِحُمْرَةٍ، رَخَصَ الْبَدْنَ، تَارَ الْأَطْرَافَ)).

تعليق : وهذا إخبار عام لا يصحبه ثناء ، وهو كالأخبار بالدولة الأموية أو العباسية ، وأبو عبد الله المعلم فهو الداعي للدولة الفاطمية في بلاد كتامة أولاً والله أعلم ، وغاية ما فيه إثبات صحة نسب الفاطميين إلى إسماعيل بن جعفر (ع) ، والمتجرب هو ذو الحسب آباء من سلالة إسماعيل بن جعفر ، ولو كان الأصل إشادة بالدين لا إبراز الوصف فقط ، فإن النص سيكون ظاهره في إثبات البداء (وذلك بعيداً فقط نقول ذلك جَدَلًا) وعُبيد الله المهدي يُنكر البداء في إسماعيل ويقول أنه وصي الإمام الصادق (ع) ، وقریباً وأيضاً في هذا النص أنت تقف على عكس ذلك من التعريض بمن يقول بوصيته ، وكيف فعل الإمام الصادق (ع) بالرداء يرفعه ليرفع قول من قال بإمامته ومهدويته ، فليس الأمر إشادة بالدين ، بل إبراز للوصف من حال المختلفين، وهذا النص إن صح فإثبات نسب من أمير المؤمنين (ع) بل وبتأكيد ، والله يحب الإنصاف ، أيضاً فإن اعتقاد خير أهل الأرض أهل فح ، وكذا الإمامين النفس الزكية والنفس الرضية أخيه إبراهيم وغيرهم من سادات العترة على إنكار تلك الوصايا جُملة وتفصيلاً ، فتأمل أنه لن يكون محل ثناء من أنكر الوصايا عماد الدين ، فذلك الإثبات من مفردات البداء أو قوله (المنتجب) فهي لا تُفيد إشادة في الدين ، بل إبراز لوصف بلحاظ آخر وهو النسب وقيام الدولة كدولة .

١٧- وقال ابن أبي الحديد : ((وَكَاخْبَارِهِ عَنِ بَنِي بُؤْيِهِ وَقَوْلِهِ فِيهِمْ: ((وَيَخْرُجُ مِنْ دَيْلِمَانَ

بَنُو الصَّيَادِ)) ، إِشَارَةً إِلَيْهِمْ. وَكَانَ أَبُوهُمْ صَيَادَ السَّمَكِ يَصِيدُ مِنْهُ بِيَدِهِ مَا يَنْقَوْتُ هُوَ وَعِيَالُهُ بِشَمْنِهِ، فَأَخْرَجَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ وَلَدِهِ لَصْلِبِهِ مَلُوكًا ثَلَاثَةً، وَنَشَرَ ذُرِّيَّتَهُمْ حَتَّى ضُرِبَتْ الْأَمْثَالُ بِمُلْكِهِمْ. وَكَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهِمْ: ((ثُمَّ يَسْتَشْرِي أَمْرَهُمْ حَتَّى يَمْلِكُوا الزُّرَّاءَ، وَيَخْلَعُوا الْخُلَفَاءَ)). فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ: فَكَمْ مُدَّتْهُمْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ فَقَالَ: ((مِائَةٌ أَوْ تَرِيدُ قَلِيلًا)). وَكَقَوْلِهِ فِيهِمْ: وَ ((الْمُتْرَفُ ابْنُ الْأَجْدَمِ، يَقْتُلُهُ ابْنُ عَمِّهِ عَلَى دَجَلَةٍ)) ، وَهُوَ إِشَارَةٌ

إلى عزّ الدّولة بختيار بن مُعزّ الدّولة أبي الحسين، وَكَانَ مُعزّ الدّولة أَقْطَعَ اليَدَ، قُطِعَتْ يَدُهُ
لِلنَّكُوصِ فِي الْحَرْبِ، وَكَانَ ابْنُهُ عَزّ الدّولة بِخِتَارٍ مُتَرَفّاً ، صَاحِبَ لُحُوشٍ وَشَرِبٍ، وَقَتْلَهُ عَصْدُ
الدّولة فَنَاحَسَرُوهُ، ابْنُ عَمِّهِ بِقَصْرِ الْجَصِّ عَلَى دَجَلَةٍ فِي الْحَرْبِ، وَسَلَبَهُ مُلْكَهُ، فَأَمَّا خَلْعُهُمْ
لِلْخُلَفَاءِ فَإِنَّ مُعزّ الدّولة خَلَعَ الْمُسْتَكْفِي، وَرَتَّبَ عِوْضَهُ الْمُطِيعَ، وَبَجَاءَ الدّولة أَبَا نَصْرٍ بِنِ
عَصْدِ الدّولة خَلَعَ الطَّائِعَ وَرَتَّبَ عِوْضَهُ الْقَادِرَ، وَكَانَتْ مُدَّةُ مُلْكِهِمْ كَمَا أَخْبَرَ بِهِ عَلَيْهِ
السَّلامُ)).

١٨- وَقَالَ ابْنُ أَبِي الْحَدِيدِ : ((وَكَإِخْبَارِهِ عَلَيْهِ السَّلامُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى
عَنْ انْتِقَالِ الْأَمْرِ إِلَى أَوْلَادِهِ، فَإِنَّ عَلِيَّ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ لَمَّا وُلِدَ، أَخْرَجَهُ أَبُوهُ عَبْدُ اللَّهِ إِلَى عَلِيٍّ
عَلَيْهِ السَّلامُ، فَأَخَذَهُ وَتَقَلَّ فِيهِ ، حَتَّى كَثُرَتْ بِتَمَرَةٍ قَدْ لَاقَهَا، وَدَفَعَهُ إِلَيْهِ، وَقَالَ: خُذْ إِلَيْكَ
أَبَا الْأَمْلَاقِ، هَكَذَا الرِّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ، وَهِيَ الَّتِي ذَكَرَهَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ فِي "الْكِتَابِ
الْكَامِلِ"، وَلَيْسَتْ الرِّوَايَةُ الَّتِي يَذْكُرُ فِيهَا الْعَدَدُ بِصَحِيحَةٍ وَلَا مَنَقُولَةً مِنْ كِتَابٍ مُعْتَمَدٍ
عَلَيْهِ. وَكَمْ لَهُ مِنَ الْأَخْبَارِ عَنِ الْغُيُوبِ الْجَارِيَةِ هَذَا الْمَجْرَى، مِمَّا لَوْ أَرَدْنَا اسْتِقْصَاءَهُ لَكُنَّا
[لِكَرْسَانَا] لَهُ كَرَارِيسُ كَثِيرَةٌ، وَكُنْتُ السَّيْرَ تَشْتَمِلُ عَلَيْهَا مَشْرُوحَةً)).

تعليق : قَالَ الْإِمَامُ الْمُؤَقَّقُ بِاللَّهِ الْجُرْجَانِيُّ ، أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ (ع) : ((اِفْتَقَدَ ابْنَ عَبَّاسٍ فِي وَقْتِ صَلَاةِ
الظَّهْرِ، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: مَا لَابْنَ عَبَّاسٍ لَمْ يَحْضُرْ؟! فَقَالُوا: وُلِدَ لَهُ مَوْلُودٌ ، فَلَمَّا صَلَّى قَالَ: امْضُوا
بِنَا إِلَيْهِ فَأَتَاهُ فَهَنَّاهُ فَقَالَ: شَكَرْتُ الْوَاهِبَ، وَتُبِّرَكَ لَكَ فِي الْمَوْهُوبِ، وَرُزِقْتَ بِرِّهِ ، وَبَلَغَ أَشَدَّهُ ، مَا
سَمَّيْتَهُ؟ فَقَالَ: أَوْيَجُوزُ لِي أَنْ أَسَمِّيَهُ حَتَّى تُسَمِّيَهُ، فَأَخْرَجَ إِلَيْهِ فَأَخَذَهُ فَحَنَّكَهُ وَدَعَا لَهُ ، ثُمَّ رَدَّهُ إِلَيْهِ
فَقَالَ: **خُذْ إِلَيْكَ أَبَا الْأَمْلَاقِ** قَدْ سَمَّيْتُهُ عَلِيّاً، وَكَنَّيْتُهُ أَبَا الْحَسَنِ، وَكَانَ مُفْلَقاً بَلِيغاً ذَا سُودٍ وَشَرَفٍ))
[الاعتبار وسلوة العارفين] ، وَكَذَا قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ فِي كِتَابِهِ (الْكَامِلِ) ، قَالَ : ((يُرَوَّى عَنْ عَلِيٍّ
بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ افْتَقَدَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْعَبَّاسِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي وَقْتِ صَلَاةِ الظَّهْرِ ، فَقَالَ
لِأَصْحَابِهِ: مَا بَالُ أَبِي الْعَبَّاسِ لَمْ يَحْضُرْ؟ .. الرِّوَايَةُ)) [الْكَامِلُ فِي اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ: ١٦١/٢] ، وَذَكَرَ
هَذِهِ الرِّوَايَةَ ابْنُ عَبْدِ رَبِّهِ الْأَنْدَلُسِيُّ فِي [العقيد الفريد: ٣٦٠/٥] ، وَذَكَرَهَا الْمُقَدِّسِيُّ فِي كِتَابِهِ [البدء
والتاريخ: ٥٦/٦] ، وَغَيْرُهُمْ .

وفي الإخبار عن الإمام زيد بن علي (ع) ومقتله ، يروي الإمام الناصر للحق الأطروش بإسناده ، عن حبة بن جوين الغربي قال: ((كُنَّا مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَا وَالْأَصْبَغُ بْنُ نَبَاتَةَ فِي الْكُنَاسَةِ فِي مَوْضِعِ الْخَرَاذِينَ وَالْمَسْجِدِ وَالْحَنَاطِينَ، وَهِيَ يَوْمُئِذٍ صَحْرَاءُ . يُرِيدُ الْمَسْجِدَ الْأَعْظَمَ . فَمَا زَالَ يَلْتَفِتُ إِلَى ذَلِكَ الْمَوْضِعِ وَيَبْكِي بُكَاءً شَدِيداً وَيَقُولُ: يَا أَبِي بَابِي . فَقَالَ لَهُ الْأَصْبَغُ: لَقَدْ بَكَيتَ فَالْتَفَتَ حَتَّى بَكَتَ قُلُوبُنَا وَأَعْيُنُنَا . فَالْتَفَتَ فَلَمْ أَرِ أَحَدًا، فَقَالَ: حَدَّثَنِي خَلِيلِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنْ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّهُ يُؤَلِّدُ لِي مَوْلُودًا مَا وُلِدَ أَبَوَاهُ بَعْدَ، يَلْقَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ غَاضِبًا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ رَاضِيًا عَنْهُ عَلَى الْحَقِّ حَقًّا حَقًّا عَلَى دِينِ جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَمُحَمَّدَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَإِنَّهُ يُثَمِّلُ بِهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِثْلَ، مَا مِثْلَ بِأَحَدٍ قَبْلَهُ وَلَا يُثَمِّلُ بِأَحَدٍ بَعْدَهُ ، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَى رُوحِهِ وَعَلَى الْأَرْوَاحِ الَّتِي تَتَوَقَّى مَعَهُ)) [المحيط بالإمامة] .

تعليق : وأيضاً روى الإمام الناطق بالحق يحيى بن الحسين الهاروني الحسيني (ع) ، بإسناده ، عَنْ أَبِي عُمَرَ زَادَانَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: ((الشَّهِيدُ مِنْ ذُرِّيَّتِي وَالْقَائِمُ بِالْحَقِّ مِنْ وَلَدِي الْمَصْلُوبُ بِكُنَاسَةٍ كُوفَانٍ إِمَامُ الْمُجَاهِدِينَ، وَقَائِدُ الْغُرِّ الْمُحَجَّلِينَ، يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ هُوَ وَأَصْحَابُهُ تَتَلَقَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ يُنَادُونَهُمْ: ادْخُلُوا الْجَنَّةَ لَا خَوْفَ عَلَيْكُمْ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ)) [تيسير المطالب في أمالي أبي طالب]، وروى الإمام المرشد بالله يحيى بن الحسين الشَّجَرِي (ع) ، بإسناده ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَيْنَمَا عَلِيٌّ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- بَيْنَ أَصْحَابِهِ إِذْ بَكَى بُكَاءً شَدِيداً حَتَّى لَثَقَتْ لَحْيَتُهُ، فَقَالَ لَهُ الْحُسَيْنُ -عَلَيْهِ السَّلَامُ-: يَا أَبَتِ، مَا لَكَ تَبْكِي؟ قَالَ: يَا بُنَيَّ، لِأُمُورٍ خُفِيتُ عَلَيْكَ، أَنْبَأَنِي بِهَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-، قَالَ: وَمَا أَنْبَأَكَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ-؟ قَالَ: يَا بُنَيَّ، لَوْلَا أَنَّكَ سَأَلْتَنِي مَا أَخْبَرْتُكَ لِنَاءً تَحْزَنَ وَيَطُولَ هُمُكَ، أَنْبَأَنِي رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- فَذَكَرَ حَدِيثًا طَوِيلًا، قَالَ فِيهِ: ((يَا عَلِيُّ كَيْفَ أَنْتَ إِذَا وَلِيَهَا الْأَحْوَالُ الدَّمِيمُ الْكَافِرُ اللَّئِيمُ فَيَخْرُجُ عَلَيْهِ خَيْرُ أَهْلِ الْأَرْضِ مِنْ طَوْلِهَا وَالْعَرَضِ))، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ هُوَ؟ قَالَ: ((يَا عَلِيُّ رَجُلٌ أَيْدَهُ اللَّهُ بِالْإِيمَانِ وَأَلْبَسَهُ قَمِيصَ الْبِرِّ وَالْإِحْسَانِ، فَيَخْرُجُ فِي عَصَابَةٍ يَدْعُونَ إِلَى الرَّحْمَنِ، مِنْ أَعْوَانِهِ خَيْرُ أَعْوَانٍ، فَيَقْتُلُهُ الْأَحْوَالُ ذُو الشَّنَّانِ، ثُمَّ يَصْلُبُهُ عَلَى جَذَعِ زَمَانٍ، ثُمَّ يُحْرِقُهُ بِالنَّيِّرَانِ، ثُمَّ يَضْرِبُهُ بِالْعِصْبَانِ حَتَّى يَكُونَ رَمَادًا كَرَمَادِ النَّيِّرَانِ، ثُمَّ تَصِيرُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ

وَجَلَّ رُوحُهُ وَأَرْوَاحُ شِيعَتِهِ إِلَى الْجَنَانِ)) ، [الأُمالي الاثنيينية] ، وأيضاً روى الإمام المرشد بالله (ع) ، بإسناده ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ - : ((خَيْرُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ الْمَقْتُولُ فِي اللَّهِ، الْمَصْلُوبُ فِي أُمَّتِي، الْمَظْلُومُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، سَمِيَّ هَذَا))، ثُمَّ ضَمَّ زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: ((يَا زَيْدُ لَقَدْ زَادَكَ اسْمُكَ عِنْدِي حُبًّا فَأَنْتَ سَمِيَّ الْحَبِيبِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي)) [الأُمالي الاثنيينية] ، ويروي (ع) أيضاً بإسناده ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ - : ((يُقْتَلُ مِنْ وَلَدِي رَجُلٌ يُدْعَى زَيْدًا بِمَوْضِعٍ يُعْرَفُ بِالْكُنَاسَةِ، يَدْعُو إِلَى الْحَقِّ، يَتَّبَعُهُ عَلَيْهِ كُلُّ مُؤْمِنٍ)) [الأُمالي الاثنيينية] ، وأخبار كثيرة عن أير المؤمنين (ع) في هذا المعنى تركناها اختصاراً .

٢٠- وفي الإخبار عن الإمام علي بن موسى الرضا (ع) ، قال الأمير الحسين بن بدرالدين (ع) : ((وَعَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ((سَتَلْقَى بِضْعَةَ مِئَةِ بَخْرَاسَانَ، لَا يَرَوُهَا مُؤْمِنٌ إِلَّا أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ الْجَنَّةَ ، وَحَرَّمَ جَسَدَهُ عَلَى النَّارِ)) [ينابيع النصح: ٣٧٥].

تعليق : وقال الأمير الحسين بن بدرالدين (ع) ، وعنه عليه السلام : ((سَتَقْتُلُ بِضْعَةَ مِئَةِ بَخْرَاسَانَ، مَا زَارَهَا مَكْرُوبٌ إِلَّا نَفَسَ اللَّهُ كُرْبَتَهُ، وَلَا مُذْنِبٌ إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ ذَنْبَهُ)) ، قال: أخرجه الحاكم [أي الجشمي] [ينابيع النصح: ٣٧٥] .

٢١- وفي الإخبار عن الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين (ع) ، روى علي بن محمد بن عبيدالله العباسي ، عن أمير المؤمنين (ع) أنه قال : ((يَا أَيُّهَا النَّاسُ سَلُونِي قَبْلَ أَنْ تَفْقِدُونِي ، يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا أَعْلَمُ النَّاسَ صَغَارًا وَأَعْلَمُهُمْ كِبَارًا ، يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بَنَى فَتَحَ وَبَنَى خَتَمَ ، أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا مَا تَمَرَّ فِتْنَةً إِلَّا وَأَنَا أَعْرَفُ سَائِقَهَا وَنَاقِعَهَا ، ثُمَّ ذَكَرَ فِتْنَةَ بَيْنَ الثَّمَانِينَ وَالْمِائَتَيْنِ ، فَيُخْرِجُ رَجُلٌ مِنْ عَتَرَتِي اسْمُهُ اسْمُ نَبِيٍّ ، يَمْلَأُ الْأَرْضَ عَدْلًا كَمَا مُلِئَتْ جَوْرًا يُمِيزُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ وَيُوَلِّفُ اللَّهُ قُلُوبَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى يَدَيْهِ كَمَا يَتَأَلَّفُ قَرَعَ الْخَرِيفِ ، انْتِظَرُوهُ فِي الْأَرْبَعِ وَالْثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ فِي أَوَّلِ سَنَةٍ وَارِدَةٍ وَأُخْرَى صَادِرَةٍ)) [سيرة الإمام الهادي إلى الحق: ٣١] .

٢٢- في الإخبار عن قيام الإمام التناصر للحق الحسن بن علي الأطروش (ع) ، قال في المصاييح : ((وهو الذي روي فيه عن أمير المؤمنين عليه السلام في خطبته أنه قال: ((يُخْرِجُ مِنْ

نحو الديلم من جبال طبرستان فتي صبيح الوجه اسمه اسم فرخ النبي صلى الله عليه وآله
وسلم الأكبر)) ، يعني الحسن بن علي عليه السلام)) [المصابيح في السيرة] .

[ما أثر عن الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب (ع) ، (ت ٦١هـ)] :

٢٣- في الإخبار عن الإمام زيد بن علي (ع) ، روى الإمام أبو طالب يحيى بن الحسين
الهاروني ، بإسناده ، عَنْ أَبِي حَفْصِ الْمَكِّي، قَالَ: ((لَمَّا رَحَلَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى الْكُوفَةِ سِرْتُ مَعَهُ فَنَزَلَ مَاءً مِنْ مِيَاهِ بَنِي سَلِيمٍ فَأَمَرَ غُلَامَهُ فَاشْتَرَى شَاةً فَذَبَحَهَا
فَجَاءَ صَاحِبُهَا، فَلَمَّا رَأَى هَيْئَةَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَصْحَابَهُ رَفَعَ صَوْتَهُ فَقَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ وَبِكَ
يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ هَذَا اشْتَرَى شَاتِي وَذَبَحَهَا وَلَمْ يَدْفَعْ إِلَيَّ الثَّمَنَ، فَعَضِبَ الْحُسَيْنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
غَضَبًا شَدِيدًا وَدَعَا غُلَامَهُ فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: قَدْ وَاللَّهِ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ أَعْطَيْتُهُ ثَمَنَهَا وَهَذِهِ
الْبَيْتَةُ، فَسَأَلَهُمُ الْحُسَيْنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَشَهِدُوا أَنَّهُ قَدْ أَعْطَاهُ ثَمَنَهَا وَقَالَتِ الْبَيْتَةُ أَوْ قَالَ بَعْضُهُمْ: يَا
ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ رَأَى هَيْئَتَكَ فَصَاحَ إِلَيْكَ تُعَوِّضُهُ فَأَمَرَ لَهُ الْحُسَيْنُ بِمَعْرُوفٍ فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ
(عَلَيْهِمَا السَّلَامُ): مَا اسْمُكَ يَا أَعْرَابِي؟ فَقَالَ: زَيْدٌ، فَقَالَ: مَا فِي الْمَدِينَةِ أَكْذَبُ مِنْ رَجُلٍ اسْمُهُ
زَيْدٌ، وَكَانَ بِالْمَدِينَةِ رَجُلٌ يُسَمَّى زَيْدًا يَبِيعُ الْخُمُرَ، قَالَ: فَضَحِكَ الْحُسَيْنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى بَدَتْ
نَوَاجِذُهُ، ثُمَّ قَالَ: مَهْلًا يَا بَنِي لَا تُعَيِّرُهُ بِاسْمِهِ فَإِنَّ أَبِي عَلَيْهِ السَّلَامُ حَدَّثَنِي أَنَّهُ سَيَكُونُ مِنَّا
رَجُلٌ اسْمُهُ زَيْدٌ يَخْرُجُ فَيُقْتَلُ، فَلَا يَبْقَى فِي السَّمَاءِ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ إِلَّا تَلَقَّى رُوحَهُ
يَرْفَعُهُ أَهْلُ كُلِّ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ فَقَدْ بَلَغَتْ، يُبْعَثُ هُوَ وَأَصْحَابُهُ يَتَخَلَّلُونَ رِقَابَ النَّاسِ يُقَالُ:
هَؤُلَاءِ خَلْفُ الْخَلْفِ، وَدُعَاةُ الْحَقِّ)) [تيسير المطالب في أمالي أبي طالب] .

[ما أثر عن ابن الحنفية محمد بن علي بن أبي طالب (ع)] :

٢٤- في الإخبار عن مقتل الإمام زيد بن علي (ع) ، روى الإمام التاصر للحق الأطروش
الحسن بن علي (ع) ، بإسناده ، عَنْ عَوْفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: ((كُنْتُ مَعَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَةِ فِي
فِنَاءِ دَارِهِ فَمَرَّ زَيْدُ بْنُ الْحَسَنِ [بن علي بن أبي طالب]، قَالَ: فَرَفَعَ [أي ابن الحنفية] النَّظَرَ فِيهِ
وَصَوَّبَهُ، ثُمَّ قَالَ: ((لَيُقْتَلَنَّ مِنْ وَلَدِ الْحُسَيْنِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ زَيْدٌ، وَلَيُصَلَّبَنَّ بِالْعِرَاقِ مَنْ نَظَرُضَ
إِلَى عَوْرَتِهِ فَلَمْ يَنْصُرْهُ، كَبَّهَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى وَجْهِهِ فِي النَّارِ)) [الحيط بالإمامة] .

تعليق : وروى الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين (ع) ، قال : ((عن محمد بن الحنفية، أنه قال :
 ((سَيُصْلَبُ مِنَّا رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ زَيْدٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ - يَعْنِي مَوْضِعاً بِالْكُوفَةِ يُقَالُ لَهُ الْكَنَاسُ - ، لَمْ
 يَسْبِقْهُ الْأَوَّلُونَ وَلَا الْآخَرُونَ فَضْلاً)) [مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي إلى الحق] ، نعم! وقد مرَّ
 معك ما نقله ابن أبي الحديد عن ابن الحنفية في الإخبار بالدولة العباسية .

[ما أثر عن الإمام الباقر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (ع) ، (ت ١١٤هـ)] :

٢٥- في الإخبار بمقتل الإمام المحض عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب
 (ع) ، قال الإمام نجم آل الرسول القاسم بن إبراهيم الرسي (ع) ، وهو يعدّ أهل الفضل من آل
 محمد: ((وعبدالله بن الحسن بن الحسن، الذي روت الأئمة فيه مآروت، وقال الباقر محمد بن علي
 بن الحسين : ((يَكُونُ هَذَا خَيْرُ أَهْلِ زَمَانِهِ، يَقْتُلُهُ شَرُّ أَهْلِ زَمَانِهِ، لِقَاتِلِهِ مِثْلُ ثَلَاثِ عَذَابِ
 أَهْلِ النَّارِ، وَيَمُوتُ قَاتِلُهُ قَبْلَ دُخُولِ الْحَرَمِ)) ، فلما قام أبو جعفر [أي العباسي] ، قال عبد
 الصّمد بن علي [بن عبدالله بن العباس] : سَمِعْتُمْ مَا رَوَى ابْنُ أُخِي، وَاللَّهِ مَا لَهُ قَاتِلٌ غَيْرُهُ))
 [مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي] .

تعليق : وهذا أيضاً من عبد الصّمد بن علي بن عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب (١٠٤-
 ١٨٥هـ) ، من الإخبارات المستقبلية الذي عرفوها عن أهلهم أنّ ذلك القاتل الذي هو شرّ أهل
 زمانه هو أبو جعفر المنصور العباسي ، فالإمام الباقر (ع) أخبر بخير أهل الأرض عبدالله بن
 الحسن ، وعبدالصّمد أخبر بمن يكون شرّ أهل الأرض .

٢٦- في الإخبار بقيام الإمام محمد بن إبراهيم طباطبا في الكوفة ، روى أبو الفرج
 الأصفهاني، بإسناده ، عن جابر الجعفي، عن أبي جعفر محمد بن علي (ع) ، قال: ((يَخْطُبُ
 عَلَى أَعْوَادِكُمْ يَا أَهْلَ الْكُوفَةِ سَنَةً تَسَعُ وَتَسْعِينَ وَمِائَةً فِي جَمَادِي الْأُولَى رَجُلٌ مِنَّا أَهْلَ
 الْبَيْتِ، يُبَاهِي اللَّهَ بِهِ الْمَلَائِكَةُ)) [مقاتل الطالبين] .

تعليق : وهذا هو أخ الإمام نجم آل الرسول القاسم بن إبراهيم (ع) وأخذ دُعَايَهُ ، سلفُ الزيدية ،
 فانظر كيف يُبَاهِي اللَّهَ بِهِ الْمَلَائِكَةُ ، وهو فغير مرضي الطريقة كسلفه عند الإمامية .

[ما أثر عن الإمام يحيى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (ع) ، (ت ١٢٥هـ)] :

٢٧- في الإخبار بقيام الإمامين محمد النفس الزكية وأخيه إبراهيم النفس الرضية بعده ،
فقد جاء في سند الصحيفة السجادية ، لما أعطى الإمام يحيى بن زيد (ع) الصحيفة لمتوكل بن
هارون قال له الإمام يحيى بن زيد (ع) : ((فَإِذَا قَضَى اللَّهُ مِنْ أَمْرِي وَأَمْرٍ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ مَا هُوَ
قَاضٍ فَهِيَ أَمَانَةٌ لِي عِنْدَكَ حَتَّى تُوصِلَهَا إِلَى ابْنِي عَمِّي مُحَمَّدٍ وَإِبْرَاهِيمَ ابْنَيْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فَإِنَّهُمَا الْقَائِمَانِ فِي هَذَا الْأَمْرِ بَعْدِي)) [مقدمة
الصحيفة السجادية] .

[ما أثر عن الإمام المحض عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (ع) ، (ت ١٤٥هـ)]
:

٢٨- في الإخبار عن أرض فتح ووقعة أهل البيت (ع) ، روى أبو الفرج الأصفهاني ،
بإسناده ، عن موسى بن عبدالله بن الحسن ، قال : ((حَبَجْتُ مَعَ أَبِي فَلَمَّا انْتَهَيْنَا إِلَى فَتْحٍ ،
أَنَاخَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِعِيرِهِ ، فَقَالَ لِي أَبِي: قُلْ لَهُ يُثِيرَ بِعِيرِهِ. فَقُلْتُ لَهُ ، فَأَثَارَهُ. ثُمَّ قُلْتُ
لَأَبِي: يَا أَبَةَ لَمْ كَرِهْتَ لَهُ هَذَا؟! قَالَ: إِنَّهُ يُقْتَلُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يَتَعَاوَى
عَلَيْهِ الْحَاجُّ ، فَتَنَفَسْتُ أَنْ يَكُونَ هُوَ)) [مقاتل الطالبين] .

تعليق : وقد مرّ معك قول الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) في أصحاب فتح ، وأيضاً
سيأتي معك عن الإمام الصادق جعفر بن محمد (ع) ، ويروي أبو الفرج الأصفهاني ، بإسناده ، عن
أبي جعفر محمد بن علي ، قال : ((مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِفَخٍ فَنَزَلَ فَصَلَّى رُكْعَةً ، فَلَمَّا صَلَّى
الثَّانِيَةَ بَكَى وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ ، فَلَمَّا رَأَى النَّاسَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَبْكِي بَكَوْا ، فَلَمَّا انصَرَفَ
قَالَ: مَا يُبْكِيكُمْ؟ قَالُوا: لِمَا رَأَيْنَاكَ تَبْكِي بَكَيْنًا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: ((نَزَلَ عَلَيَّ جِبْرِيلُ لَمَّا صَلَّيْتُ الرُّكْعَةَ
الْأُولَى فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّ رَجُلًا مِنْ وَلَدِكَ يُقْتَلُ فِي هَذَا الْمَكَانِ ، وَأَجْرُ الشَّهِيدِ مَعَهُ أَجْرُ شَهِيدَيْنِ))
[مقاتل الطالبين] ، ورواه الإمام أبو العباس الحسيني (ع) بطريق آخر في المصابيح ، ورواه الحافظ
علي بن الحسين الزّيدي ، بإسناده ، عن الإمام زيد بن علي (ع) عن رسول الله صلوات الله عليه
وعلى آله في المحيط بالإمامة .

٢٩- في الإخبار بمقتل رياح بن عثمان كما تذبج الشاة في دار مروان ، روى أبو الفرج الأصفهاني ، بإسناده ، حدثني الزبير بن المنذر مولى عبدالرحمن بن العوام قال: ((كَانَ لِرِيَّاحِ بْنِ عَثْمَانَ صَاحِبٌ يُقَالُ لَهُ أَبُو الْبَخْتَرِيِّ ، فَحَدَّثَنِي أَنَّ رِيَّاحًا لَمَّا دَخَلَهَا أَمِيرًا قَالَ: يَا أَبَا الْبَخْتَرِيِّ هَذِهِ دَارُ مَرْوَانَ ، أَمَّا وَاللَّهِ إِنَّمَا لِحَالَالٍ مَظْعَانِ ، ثُمَّ قَالَ لِي: يَا أَبَا الْبَخْتَرِيِّ خُذْ بِيَدِي حَتَّى نَدْخُلَ عَلَى هَذَا الشَّيْخِ ، فَأَقْبَلَ مُتَكِنًا عَلَيَّ حَتَّى وَقَفَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ ، فَقَالَ: أَيُّهَا الشَّيْخُ إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَاللَّهُ مَا اسْتَعْمَلَنِي لِرَحْمِ قَرَابَةٍ ، وَلَا لِيَدٍ سَبَقَتْ مِنِّي إِلَيْهِ ، وَاللَّهُ لَا تَتَلَعَّبُ بِي كَمَا تَلَعَّبَتْ بَزِيَادُ بْنُ الْقَسْرِيِّ وَاللَّهُ لَأُزْهِقَنَّ نَفْسَكَ أَوْ لَتَأْتِيَنِي بِابْنِكَ مُحَمَّدٌ وَإِبْرَاهِيمٌ. قَالَ: فَرَفَعَ إِلَيْهِ رَأْسَهُ وَقَالَ: نَعَمْ أَمَّا وَاللَّهُ إِنَّكَ لَأُزْبِقُ قَيْسَ الْمَذْبُوحِ فِيهَا كَمَا تُذْبِحُ الشَّاةَ. قَالَ: فَانصَرَفَ وَاللَّهُ رِيَّاحٌ آخِذًا بِيَدِي أَجْدُ بَرْدَ يَدِهِ ، وَإِنَّ رِجْلَيْهِ لِيَخْطَانُ مِمَّا كَلَّمَهُ. قَالَ: قُلْتُ: إِنَّ هَذَا وَاللَّهُ مَا أَطَّلَعَ عَلَى عِلْمِ الْغَيْبِ. قَالَ: إِيَّاهَا وَيْلَكَ وَاللَّهُ مَا قَالَ إِلَّا مَا سَمِعَ. قَالَ: فَذُبِّحَ وَاللَّهُ كَمَا تُذْبِحُ الشَّاةَ)) [مقاتل الطالبين].

[ما أثار عن الإمام العابد علي بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (ع) ، (ت١٤٥هـ)] :

٣٠- في الإخبار عن مقتل النفس الزكية عند أحجار الزيت ، روى أبو الفرج الأصفهاني ، بإسناده صحيح قال: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ [هُوَ الْحَافِظُ ابْنُ عَقْدَةَ الثَّقَفَةِ] ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى يَحْيَى بْنُ الْحَسَنِ [العقيقي النسابة شيخ العترة وكفى] ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى [بن عبدالله المحض ، العالم الفاضل شيخ العترة وكفى] قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي [الإمام الزاهد شيخ العترة وكفى] : ((أَنَّ جَمَاعَةً مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَتَوْا عَلِيَّ بْنَ الْحَسَنِ [بن الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، والد صاحب فخ] فَذَكَرُوا لَهُ هَذَا الْأَمْرَ. فَقَالَ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَوَّلِي بِهَذَا مِنِّي فَذَكَرَ حَدِيثًا طَوِيلًا قَالَ [أي الإمام عبدالله بن موسى الجون] : ثُمَّ أَوْفَقَنِي [أي علي بن الحسن] عَلَى أَحْجَارِ الزَّيْتِ فَقَالَ: هَاهُنَا تُقْتَلُ النَّفْسُ الزَّكِيَّةُ. قَالَ [عبدالله بن موسى] : فَرَأَيْنَاهُ [أي محمد بن عبدالله بن الحسن] فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ مَقْتُولًا رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ)) [مقاتل الطالبين] .

تعليق : قال الإمام الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحسين (ع) وهو يتكلّم عن الإمام النفس الزكيّة محمد بن عبد الله بن الحسن (ع) : ((الذي جاء فيه الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله، أنّه خرّج ذات يوم إلى باب المدينة، فوقف في موضع ومعه جماعة من أصحابه، فقال لهم: **((ألا إنّه سيقتل في هذا الموضع رجلٌ من ولدي، اسمه كاسمي، واسم أبيه كاسم أبي، يسيل دمه من هاهنا إلى أحجار الزيت، وهو النفس الزكيّة، على قاتله ثلث عذاب أهل النار))** [مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي إلى الحقّ].

[ما أثر عن الإمام النفس الزكيّة محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (ع) ،
(ت ١٤٥هـ)] :

٣١- الإخبار عن علامة مقتله وأنّ صحابه تمرّ فإذا مطرت كان مقتله ، وموضع دفنه (ع) ، روى أبو الفرج الأصفهاني ، بإسناده ، حدثنا إسحاق ابن يحيى ، عن محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن الحسن قال: **((لما كان اليوم الذي قُتل فيه محمد رحمه الله قال لأخته: إني في هذا اليوم على قتال القوم ، فإن زالت الشمس وأمطرت السماء فإني أقتل وإن زالت الشمس ولم تمطر السماء، وهبت الريح فإني أظفر بالقوم ، فإذا زالت الشمس فأسجري التناير وهيئي هذه الكتب فإن زالت الشمس ومطرت السماء فاطرحي هذه الكتب في التناير ، فإن قدرتم على بدني ولم تقدروا على رأسي فأتوا به ظلّة بني نبيه على مقدار أربعة أذرع أو خمسة فاحفروا لي حفرة وادفنوني فيها فلما مطرت السماء فعلوا ما أمرهم به وقالوا: إنّ علامة قتل النفس الزكية أن يسيل الدّم حتى يدخل بيت عاتكة. قال: وأخذ جسده فحفروا له حفرة، فوقعوا على صخرة فأدخلوا الحبال فأخرجوها فإذا فيها مكتوب: هذا قبر الحسن بن علي بن أبي طالب. فقالت زينب: رحم الله أخي كان أعلم حيث أوصى أن يُدفن في هذا الموضع))** [مقاتل الطالبين] .

تعليق : وروى ذلك الطّبري ، بإسناده ، قال: حدثني أبي عن الأسلمي - يعني عبد الله بن عامر - قال: قال لي محمد ونحن نقاتل معه عيسى: **((تغشنا سحابة، فإن أمطرتنا ظفرونا، وإن تجاوزتنا إليهم فأنظر إلى دمي على أحجار الزيت، قال: فو الله ما لبثنا أن أطلتنا سحابة فأحالت حتى**

قُلْتُ: تَفْعَل، ثُمَّ جَاوَزْتَنَا فَأَصَابَتْ عَيْسَى وَأَصْحَابَهُ، فَمَا كَانَ إِلَّا كَلَا وَلَا، حَتَّى رَأَيْتَهُ قَتِيلًا بَيْنَ أَحْجَارِ الزَّيْتِ)) [تاريخ الطبري] .

[ما أثار عن الإمام الصادق جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (ع) ،
(ت ١٤٨هـ)] :

٣٢- في الإخبار عن أرض فحّ ووقعة أهل البيت (ع) ، روى أبو الفرج الأصفهاني ،
بإسناده ، حدثنا النضر بن قرواش قال: ((أكره جعفر بن محمد من المدينة إلى مكة، فلما
ارتحلنا من بطن مر، قال لي: يا نضر إذا انتهيت إلى فحّ فأعلمني، قُلْتُ: أولست تعرفه؟ قال:
بلى ! ولكن أخشى أن تغلّبني عيني. فلما انتهينا إلى فحّ دنوت من المحمل، فإذا هو نائم
فتنحنحت فلم يمتبه، فحركت المحمل فجلس، فقلت: فقد بلغت، فقال. حلّ محملي ،
فحللته، ثم قال: صل القطار، فوصلته ثم تنحيت به عن الجادة، فأنخت بعيره فقال: ناولني
الأداة والركوة، فتوضأ وصلى ثم ركب فقلت له: جعلت فداك، رأيتك قد صنعت شيئا أفهوا من
مناسك الحج؟! قال: لا، ولكن يقتل هاهنا رجل من أهل بيتي في عصابة تسبق أرواحهم
أجسادهم إلى الجنة)) [مقاتل الطالبين] ، ورواه الإمام أبو العباس الحسني (ع) بطريق آخر
في المصايح .

٣٣- في الإخبار بقيام الإمام محمد بن إبراهيم طباطبا (ع) ، روى الحافظ محمد بن منصور
المرازي بإسناده ، عن جعفر قال: ((يقوم على أعواد الكوفة في سنة تسع وتسعين ومائة في
عشر من جمادى رجل من أهل البيت، يباهي الله به الملائكة)) [أماشي الإمام أحمد بن عيسى
بن زيد] .

[ما أثار عن عبيد الله بن العباس بن علي بن أبي طالب] :

٣٤- في الإخبار بأمر صاحب اليمن الإمام الهادي إلى الحق (ع) ، قال العالم الشهيد محمد
بن عبيد الله بن عبد الله بن عبيد الله بن الحسن بن عبيد الله بن العباس بن علي بن أبي طالب
رضوان الله عليهم : ((وجدت في كتب جدّي عبيد الله بن العباس بن علي بن أبي طالب رحمه
الله عليه ، إن القائم من ولد الحسن إذا خرج وبدأ بالمسير في نجد [الأرض المرتفعة] ، فيمرّ

ببطنٍ من بني عقيل يُقال لهم بنو معاوية بن حرب ، فيسير إلى اليمن فيسوقُ يَمْنُها إلى تَمامتها إلى مَكَّة كسوق الرّاعي غنَمه إلى مرعاها يَفْدُمُه بين يديه رجلاً من ولد العباس بن علي عليه السّلام)) [سيرة الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين: ٣٠] ، وقال مُجَد بن عبيدالله العباسي العلوي أيضاً وهو يُفَصِّل خروجهم مع الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين (ع) إلى اليمن : ((ورجعنا على أعقابنا فبينما نحن نسيرُ إذ مررتنا ببطنٍ من العرب ، فنزلَ عليهم الهادي إلى الحق عليه السّلام ونزلنا معه ، فسألْتُ بعض القوم عن نسبهم؟! فقال لي : إنّنا بطنٌ من قيس يُقال لهم بنو معاوية بن حرب ، فذكرْتُ عند ذلك حديث جدّي عبيدالله بن العباس في صاحب اليمن ، وعلمتُ أنّه صاحبُ الأمر [أي المقصودُ في الخبر] وحمدتُ الله تعالى الذي بلّغنا رؤيته والقيام معه)) ، وقد مرّ معك ذلك قريباً بأطول من هذا فيراجعه المهتم ، وانظر ما يأتي في صاحب اليمن من إخبار الإمام القاسم بن إبراهيم الرّسي (ع) .

[ما أثر عن الإمام صاحب الدّيلم يحيى بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (ع)] :

٣٥- الإخبار بأنّ لأهل البيت (ع) رايةً بالدّيلم ، واتّفاق العترة أنّ تلك الرّاية هي راية الإمام النّاصر للحقّ الحسن بن علي الأطروش (ع) ، روى أبو الفرج الأصفهاني ، بإسناده ، حدّثني مُجَد بن إسحاق البغوي، قال: حدّثني أبي، قال: ((كُنّا مع يحيى بن عبدالله بن الحسن فسأله رجلاً كان معنا كيف تَخَيَّرَت الدّخول إلى الدّيلم من بين التّواحي؟! قال: ((إنّ للدّيلم معنًا خَرَجَةً ، فَطَمَعْتُ أَنْ تَكُونَ مَعِيَ)) [مقاتل الطالبين] .

٣٦- إخباره بأنّ لأهل البيت (ع) رايةً في المغرب ، قال أحمد بن سهل الرّذازي في كتابه : ((فوجّه [أي الإمام يحيى بن عبدالله] إلى العراق ثلاثة، وإلى أهل المغرب ثلاثة، ومَعَهُم أخوه إدريس، وقال له: ((يَا أَخِي إِنَّ لَنَا رَايَةً فِي الْمَغْرِبِ، تُقْبَلُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ فَيُظْهِرُ اللهُ الْحَقَّ عَلَى يَدَي أَهْلِهَا، فَعَسَى أَنْ تَكُونَ أَنْتَ أَوْ رَجُلٌ مِنْ وَلَدِكَ)) [أخبار فخر ويحيى بن عبدالله] .

[ما أثر عن الإمام الرّضا علي بن موسى بن جعفر بن مُجَد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (ع) ، (ت ٢٠٣هـ)] :

٣٧- في الإخبار بمقتله بالسّم وأنه يُدفن بأرض غُربة ، قال الأمير الحسين بن بدرالدّين (ع): وعن الرّضا علي بن موسى عليه السّلام أنه قال : ((ألا وإنيّ مقتولٌ بالسّم ظلماً ، ومدفونٌ في موضعٍ غُربةٍ ، مَنْ شدَّ رَحْلَهُ إلى زيارتي استُجيب دُعَاؤُهُ ، وَغُفِرَ ذَنْبُهُ)) [ينابيع النّصيحة: ٣٧٥].

[ما أثر عن الإمام نجم آل الرّسول الرّسيّ القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (ع) ، (ت ٢٤٦هـ)] :

٣٨- في الإخبار أنّ حفيده الإمام الهادي إلى الحقّ هو صاحب اليمن ، قال الإمام النّاطق بالحقّ يحيى بن الحسين الهاروني (ع) ، وتلقّته العترة بالقبول ، في معرض الكلام عن سيرة الإمام الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحسين بن القاسم الرّسي ، قال : ((وُلِدَ [أي الإمام الهادي إلى الحقّ] بالمدينة سنة خمس وأربعين ومائتين ، وكان بين مولده وبين موت جدّه القاسم عليه السلام سنة واحدة، وحُلّ حين وُلِدَ إليه، فَوُضِعَ في حجره المبارك، وعُوذَ به عليه ودعا له، ثمّ قال لابنه [أي الحسين الحافظ] : بِمِ سَمِيَّتِهِ؟! قَالَ: يَحْيَى. وقد كَانَ للحُسين أَخٌ لأبيه وأُمّه يُسَمَّى: يحيى، تُوفِّيَ قبلَ ذلك، فبَكَى القَاسِمُ عليه السلام حينَ ذَكَرَهُ، وَقَالَ: ((هُوَ وَاللّهُ يَحْيَى صَاحِبُ الْيَمَنِ)). وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِأَخْبَارٍ رُوِيَ بِذِكْرِهِ وَظُهُورِهِ بِالْيَمَنِ)) [الإفادة في أخبار الأئمة السّادة].

تعليق : وتلقّته العترة بالقبول ما رواه الأمير الحسين بن بدرالدّين ، عن النّبي ﷺ أنّه أشار بيده إلى اليمن وقال: ((سَيَخْرُجُ مِن وَلَدِي فِي هَذِهِ الْجَهَةِ رَجُلٌ اسْمُهُ يَحْيَى الْهَادِي، يُحْيِي اللَّهَ بِهِ الدِّينَ)) [ينابيع النّصيحة] ، وقد مرّ معك قريباً ما نقله محمّد بن عبّيدالله العبّاسيّ العلوي من كتاب جدّه عبّيدالله بن العبّاس بن علي بن أبي طالب في أمر الإمام الهادي إلى الحقّ (ع) صاحب اليمن ، ونعم وفي الإمام القاسم بن إبراهيم يقول الأئمة من آل الرّسول أنّه (أي القاسم) المقصود بقول رسول صلوات الله عليه وعلى آله : ((يا فاطمة منك هاديها ومهديها ، ومشترق الرباعيتين لو كان بعدي نبيّ لكان نبياً)) ، قال الأمير الحسين بن بدرالدّين (ع) رواه لي مَنْ أثقّ به بإسناده [ينابيع النّصيحة: ٣٧٦] .

نعم! وبهذه التّقولات في هذا المبحث السّادس أكتفي ، وإلّا فإنّ إخبارات مُستقبليّة قد جاءت عن الإمام الهادي إلى الحقّ مع أهل نجران ، وكذا عن أئمة أعلام في اليمن ، نعم! ثمّ إن كان المبحث رجالياً والنظر في الصّحّة والضعف ، فيلزّم الإماميّ أن يعودَ وينظرَ إلى رواياته في أخبار الجفر فلا يكادُ يصحّ له خبرٌ هذا لمن أرادَ طريقَةَ الإنصاف، وإلّا فإنّ الزيدية لا تجعلُ من هذه الأخبار كلّها بذاتها مُستنداً في إثبات أصول الدّين ، وإنّما طُرِق إثبات الأصول القطعيّات من حُجج العقول والنّقول ، وإن كانت هذه قرائنٌ مُفيدّة تهمّ الباحث وتُرشدُه من جهات عدّة .

بهذا وما سبق أختّم وأصلّي وأسلم على سيّدنا محمّد وعلى أهل بيته الطيّبين الطّاهرين .

وكتبه / الكاظم الزّيدي ، غفر الله له ولوالديه وللمؤمنين ، آمين .

يوم الخميس ٦ ذو القعدة ١٤٣٩ هـ ، الموافق ١٩ يوليو ٢٠١٨ م